جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

دور الشَّركات العسكرية والأمنية الخاصة في إدارة النِّزاع في ليبيا: دراسة حالة مجموعة فاغنر

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالبة:

بومدين حميدة

تحت إشراف الأستاذ:

د. حلوي خيرة

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتورة	حزاب نادية	جامعة سعيدة	رئيساً
الدكتورة	حلوي خيرة	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الدكتورة	خاطر خيرة	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية: 2024-2025

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

دور الشَّركات العسكرية والأمنية الخاصة في إدارة النِّزاع في ليبيا: دراسة حالة مجموعة فاغنر

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالبة:

بومدين حميدة

تحت إشراف الأستاذ:

د. حلوي خيرة

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتورة	حزاب نادية	جامعة سعيدة	رئيساً
الدكتورة	حلوي خيرة	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الدكتورة	خاطر خيرة	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية: 2024-2025

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

-أمي الحبيبة التي تشاركني الفرحة وحلمها أن تراني متخرجة

وإلى أبي الغالي أطال الله في عمره.

- إخوتي وبالأخص: فاطمة وصافية.

وإلى روح أخي وابن عمي ورفيقي المرحوم "**الدّكتور بومدين العربي**" ذلك الذي رحل جسدا، وبقي أثره حيا في قلبي وذاكرتي، كنت سندا لي في بداياتي وكم كنت أتمنى أن تكون حاضرا في هذه اللحظة. لكن ما يواسيني أنك تراها من مكان أنقى وأعلى رحمك الله وجعل هذه الثمرة في ميزان حسناتك أسأل الله أن يرحمك ويسكنك فسيح جناته.

حميدة

شكر وتقدير

-أشكر الله رب الكون الذي أنعم علينا بنور العلم، وأحمده كثيرا على تيسير أمور هذا البحث وأن يجعله في ميزان حسناتنا.

-أشكر قدوتي الأستاذة حلوي خيرة التي أشرفت على هذا البحث والتي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمامه.

-أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة وأرفع أسمى عبارات العرفان إلى جميع أساتذتي.

-أشكر كل من بث في نفسي حافزا للصبر والمثابرة وإلى كل من ساهم في تتويج هذا العمل من قريب أو بعيد.

قائمة المختصرات

(DSL): الأنظمة الدفاعية المحدودة

(MEJA): اتفاق التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والأردن

(FMS): المبيعات العسكرية الخارجية

(MPRI): شركة التدريب العسكري والاستشارات

AFRICA CROPS : قوات أو بعثات إفريقية (قد تكون إشارة إلى قوات حفظ السلام أو قوات التدخل الإفريقية)

TWO MAJOR: ضابطان برتبة ميجور (رائد)

(RT): تشير إلى قناة "روسيا RTوهي شبكة إعلامية دولية، (Russia Today) ممولة من الحكومة الروسية،تبث القناة محتواها بعدة لغات منها اللغة العربية.

(BIS): تشير إلى جهاز الأمن والمخابرات التشيكي أو خدمة المعلومات الأمنية. وهو جهاز الاستخبارات الداخلية في جمهورية التشيك ويعنى بحماية الأمن القومي من التهديدات مثل: التجسس

(CEMAS): تشير إلى مركز متخصص في تحليل الحملات التضليلية والإيديولوجية المتطرفة عبر الإنترنت مقره في برلين، ويذكر أنه يركز على دراسة إستراتيجيات التدخل الأجنبي

مقدمة

بعد انتهاء الحرب الباردة ، ظهرت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كأطراف جديدة ومؤثره في المشهد الأمني العالمي، مستفيدة من التحولات الجيوسياسية وتراجع دور الدول في بعض الوظائف السيادية ، خاصة في المجال العسكري والأمني.

مع المرور الوقت لم تعد هذه الشركات تقتصر على تقديم الخدمات الحماية او التدريب ، بل تجاوزت ذلك إلى الانخراط المباشر في النازعات المسلحة ، مما جعلها فاعلا اساسيا في اداره الحروب الحديثة .

وقد شكل النزاع الليبي ، الذي اندلع عقبه عام 2011 ، البيئة المثالية لنشاط هذه الشركات ، في ظل الفراغ الأمنية والإنقسام السياسي والتعدد الأطراف المحلية والدولية المتداخلة في ألازمه.

وفي هذا السياق برزت المجموعه الروسية كشركة العسكرية خاصه ذات تأثير ملموس في مسار النزاع حيث تورطت بشكل مباشر في العمليات القتالية والدعم الفني لاحد الأطراف النزاع، وهو ما اثر جدلا واسعا حول شرعيه ودوافع هذا التدخل، وكذلك تداعياته على سيادة الدولة الليبية واستقرارها.

01- أهمية الموضوع:

أ-الأهمية العلمية: وتتمثل في استعراض الاختلاف والجدل الحاصل بين الدارسين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكذلك في مجال القانون الدولي حول إيجاد تعريف متفق عليه لمفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، خاصة وأن العديد من اللوائح والتنظيمات الدولية تباينت هي الأخرى في توضيح مفهومها وتوضيح وضعية الموظفين فيها، كما تهتم الدراسة بالمساهمة في تعزيز الفهم العلمي لدورها في إدارة النزاعات الحديثة مع التركيز على حالة ليبيا.

ب- الأهمية العملية: وترتبط الأهمية العملية للموضوع بالارتفاع الواضح في زيادة استخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة سواء من طرف القوى الدولية الكبرى أومن أحد أطراف النزاع المسلح كدافع من أجل تحقيق الربح أو الانتصار، كما ترتبط بدراسة النزاع في ليبيا انطلاقا من الأهمية

الجيوستراتيجية لها والتي تعد من الدول الغنية بالنفط والمعادن، وهوما يجعل منها محل أطماع الدول الغربية الكبرى لذلك تم اللجوء الى الاستعانة بمجموعة فاغنر للمشاركة في إدارة النزاع.

02- مبررات اختيار الموضوع:

أ- مبررات موضوعية: مرتبطة بالأهمية العلمية للموضوع في حد ذاته، فقد أصبح دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة واقعا ملحوظا في النظام الدولي الحالي، وأصبح هذا الموضوع يتطلب إجراء دراسة تكون عملا تحليليا يشرح مختلف المتغيرات التي تساهم في تحريك عملها في مناطق النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى احتلال الموضوع لموقع مهم في قلب الجدل الأكاديمي الحالي.

ب- مبررات شخصية: تعود إلى اهتماماتي الأكاديمية في دراسة القضايا والشؤون المتعلقة بليبيا، بالإضافة إلى رغبتي في التعمق في مجال الإدارة الدولية للنزاعات، وأطمح إلى ربط هذا التخصص بإحدى المنظمات الأمنية المتمثلة في الشركات الأمنية الخاصة، يعكس هذا أيضا رغبتي الشخصية في تعزيز العلاقة بين الإدارة الدولية للأزمات والدراسات الأمنية لمحاولة سد الفجوة الموجودة بين بعض التخصصات خاصة وأن مجال العلوم السياسية من المفترض ان يكون متكاملا ومترابطا من حيث دراسة الظواهر السياسية.

03- إشكالية الدراسة:

أدّى انهيار نظام القذافي في ليبيا إلى ضعف الدّولة وعدم قدرتها على الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني، وازدادت حدّة الانقسامات الدّاخلية وتدخل القوى الإقليمية والدولية، وهو ما جعلها مسرحا لتدخل الشّركات العسكرية والأمنية الخاصة وعلى رأسها مجموعة فاغنر، وهو ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التّالية: ماهو دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إدارة النزاع الليبي؟ هل ساهمت في التخفيف منه أم أنها عمقت من هوة الانقسامات في ليبيا؟

-الأسئلة الفرعية:

-ماهي الأنشطة العسكرية والأمنية التي تقوم بها هذه الشركات في النزاع الليبي؟

-ماهو الدور الذي تلعبه في تعزيز أو إضعاف سيطرة الأطراف المتنازعة في ليبيا؟

-ماهي التحديات القانونية التي تطرأ على وجود هذه الشركات في النزاع الليبي؟

04- فرضيات الدراسة:

-كلما تراجعت المنظمات الدولية من مناطق النزاعات المسلحة كلما عززت الشركات الأمنية الخاصة تواجدها في هذه المناطق.

-كلما كانت الأنظمة غير مستقرة كلما زادت سهولة تدخل الشركات الأمنية الخاصة في ليبيا.

-كلما شملت مناطق النزاعات المسلحة على الموارد الطاقوية كلما حاولت هذه الشركات تمديد مدة النزاع كآلية لإدارته.

05- حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية: يتمحور حول المجال الجغرافي لليبيا التي تتحرك في إطارها الشركات الأمنية الخاصة لتقوم بأدوارها في إدارة النزاعات المسلحة، خاصة أن ليبيا من أكثر الدول التي تزداد فيها حدّة النزاعات المسلحة، بحكم توفرها على مختلف الموارد الطاقوية والمعدنية التي من شأنها خلق بؤرة للصراع.

ب- الحدود الزمانية: تمتد هذه الفترة منذ تاريخ سقوط نظام القذافي أي من عام 2011 إلى الوقت الحالي، ويشمل ذلك تاريخ بداية تدخل مجموعة فاغنر الروسية في النزاع الليبي بشكل واضح منذ 2014 عندما بدأت بتقديم الدعم العسكري لقوات الخليفة حفتر في معركتها للسيطرة على العاصمة طرابلس.

06- منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المناهج والاقترابات التالية:

- **المنهج التاريخي:** وذلك في تحليل الأحداث والظروف الزمنية المتعلقة بتدخل هذه الشركات في النزاع الليبي ودراسة تطور هذه الأحداث بدءا من عام 2011 حتى الوقت الحالي مع التركيز على دورها وأسباب تدخلها.

-**منهج دراسة الحالة:** الذي يركز على دراسة حالة مجموعة فاغنر الروسية بشكل خاص في سياق النزاع الليبي، أي التركيز على دور الشركة في النزاع بشكل مفصل من خلال تحليل نشاطاتها العسكرية وتأثيرها على مجريات الحرب.

- **الاقتراب القانوني:** يعد الاقتراب القانوني أحد الاتجاهات التقليدية في تحليل السياسات الخارجية للدول، حيث يركز على القواعد القانونية التي تنظّم العلاقات الدولية، وعلى مدى التزام الدول والمنظمات الرسمية وغير الرسمية بهذه القواعد أثناء ممارستها لسلوكها بصفتها فاعلاً مطالبا بالتصرف وفقًا لمجموعة من الالتزامات القانونية التي يحددها القانون الدولي العام، كالمعاهدات، والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، والأعراف الدولية، والمبادئ العامة للقانون.

- **الاقتراب المؤسسي:** وهو اقتراب يركز على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كوحدة تحليل أساسية باعتبارها مؤسسات غير رسمية، ويبحث في مراحل تطورها، وظائفها، الغرض من تكوينها، طريقة تجنيد الأعضاء فيها ودور القوى المساهمة في تمويلها.

07- صعوبات الدراسة: من أهم الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذه المذكرة:

- الإنقطاع عن الدراسة لمدة طويلة ثم العودة مجددا لتحضير شهادة الماستر، مع ضيق الوقت المتاح لإنجاز المذكرة وتزامنه مع الالتزامات المهنية المتراكمة.

-محدودية المراجع المتوفرة في المجال محور الاهتمام، إذ تطلب الأمر مضاعفة الجهود في البحث والاطلاع لتوفير المادة العلمية اللازمة، وهو ما زاد من حجم التحدي في ظل الظروف المحيطة.

08- تقسيم الخطة:

اعتمدت هذه الدراسة على فصلين، الفصل الأول عبارة عن الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (مقاربة سياسية –قانونية) تناول تعريفها والإطار القانوني والتنظيمي لها والمقاربات النظرية المفسرة لدورها في إدارة النزاعات الدولية ،أما الفصل الثاني تناول مجموعة فاغنر وإدارة النزاع في ليبيا: الخلفيات والآليات المنتهجة بالإضافة إلى تداعيات تدخلها على مسار بناء الدولة في ليبيا وأدوار القوى الإقليمية والدولية المساهمة في تأجيج النزاع.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الشّركات العسكرية والأمنية الخاصة (مقاربة سياسية –قانونية)

يتضمن الإطار النظري لهذه الدراسة ثلاثة مباحث، يركز المبحث الأول على تقديم دراسة نظرية حول مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مع ذكر أهم خصائصها ونشأتها وتطوراتها وعوامل انتشارها وأدوارها في إدارة النزاعات الدولية. أما المبحث الثاني يهتم بدراسة موقف الفقه الدولي من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (أي الرأي المؤيد والمعارض لها)، ويركز على الإطار التنظيمي لنشاطها في التشريعات الوطنية والدولية ومعالجة المسؤولية القانونية لها أثناء النزاعات المسلحة. كما يتطرق المبحث الثالث إلى دراسة المقاربات النظرية المفسرة لدورها في إدارة النزاعات الدولية انطلاقا من المنظور الواقعي والليبيرالي والماركسي وإشكالية عسكرة المصالح الاقتصادية للقوى الرأسمالية إلى المنظور البنائي وإشكالية البحث عن القيم والمعايير الضابطة لظاهرة خصخصة الأمن.

المبحث الأول: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية

لقد أصبحت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فاعلا مهما في العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة، وهي تقدم مقابل أموال خدمات عسكرية للدول والجهات الفاعلة الفرعية، فهي متخصصة في توفير القوى القتالية والحماية وأعمال أخرى، وتعد هذه المؤسسات محددة الغرض والهدف وقد أنشأت أصلا من أجل تحقيق الربح المادي، وتختلف في جيوشها عن الجيوش النظامية من حيث القيادة العسكرية وتتميز بمرونة أكبر مقارنة بالجيوش النظامية ونظرا لأهمية الموضوع سوف تسعى هذه الدراسة أن تلم من الناحية النظرية في هذا المبحث بدراسة ثلاثة مطالب يتضمن المطلب الأول تعريفها وخصائصها ويتناول المطلب الثاني نشأتها وتطورها وأما المطلب الثالث فيركز على عوامل انتشارها وأدوارها في إدارة النزاعات الدولية.

المطلب الأول: تعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وخصائصها

ستعتمد الدراسة في تحديدها لمفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أهم التعاريف الواردة في القواميس والموسوعات المتخصصة في العلوم السياسية، وعلى جهود وإسهامات أهم المتخصصين في هذا المجال من أجل صياغة تعريف واضح ومحدد للمفهوم. وتعريفها بأنها شركات تجنيد وتأجير المرتزقة بقي يلازمها منذ فترة بعيدة، لكن ذلك كان في فترة عدم وجود إطار مؤسسي ينظمها، لكن بعد ظهور شركات تزاول تقديم الخدمات العسكرية والأمنية، سميت بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة وأحيانا شركات الحماية الأمنية أو المقاولون أو المتعاقدون المدنيون أو شركات الأمن والحماية.[1]

وعرفها تقرير مركز جنيف لرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الصادر في مارس 2006 بأنها: "شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والمنازعات، بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الإستراتيجي وجمع المعلومات الإستخباراتية والدعم العملياتي واللوجيستي والتدريب وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وصيانتها، كما لهذه الشركات هيكل تنظيمي فهي شركات تجارية مسجلة دافعها تحقيق الربح بشكل أساسي وليس لها أهداف سياسية".[2]

[1] طالب ربيعة،تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف،2018، ص13.

[2] بن عودية نصيرة، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وأساس المسؤولية للدولة عن أفعال موظفي هذه الشركات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد4،2020، ص39.

وعرفتها وثيقة مونترو بأنها: "كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية أو أمنية بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها، وتشمل الخدمات العسكرية والأمنية بوجه خاص توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل: القوافل والمباني وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها واحتجاز السجناء وتدريب للقوات المحلية ولموظفي الأمن".[1]

وعرّفها الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها وفق المعايير التالية:

أ–الشركة العسكرية والأمنية الخاصة: تشير إلى شركات ذات كيان قانوني تقدم بمقابل مادي خدمات عسكرية أو أمنية بواسطة أشخاص طبيعيين أو كيانات قانونية.

ب–الخدمات العسكرية: تشير إلى خدمات متخصصة تتعلق بالأعمال العسكرية بما في ذلك التخطيط الإستراتيجي والاستخبارات والتحقيق والاستطلاع البري أو البحري أو الجوي وعمليات الطيران أيا كان نوعها والمراقبة بالوسائل وأي نوع من أنواع نقل المعارف ذات التطبيقات العسكرية .

ت–الخدمات الأمنية: تشير إلى الحراسة المسلحة وحماية المباني والمنشآت والممتلكات والأشخاص وأي نوع من أنواع نقل المعارف ذات التطبيقات الأمنية والخاصة بالشرطة.

ث–الرخصة (التصريح –الإذن): تشير إلى وثيقة خاصة بتنفيذ أنشطة محددة في إطار الاحترام الصارم لشروط الترخيص والالتزامات الناشئة عنه تصدرها هيئة ترخيص لكيان قانوني أو شخصي.[2]

وقد عرفها الباحث روبير قودار Robert goddar أنها: "شركات مدنية مسجلة متخصصة في تقديم عقود التدريب العسكري (التعليم وبرامج المحاكاة) وعمليات الدعم العسكري (الدعم اللوجيستي) والقدرات التشغيلية للكيانات الشرعية الوطنية أو الدولية".[3] وبصفة عامة تعرف على أنها تلك الشركات التجارية التي تقدم خدماتها في المجالين العسكري والأمني المتمثلة في التدريب والتخطيط والدعم اللوجيستي أوصيانة الأجهزة والمعدات العسكرية والمساعدة في جمع المعلومات الاستخباراتية

[1] وثيقة مونترو:

Le Document de montreux sur le obligatoirs juridique pertinents et les bonne partiques pour les états en ce qui concerne les opération des enterprises militaires et de sécurité privée pendant les conflits armés (05.03.2025),https://www-icrc.org>fre>icrc-001-0996.

[2] طالب ربيعة، مرجع سابق، ص29.

[3]Janlita Vska,the challenges of private security sector in the new country, (on line),cite,center for euro -atlantic studies,fivrier,2025, in:http:www.ceas-serbia -org.

وحراسة المواقع الحيوية كالوزارات السيادية والحقول والموانئ النفطية والمنافذ والمعابر الحدودية من النزاع المسلح بهدف تحقيق الربح المادي.[1]

1. تعريف الشركات الأمنية الخاصة:

عرفها السفير الدائم لسويسرا في الأمم المتحدة بأنها :"كل شركة تشمل أنشطتها التجارية تقديم الخدمات الأمنية لحسابها الخاص أو لحساب طرف ثالث أيا كان الشكل الذي تأخذه الشركة ذاتها".[2] وعرفها مشروع الاتفاقية الدولية على أنها منظمة تنشأ استنادا إلى تشريع دولة طرف لتقدم على أساس مأجور خدمات عسكرية أو خدمات (حراسة)أمنية من خلال أشخاص طبيعيين أو كيانات قانونية تعمل وفق ترخيص خاص[3].

أما للتمييز بين الشركات العسكرية الخاصة والشركات الأمنية الخاصة فيمكن رصد الفروق التالية:

– الشركات العسكرية الخاصة تستخدم في مباشرة الأعمال العدائية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال حماية المباني والمنشآت العسكرية وتأمين عمليات الإمداد والتموين بالسلاح، أما الشركات الأمنية الخاصة فتعمل على توفير الأمن في بيئة صراعية شديدة المخاطر لعملائها من الأشخاص والشركات الخاصة تحديدا من خلال ما يسمى "**بالوظائف غير القتالية**" ويدخل هذا ضمن ما يسمى بحماية الشخصيات المهمة والدعم اللوجيستي والإسناد وتأمين المواقع والمنشآت والبعثات وحماية الشركات الاقتصادية الغربية خاصة تلك المتعلقة بالآبار البترولية و مناجم الألماس[4].

ولا بد من التمييز بين مجموعة من المفاهيم المشابهة لها على النحو التالي:

أولا– المرتزقة:

لقد تمت الإشارة إلى هذا المصطلح في الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم الصادرة سنة 1989 في المادة الأولى على أن المرتزق هو:"أي شخص يجند خصيصا للقتال في نزاع

---

[1] علي عبد الله علي خلف الله ، **الوضع القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في القانون الدولي الإنساني، مجلة الحق للعلوم الشرعية و القانونية** ،قسم القانون،كلية القانون،جامعة بني وليد– ليبيا ،العدد الرابع عشر،ديسمبر2024، ص432.

[2] الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة ،رسالة مؤرخة في 13 جانفي 2012 ،موجهة إلى الأمين العام على الموقع:https://www.icoco.ch/sites/all/themes/icoco /asets/arabic 3.pdf.

[3] عرسان خديجة،"**الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانون،** المجلد 28،العدد الأول،2012،ص ص491–492.

[4] لوكال مريم،خوصصة الحرب والقانون الدولي:من المرتزقة إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة،المجلد7،العددالأول،2021،ص،966.

مسلح ويكون دافعه الأساس للاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في الحصول على الربح الشخصي، ويبذل له فعلا من قبل طرف في النزاع أو باسم هذا الطرف وعد بمكافأة مادية تزيد كثيرا عما وعد به المقاتلون دون الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة أوما يدفع لهم، ولا يكون من رعايا طرف في النزاع ولا المقيمين في إقليم خاضع لسيطرة طرف آخر في النزاع وليس من أفراد القوة المسلحة لطرف في النزاع".[1] وقد عرف القانون الفرنسي الارتزاق على أنه :"كل شخص يجند خصيصا للمشاركة في نزاع مسلح لا يكون من رعايا الدول المشاركة فيه لأجل الحصول على امتيازات شخصية".[2]

ثانيا–المقاتلون: ويدخل ضمنهم:

أ–المقاتلون النظاميون: تنص لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية في 1907/10/18على أن أفراد الجيش بشكل عام سواء المتطوعون أو الاحتياط لهم الحق بصفة المقاتل، وينصرف معنى القوات المسلحة إلى الجيوش بقطاعاتها المختلفة سواء برية أوجوية أوبحرية ويدخل ضمنها أية تشكيلات أوقوات نظامية فتقرر الدولة تشكيلها وجعلها جزءا من الجيش النظامي فيكون الفرد المنتمي إليها من القوات العاملة أومن قوات الاحتياط التي تشكلها الدولة.

ب–أفراد الميليشيا: ويقصد بهم في لائحة لاهاي المذكورة سابقا بأنهم الأفراد الذين يباشرون الأعمال القتالية دون أن يتبعوا أحد أطراف النزاع أي العمل بشكل مستقل عن القوات المسلحة التابعة لدولهم مستوفون الشروط التالية ليطلق عليهم هذا الوصف: "أن يقودهم شخص مسؤول عن مرؤوسيه، أن يحملوا إشارة مميزة يمكن التعرف عليها عن بعد، أن يحملوا السلاح علنا ويقومون بعمليات وفق قوانين الحرب".[3]

ثالثا– المدنيون: بينت اتفاقيه جنيف لسنة 1948 مفهوم المدني: "على أنه أي شخص لا ينتمي إلى فئة من فئات الأشخاص المشار إليهم سابقا، وأنه أي شخص لا ينتمي إلى فئة المقاتلين وفي حالة الشك في أن الشخص المقابل لأحدي مقاتلي العدو مدني أم لا؟ فإنه يعامل معاملة المدني إلى أن يثبت العكس.[4]

---

[1] عرسان خديجة، مرجع سابق، ص.1258.

[2] محمد صالح جمال، دور الشركات الأمنية الخاصة في التدخل في النزاعات المسلحة وإنتهاكات حقوق الإنسان، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، المجلد2، العدد السادس، جانفي2018، ص.329.

[3] المرجع نفسه، ص30.

[4] المرجع نفسه، ص.ص.90.91.

وللتمييز بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمرتزقة، نعتمد المعايير التالية:

أولا– من حيث الإعلان: يسعى المرتزقة إلى الاختباء عن الأنظار وممارسة عملهم في الخفاء أما الشركات فهي تعرض خدماتها على العلن بشتى وسائل الإشهار.

ثانيا– من حيث الأشخاص: عادة ما يكون المرتزقة أجانب إرهابيين أو مجرمين سابقين أما الشركات فعادة ما يكون الموظفون فيها مجندين سابقين.

ثالثا– من حيث العمل: يجند المرتزقة للعمل فورا في حين أن الشركات تقدم لموظفيها التدريب على القتال والجوسسة واللوجستيك والدعم العسكري ونحو ذلك.

رابعا–شروط التعيين: المرتزقة تشتغل وفق مقابل مادي سائل أما الشركات العسكرية فتتعامل من خلال عقود.[1]

2– خصائص الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

أ–ميزتها الأساسية الطابع التجاري كونها تقدم الخدمات مقابل الحصول على الربح المادي شأنها شأن بقية الشركات التجارية والاقتصادية ذات الطابع الخاص التي تقدم السلع والمواد الغذائية والمادية للمواطن.

ب–الطابع الخاص لعملها في القطاع العسكري عكس الطابع العام للجيوش النظامية الوطنية، أما في الجانب الأمني فيتمثل دورها في حراسة أشخاص سواء كانوا رؤساء الدول أو الحكومات.[2]

ث–هذه الشركات ذات طبيعة خاصة لأنها مملوكة لأفراد وليس حكومات أو دول فإنها شركات نشأها الأفراد لحسابهم الخاص لتعود عليهم بالأرباح المادية.

ت–تتدخل هذه الشركات في صراعات ونزاعات وحروب خارج دولة المنشأ وتعمل غالبا خارج هذه الدولة.

هـ–تمتلك هيكلا تنظيميا ولها إدارات كبقية الشركات التجارية الأخرى لأنها تمتلك رئيس مجلس إدارة وأعضاء مجلس الإدارة ومدير إداري وموظفون إداريون.[3]

---

[1] لوكال مريم، مرجع سابق، الصفحة السابقة.

[2] علي عبد الله علي خلف الله، **الوضع القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في القانون الدولي الإنساني**،معامل التأثير العربي ،ديسمبر 2024،ص.432.

[3] طالب ربيعة، حوليات جامعة الجزائر، مجلد 32 العدد 4، سبتمبر 2018،ص.44.

و–الاحترافية، الوحشية، والانضباط العالي لعناصرها: أي أنها شبكات غير رسمية من المقاتلين والفني ين الذين يتحركون بسرعة فائقة لإجراء مهام محددة، ويدير هذه الشركات قدماء الإطارات في وحدات النخبة في الجيوش النظامية.[1]

د–التكوين: هذه الشركات تمنح خدمة متميزة في مجال تكوين وتدريب الجنود أو أعوان الحراسة المسلحة أو الكلاب البوليسية.

ف– الخدمات اللوجيستية: تتجسد في بناء المنشآت رفيعة التأمين، كتموين وتمويل الجيوش النظامية بالغذاء والأدوية والمعدات وصيانة العتاد العسكري.

ق–الأمن: هو الركيزة الأساسية لهذه الشركات وإن كان يستحوذ على العدد الأقل من مجموع مستخدميها التي تختص في مجال حراسة المنشآت والمرافق الحيوية على غرار الموانئ ومنابع تصدير النفط والغاز، وتوفير الحماية للمقررات والبعثات الدبلوماسية في الخارج.[2]

المطلب الثاني: نشأة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتطورها

يتناول هذا المطلب دراسة نشأة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتطورها حيث ظهرت هذه الشركات كبديل غير تقليدي للجيوش النظامية في تنفيذ المهام العسكرية والأمنية، خاصة في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة. فقد أدى تزايد النزاعات غير التقليدية إلى الاعتماد على هذه الشركات لتقديم خدمات تشمل الحماية والدعم اللوجيستي بل وأحيانا المشاركة في العمليات القتالية.

1–نشأتها:

ظاهرة الارتزاق العسكري ظاهرة قديمة تضرب جذورها في أعماق التاريخ، عرفتها مختلف الشعوب والعصور السابقة، فقد كانت الإمبراطوريات والدول تستعين بمقاتلين لا يحملون جنسيتها للمشاركة في الحروب مقابل أجر مادي. ففي العصر القديم، استغل الرومان مقاتلين من الشعوب الأخرى التي يحتلونها في المشاركة في الحروب وتوسيع الرقعة الجغرافية للإمبراطورية مرورا بالعصر الوسيط في حرب المائة عام مثلا بين فرنسا وإنجلترا حيث تم اللجوء إلى تجنيد المرتزقة من باقي الشعوب الأخرى خاصة من قبل الإنجليز، كما كشفت الولايات الإيطالية في السنوات (1337-1453)شكل جديد ومنظم من المرتزقة يطلق عليه Les condoieri حيث يتم الإرتباط بالدولة عبر عقود قانونية مع ميزانية تجنيد وتجهيز الرجال

[1] طالب ياسين، المرجع نفسه،الصفحة السابقة.

[2] علي عبد الله علي خلف الله،مرجع سابق،ص.433.

للقتال، وصولا إلى الحرس العامل لدى البابا في دولة الفاتيكان الذي كان عبارة عن كتيبة من المرتزقة السويسريين كلفتهم الكنيسة بحماية البابا.[1]

وعموما، برزت جريمة الإرتزاق في العصور القديمة بشكل واسع في الحروب، ففي سنة 2500 قبل الميلاد في عهد الإمبراطورية المصرية القديمة جند المرتزقة لتعزيز حماية أراضيها، وفي سنة 570 قبل الميلاد انتشرت هذه الظاهرة إلى كبريات الحضارات بما في ذلك اليونان وروما وإمبراطورية قرطاج عندما جلبت آلاف المقاتلين الأجانب لتعزيز القوات المحلية واستأجرت الإمبراطورية البيزنطية أفرادا من المرتزقة أطلق عليهم اسم"الموكافار" لمساعدتها على قتال الأتراك.[2]وكان لولادة الإمبراطوريات الاستعمارية خصوصا الإمبراطورية البريطانية دور كبير في ظهور الشركات الخاصة بتأسيس شركة الهند الشرقية الإنجليزية الشهيرة في عام 1601 وتلقت من الملكة إليزابيت الأولى احتكار التجارة في المحيط الهندي لمدة 15عاما وبعد ثماني سنوات لفترة غير محددة.[3]

من جهة أخرى تعد ظاهرة الإرتزاق من الظواهر التي عرفتها البشرية منذ القدم وشكلت أداة مهمة من أدوات القتل في الحروب والغزوات سواء كانت قبل ظهور الدول والجيوش النظامية أو بعدها، وتنامى دورها بشكل كبير في العصر الحديث إذ وجد الاستعمار مصلحة حقيقية له في الاستعانة بالمرتزقة لضمان استمرار سيطرته على الشعوب الضعيفة ومقدراتها[4]، ومع بروز حركات التحرر والاستقلال عادت ظاهرة الارتزاقللازدهار من جديد حيث استعانتبهم الدول الاستعمارية في إخماد حركات المقاومة الوطنية في المجتمعات التي تناضل من أجل الاستقلال والحرية، ولعبت المرتزقة دورا تخريبيا أثناء عملية إنهاء الاستعمار في إفريقيا في بداية الستينات من القرن 20م،أما أقوى نفود لها فقد كان في كل من جزر القمر وسيشل حيث استعان بهم السياسيون للوصول إلى الحكم.[5]

تواصلت هذه الظاهرة في التطور وتم تجنيد مقاتلين مأجورين أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية لتحرير الدول الأوروبية من الاحتلال النازي، وبعد نهاية الحرب تم استخدامهم لقمع حركات التحرر في بلدان العالم الثالث خصوصا في عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وظهرت المرتزقة ابتداء من 1946 بأسماء جديدة بشكل منظم في هيئة شركات تجارية تهتم بكل ماله صلة بالمجالين الأمني

[1] طالب ياسين، مرجع سابق، ص.41.

[2]لوكال مريم،مرجع سابق،ص.965.

[3]طالب ياسين،مرجع سابق،ص.42.

[4]طالب ربيعة،مرجع سابق،ص.18.

[5]المرجع نفسه،ص.21.

والعسكري، في حين يرى بعض الباحثين أن بداية تأسيس هذه الشركات يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بعد تأسيس شركة داين كورب Dyn corp على أيدي جماعة من المحاربين القدامى في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1946 ،ويرى أخرون مثل أحمد سالم وأميمة عبد اللطيف أن تأسيسها يعود إلى منتصف الستينات من القرن الماضيحين أنشأ الكولونيل الإنجليزي الإسكتلندي سترلينغ شركة Watch Gward International والتي قدمت خدماتها لبعض دول الخليج.[1]

كما أدت الحرب الباردة إلى نشوء الكثيرمن الشركات الأمنية متعددة الجنسيات التي يمكن أن تبدأ من توفير الحماية إلى الحرب بالوكالة، إذ توفر الجيوش البديلة للقيام بالمهام التي لا ترغب جيوش الدول الكبرى في القيام بها ومن أهم هذه الشركات العاملة اليوم الشركة البريطانيةDsl،والأمريكية Mpri/wachenhut، وفور ظهورها شرعت الدول بطلب خدماتها وهو ما أدى لتدخلها في الكثير من النزاعات فقد ساندت الشركات الإنقلاب العسكري في غينيا الإستوائية سنة 2004 ومن أهم الإنتهاكات التي ارتكبتها ماحدث في ساحة السنور عام 2007 من قبل شركة بلاكووتر Black water.

ولقد شهد تاريخ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة نموا واسعا في التسعينات عند انتهاء الحرب الباردة،كما اعتمدت هذه الظاهرة على الخوصصة من حيث المبدأ Privatisationعلى اعتبار أنها تحويل ما هو من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتعرف لدى المؤسسات العسكرية بخصخصة الحرب أي إسناد بعض الخدمات العسكرية لشركات خاصة،وبالتالي تعمل هذه الشركات الناشطة لتثبت تواجدها على المستوى الدولي وإبعاد شبهة الإرتزاق عنها. فالكثير يرى أنها إمتداد وتطور طبيعي لأعمال قدامى المرتزقة بالرغم من المساندة التي تحظى بها من طرف دولها الأصلية، كما انتشرت ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة للقيام بوظائف جديدة كانت من قبل تدخل ضمن مهام الجيوش الوطنية كتأمين إمداد القوات المحاربة بالمؤون والسلاح وذلك نتيجة لزيادة الصراعات الدولية على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني.[2]

2– تطورها:

[1] المرجع نفسه،الصفحة السابقة.

[2] أبو الخير السيد مصطفى أحمد،**الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة،2025/02/05، 13:30**على الرابط :**Doc Alnoor.se>Extra>Abolkhier**ص.5.

تطورت أدوار ومستويات مساهمة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العلاقات الدولية وفق عدة مراحل وتتمثل في:

أ–البداية والدور البسيط في العلاقات الدولية: وتمتد من انتشار ظاهرة الارتزاق السياسي تاريخيا كما سبق الذكر إلى بداية بروز دور الشركات الخاصة المعنية بالشؤون العسكرية والأمنية ذات الأدوار قليلة التأثير من بداية حقبة الاستعمار الأوروبي الأول لدول العالم وصولا إلى انتهاء فترة الحرب الباردة ومن أشهر الشركات التي عملت على رعاية المرتزقة هي شركة الهند Marchall 1997.[1]

ب–الدور الفعلي في العلاقات الدولية: حيث بدأت الشركات المتخصصة في الشؤون العسكرية تشن حروبا بالنيابة عن الدول منذ انتهاء الحرب الباردة في عقد التسعينات وما بعده انطلاقا من الولايات المتحدة الأمريكية، وكان دورها كبيرا في رسم معالم الخرائط السياسية الدولية لعدد من دول العالم، وتوالت الدول العظمى بالسير على خطى الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدةStensen 2011 وعنيت بتنفيد البرامج الخاصة بالمنظمة كعمليات حفظ السلام في أنغولا Brayton2002 والبوسنة و الهرسك ورواندا والسودان....[2]

المطلب الثالث: عوامل انتشارها وأدوارها في إدارة النزاعات الدولية

تحاول الدراسة في هذا المطلب أن تتعرف على عوامل انتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بناء على دراسة أسباب اللجوء إلى هذه الشركات وموجة التسريح والتقليص الكبير في المجندين في القوات النظامية وتراجع الإنفاق العسكري، وكذا أدوارها في إدارة النزاعات الدولية وسوف نتطرق إلى دراستها وتحليلها بالتفصيل، بغية توضيح مضمونها.

أولا– عوامل إنتشارها:

أ–أسباب سياسية: وتتمثل في الانهيار التام للدولة وعدم سيطرتها على أجزاء من أقاليمها وذلك نتيجة لانحسار سلطاتها في جزء معين من إقليمها وتعدد حكوماتها في بعض الأوقات وظهور أجسام وقوى أمنية أو سياسية تشارك الدولة في اختصاصها ومن أبرزها الدفاع والأمن مما يدفع بعض الدول الضعيفة وحكوماتها إلى الاستعانة بخدمات شركات عسكرية تهدف لتحقيق الربح وفرض الأمن في المناطق التي

[1] محمد بركات صعايدة ، دورالشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية،مجلة جامعة الإستقلال للأبحاث،المجلد7،العدد الأول، 2022،ص.9.

[2] المرجع نفسه،ص 9.

يصعب على الدولة السيطرة عليها أو إدارتها وضبطها كالحدود ومنابع النفط والمياه وغير ذلك[1] ، مع تقليص تأثير الرأي العام الداخلي في صنع القرار السياسي بمحاولة بعض الدول لخفض الخسائر البشرية والتزام بعض الدول للشركات الخاصة بمهمة تحقيق السلم والاستقرار [2].

ب–أسباب اقتصادية: تتمثل في اتجاه الدول إلى تقليص إنفاقها العسكري والأمني ولجوء الكثير من الدول والحكومات إلى الاستعانة بخدمات هذه الشركات وذلك حرصا منها على خفض الأعباء المالية والتنظيمية للجيوش النظامية وتقليل أعداد المجندين بالقوات العسكرية وأفراد الشرطة، خاصة مع تفشي البطالة والفقر في بعض المجتمعات مما دفع بالكثير من الأفراد إلى الالتحاق بهذه الشركات بالأخص قدامى المجندين في الجيوش النظامية الذين لديهم المهارات والخبرة في الميدان العسكري والأمني.[3]

ت–أسباب عسكرية: تتمثل في غياب الأمن نتيجة لسقوط الأنظمة وانهيار مؤسسات الدولة منذ فترة طويلة، مارست هذه الشركات أدوارا بارزة في القضاء على العنف والفوضى والانفلات وبسط الأمن وضبط النظام بعد انتهاء الصراعات المسلحة وسقوط الأنظمة وانهيار المؤسسات حيث تقوم بشكل فوري على إعادة الحياة وضبط النظام في الدولة لما لها من خبرات واسعة في مثل هذه المجالات.[4]

ج–موجة التسريح والتقليص الكبير في المجندين في القوات النظامية

منذ نهاية الحرب الباردة، أعفي من الخدمة العسكرية حوالي 6 ملايين جندي نظامي ووجدوا أنفسهم في سوق العمل دون قدرات تذكر ماعدا قدرتهم القتالية والعسكرية ووصل تعداد الجيش الأمريكي إلى 60بالمائة من تعداده الذي كان عليه منذ عشر سنوات مضت، إضافة إلى انهيار الإتحاد السوفياتي دفع بالجيش الأحمر ضخم العدد إلى الطرقات، وتفككت البنية العسكرية لألمانيا الشرقية فضلا عن أن زوال الحكم العنصري في جنوب إفريقيا أدى إلى تدمير فئة الضباط البيض الذين كانوا يؤدون دورهم في حملات القتل والتعذيب اليومي وانطلقوا جميعا نحو شركات الخدمات العسكرية بعد تزويدها بهذه النوعية من القوة البشرية، فقد ارتفع عدد الجنود المسرحين إلى أن وصل 7 ملايين جندي بحلول عام 2000 .[5]

[1] علي عبد الله علي خلف الله، مرجع سابق، ص.433.

[2] طالب ياسين، مرجع سابق، ص.49.

[3] علي عبد الله علي خلف الله،مرجع سابق ،ص.434.

[4] لوكال مريم،مرجع سابق،ص.967 ومابعدها.

[5] طالب ربيعة، مرجع سابق،ص.32.

هـ–تراجع الإنفاق العسكري

اتجهت العديد من الدول الى نفقاتها العسكريه، وذلك من جهه وبرز توجه نحو طلب دعم خارجي بالتزامن مع التصاعد الحروب الاهليه من جهه اخرى، فقد اثرت الالتزامات الداخليه على الدول بعد الحرب البارده ،حيث اصبحت العديد من الدول غير قادره على تمويل جيوشها خاصه تلك التي كانت تمتلك قوه كبيره نتيجه الصراع بين المعسكرين إبان الحرب البارده[1]

وقد نتج عن هذه التحولات تراجع واضح في النفقات العسكريه بعد نهايه الحرب البارده ما ساهم في بروز رؤيه جديده تدعو الى الاستعانه ببداء الغير تقليديه من خلال شركه متخصصه قادره على ملء العسكري والامني دون التأثير سلبا على الاقتصاد الوطني[2] ومن جهه اخرى ساهمت الشركات العسكريه الخاصه في تربيه حاجيه الدول خاصه في ظل تزايد الطالب على الخدمات العسكريه المتخصصه وما تتمتع به هذه الشركات من احترافيه وفعاليه في تنفيذ المهام مما دفع العديد من الدول الى اللجوء لخدماتها في اطار تعاقدات قانونيه بهدف التدخل في نزاعات مسلحه وعقد الصفقات ودعم حكومات معينه او للمساهمه في اعاده الاستقرار والتنظيم داخل المجتمعات[3]

ثانيا– أدوارها في إدارة النزاعات الدولية:

1–الدور اللوجيستي:

أ–التدريب والتكوين: وهو من الادوار المحوريه التي تقدمها شركه العسكريه والامنيه الخاصه حيث تلجا اليها الانظمه الحديثه لتشكيل جيوش نظاميه بديله خاصه في الدول التي فقدت جيوشها بفعل الاحتلال او كانت نتيجه مباشره له ما يجعل هذه الشركه جزءا لا يتجزء من واقع النزاع في مختلف المناطق[4]

ب–التموين: تتولى هذه الشركات تنفيذ مهام التموين للجيوش النظامية في مناطق النزاعات المسلحة أي نقل الأغذية، الأسلحة، الذخيرة ...إلخ وجمع التجهيزات التي تحتاجها الجيوش في تنفيذ أنشطتها العسكرية.

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد مائة وثلاثة وعشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص. ص. 36.38.

[2] حمد صالح جمال، مرجع سابق، ص.119.

[3] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص.121.

[4] بنجامين باربار، تعزيز إمتثال شركة الأمن والجيش الخاصة للقانون الإنساني الدولي،المجلة الدولية للصليب الأحمر المجلد 88،العدد ثمنمائة وثلاثة وستون،سبتمبر2006،ص.614.

ت–تقديم الاستشارات العسكرية: توفر هذه الشركات لزبائنها من الدول والحكومات الاستشارات العسكرية وفنون التكتيك الحربي لقوات الجيش والشرطة في البلدان التي يعملون فيها نظرا لقدرتها الاستثنائية على الاختراع والتطوير القصير المدى وبكلفة منخفضة. [1]

2–الدور الأمني:

أ– توفير الأمن للدول والمنظمات الدولية: الكثير من الدول والمنظمات الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية باتت تعتمد على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حراسة المنشآت والمرافق التابعة لها، وحماية المرافق الدبلوماسية في الخارج.[2]

ب– فرض الاستقرار في الدول التي تعيش فوضى داخلية: تقوم هذه الشركات على توفير الأمن السلمي Security Passive لعملائها من الأشخاص والشركات الخاصة تحديدا وخصوصا في الأماكن التي تشهد حالة من عدم الاستقرار الداخلي حيث يجد رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال صعوبة في الاعتماد على قوات الأمن"الشرطة"الرسمية في الدولة، لتوفير الحماية لهم، ومن أمثلة هذا النوع شركة "فالكون" في مصر.

ت–توفير الحماية للقيادات السياسية والشخصيات العامة: أي حماية الشخصيات ورؤساء الدول والحكومات، وكبار رجال الدولة مثل: شركة DynCorp التي كانت تحمي الرئيس الأفغاني السابق ومثل شركة "بلاك ووتر" وتوفيرها الحماية للحاكم الأمريكي المدني السابق للعراق.[3]

3–الدور العسكري:

أ–المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية: ساهمت هذه الشركات بشكل متزايد في العمليات العسكرية وإنفاد القانون، إذ شهدت صناعتها النمو المتسارع في الفترة الأخيرة لكن دون إطار قانوني محدد في القانون الدولي.

ب– صناعة السلام: يتولى عدد من هذه الشركات المتخصصة بأنشطة لمصلحة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، ويساهم في بعض عمليات حفظ السلام الدولي ونزع الألغام وكذلك حماية قوافل

[1] بنجامين باربار ،المرجع نفسه،الصفحة السابقة.

[2] طالب ياسين،المرجع السابق،ص.52.

[3] المرجع نفسه،ص.53.

المساعدات الإنسانية في كثير من مواقع النزاع حول العالم وخاصة في إفريقيا من السودان إلى الصومال ونيجيريا وغيرها.[1]

ت–صناعة الأمن البحري: عادت ما يرتبط الأمن البحري بتأمين وسائل المواصلات البحرية لاسيما البواخر التجارية التي تستخدم في نقل السلع والبضائع والمحروقات وغيرها بين مختلف الدول كونها تكلف عادة بحماية خطوط المواصلات الدولية والخطوط التجارية البحرية من اعتداءات قراصنة البحر خصوصا في المناطق التي تشهد انتشارا رهيبا للقراصنة كخليج عدن والمحيط الهندي.

ت–حماية المواقع والمنشآت الحيوية: تعمل الكثير من الدول التي تعيش فوضى داخلية وانفلات أمني مثل العراق إلى الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة لحماية المنشآت والمواقع الحيوية في الدولة مثل مقر الوزارات والرئاسة وكذا المنشآت المتعلقة بالصناعات البترولية وكذا حقول النفط.[2]

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

يتناول هذا المبحث دراسة الإطار القانوني والتنظيمي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة كموضوع بارز ضمن أهم المواضيع التي تحظى باهتمام كبير في تخصص العلاقات الدولية ومحاولة معرفة الوضع القانوني والتنظيمي لهذه الشركات، خاصة وأنها تجاوزت حدود الدولة الوطنية وانخراطها في النزاعات التي تنظم وتحدد كيفية عمل هذه الشركات في مختلف الدول.

المطلب الأول: موقف الفقه الدولي من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

سنتطرق في هذا المطلب لدراسة موقف الفقه الدولي من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، حيث يعبر العديد من الفقهاء عن تأييدهم لدورها في تعزيز الأمن والاستقرار خاصة في المناطق التي تشهد نزاعات وأزمات.

أولا–الرأي المؤيد

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا يوجد فرق بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والشركات العاملة في أي مجال أو عمل اقتصادي آخر باعتبار أن أنشطة هذه الشركات مشروعة بدليل وجود قوانين تنظم نشأتها وعملها في الدول التي نشأت فيها هذه الشركات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا توجد العديد من القوانين الفيديرالية وقوانين أخرى خاصة بالولايات تطبق على أية شركة تقوم في

[1] طالب ياسين، المرجع نفسه، الصفحة السابقة.

[2] المرجع نفسه ،ص.54.

مجال الأمن. فلابد أن تتلقى تصريحا حكوميا قبل الدخول في أي ارتباط يستدعي تقديم خدمات عسكرية أو أمنية لذي عمل أجنبي سواء كان هذا العميل حكومة أم شركة، كذلك وجود قوانين منظمة لهذه الشركات في جنوب إفريقيا وغيرها من الدول.[1]

ومن جهة أخرى يؤيدون وجود هذه الشركات بشراسة ويعرضون من أجل ذلك مبررات لإضفاء مشروعية كاملة على أنشطتها تتمثل في:

- ✓ –هذه الشركات هي مقاولات حالها في ذلك حال باقي الشركات في القطاعات الاقتصادية والخدماتية الكبرى، حيث تم إنشاؤها بنفس الشروط وبناء على نفس النصوص القانونية في بلد المنشأ، وعليه فإن نشأتها قانونية
- ✓ استخدامها في مناطق الصراعات والنزاعات المسلحة أيسر وأنسب من نشر القوات النظامية والجيوش القوية منها أو المتواضعة لما تمتاز به هذه الشركات من سرعة الإنتشار.
- ✓ أعمالها تختلف اختلافا جوهريا عن أعمال المرتزقة فهذه الشركات يحارب عناصرها إلى جانب الحكومات الشرعية ذات السيادة أي الدفاع عن شرعية نظام حاكم في حين أن المرتزقة يهدفون إلى تحقيق الكسب المادي من وراء تدخلهم[2].
- ✓ نفقات هذه الشركات أدنى بكثير من نفقات الجيوش النظامية ذلك أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يمكنها توظيف عناصر محليين ينتمون للدولة التي تعمل فيها هذه الشركات من خلال أجور ضئيلة وغياب التأمين الصحي...إلخ.
- ✓ نشاطها غير مخالف لمبدأ السيادة في الدولة التي تنشط فيها هذه الشركات، حيث أن الشركات بدأت في النشاط بموجب عقود قانونية تم إبرامها مع سلطات الدولة التي طلبت خدماتها، فهي شركات تجارية تعمل وفق آلية العرض والطلب في السوق كما أن أنشطتها شرعية رغم افتقارها لإطار قانوني دولي واضح المعالم.[3]

---

[1] علي حمزة عسل الخفاجي،**التنظيم القانوني للمسؤولية الأمنية الخاصةفي العراق** ،مجلة جامعة بابل،العلوم الإنسانية،مجلد2014،22،ص.126.

[2] طالب ياسن ،مرجع سابق،ص.45.

[3] مصطفى السيد أبو الخير،**الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة**،مجلة جامعة إبن رشد،العدد الرابع،2011،هولندا،ص.142.

ثانيا: الرأي المعارض

يسير أنصار هذا الاتجاه إلى عدم مشروعية نشأة واستمرار الشركات العسكرية والأمنية الدولية ووصفوا أفرادها بالمرتزقة لأن وجود هذه الشركات يهدد الأمن والسلم الدوليين كدأب المرتزق على مر الزمان، فالمرتزقة ينخرطون في نزاعات مسلحة ذات طابع دولي سعيا للحصول على مزايا شخصية ويتم الاستعانة بهم في وقت السلم لغزو بلد معين، ويعتمد أنصار هذا الاتجاه على:

- ✓ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يحركها تحقيق الربح وليس واجبها الوظيفي المنوط بها، إذ يعد التزام هذه الشركات محدودا جدا مقارنة بالتزام القوات العسكرية النظامية أي الجيوش النظامية.[1]
- ✓ أفرادها لا يتقيدون لنظام التسلسل القيادي والإداري المعمول به في الجيوش النظامية، مما يعطيهم حرية كاملة ينتج عنها العديد من الانتهاكات للقانون الدولي والمبادئ الإنسانية المتعارف عليها
- ✓ نشاط القوات المسلحة للدول يتمتع بنطاق واسع من التدابير والإجراءات التأديبية إضافة إلى القانون العسكري نفسه مما يساعد على الانضباط واحترام القانون الدولي الإنساني.
- ✓ يحصل موظفوا الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة غالبا على تدريب توفره الدولة لهم باعتبارهم أفراد ينتسبون إلى الجيوش النظامية الوطنية في بلدانهم.[2]
- ✓ وجودها سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الوطني يشكل خطرا أو تهديدا للسلام والأمن الدوليين والاستقرار الداخلي للدول وسيادتها وحريتها، حيث يمكن استغلالها لزعزعة الأمن في دولة ما أو إسقاط حكومة شرعية، فهذه الشركات لا تفصح عن نطاق أنشطتها أو أي تفاصيل للعمليات التي تقوم بها ولا تلتزم هذه الشركات ولا موظفيها للقواعد التأديبية الخاصة بالخدمة العسكرية،كما أنهم غير مدربين على تنفيد عملياتهم وفقا لقوانين النزاعات المسلحة، فالعقود مع هذه الشركات يصعب أن يشمل كافة الظروف المحتملة بشكل مسبق مما يؤدي إلى تقليل قدرة هذه الشركات على التكيف مع ظروف النزاعات، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى انعدام قدرتها على التعامل مع الأوضاع الغير متوقعة، وبالتالي فإن لم تفلح في أداء مهامها لأي سبب من الأسباب فإن هذه الشركات تقيد وتعطل قدرة الجنود النظاميين على تنفيد المهام الموكلة إليهم.[3]

[1] طالب ربيعة، مرجع سابق، ص.ص.56.55.

[2] المرجع نفسه،الصفحة السابقة.

[3] المرجع نفسه،ص.57.

- ✓ سداد تكاليف هذه الشركات يتم على أساس العقد مقابل المهمات التي ينفذها عدد من جنودها في الميدان، فليس من السهل إجراء مقارنة بين التكاليف المدفوعة لها وتلك التي تمنح لهذه الشركات النظامية على أساس تقييم العمل محل العقد ودرجة الإتقان، بالإضافة إلى أن التعاقد معها يكون عادة من الباطن حيث يتم تحرير العقد الواحد بين عدد من الشركات المختلفة مما يؤدي إلى تخفيف الرقابة التي تقدمها هذه الشركات للجهات المعنية بشكل كبير.[1]
- ✓ يعتقد المعارضون لها أيضا أنها شركات تجارية بامتياز تسعى لتحقيق الربح على حساب الأرواح والممتلكات فلا أعراف ولا قوانين تحكم أنشطتهافي التدخل في شؤون الدول والتأثير على سيادتها، الذي يجعل الدول تلجأ إلى هذه الشركات أوفرضها عليها من قبل دول أخرى مما يرهن سيادتها ويجعل قرارها السياسي ومقدراتها بيد أشخاص أجانب لا يربطهم بالدولة إلا عقد تقديم خدمة، واستخدامها قد يكون لزعزعة الأمن في دولة ما وهو مايمثل خطورة على السلم والأمن الدوليين وزعزعة الإستقرار الداخلي للدول فقد لجأت إليها حكومات ديكتاتورية لقمع حركات التحرر والمعارضة.[2]

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لنشاطها في التشريعات الوطنية والدولية

يتناول هذا المطلب دراسة الإطار التنظيمي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في التشريعات الوطنية والدولية لتنظيم عملها، إذ تنوعت الجهود التي أنجزت لمحاولة تقنين وتجريم ظاهرتها، وتنظيم عملها وتحديد مجالها وسوف نتطرق لتحليلها من خلال العناصر الآتية:

أولا– من ناحية التشريع القانوني الوطني لتنظيم عملها:

قامت القليل من الدول على سن تشريعات على أراضيها أو خارج حدودها مع إتباع تلك الشركات التعليمات الواردة في هذه القوانين ونصت هذه الأخيرة على حماية أفراد تلك الشركات، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا بسن تشريعات تحدد إنشاء هذه الشركات، واعتمدت كل منها أسلوبا مختلفا في معالجة هذا الموضوع الذي يختص بقانون تصدير الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1968 م وتعديلاته. إنّ مسألة تصدير الخدمات الأمنية على غرار الطريقة التي ينظم بها تصدير البضائع ينظم بأسلوب صارم ويحدد الجهات التي يتم تصدير هذه الخدمات إليها، إلا

[1] المرجع نفسه، ص58.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.48.47.

أنه ينظم الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الخدمات.[1] وقامت أيضا بإصدار لائحة تحت إسم اللائحة الدولية لنقل الأسلحة والتي تنص بأنه يجب على كل شركة أمنية عسكرية خاصة تريد أن تصدر أي نوع من الخدمات العسكرية أن تحصل على تصريح من وزارة الخارجية الأمريكية وأيضا من مكتب وزارة الدفاع الأمريكية للتجارة الخارجية.[2]

وتتولى مسؤولية تطبيق أنظمة حظر التراخيص الخاصة بالخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية الأمريكية الخاصة لأهداف تجارية على المسؤولين في سفاراتها في الدول وهم الملحقون العسكريون إلى جانب دائرة الجمارك فيما يتعلق بالأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى، وفي عام 2000 م قامت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون جديد تحت اسم "قانون الاختصاص العسكري لخارج الحدود الإقليمية" MEJA والذي ينص على العقوبات التي يتلقاها كل من الجنود النظاميين والمتعاقدين العسكريين الخواص في حالة قيامهم بأية مخالفة خارج الحدود الجغرافية الأمريكية بحق المدنيين من قتل وتعذيب حيث توكل قضاياهم إلى المحكمة الابتدائية في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

إلا أن الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة تستطيع كذلك بيع خدماتها إلى الخارج عن طريق وزارة الدفاع الأمريكية بواسطة برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية FMS دون أن تحتاج إلى التصريحات التي تم الحديث عنها من قبل، حيث تدفع الولايات المتحدة الأمريكية للمتعاقدين الأمنيين للقيام بخدمات للحكومات الخارجية التي في المقابل تحول لوزارة الدفاع الأمريكية، كما في عقد شركة فينال لتدريب الحرس الوطني السعودي وعقد شركة MPRI لتدري القوات العسكرية و البلغارية [4]، أما بالنسبة لدولة جنوب إفريقيا فقد أصدرت بدورها قانون سنة 1998 خاص بتقديم المساعدات العسكرية للجهات الأمنية وكان من أهم ما تضمنه هذا القانون أن الأنشطة التي تنفدها المرتزقة والتي تعرف على أنها الاشتراك في النزاعات المسلحة لتحقيق مكاسب خاصة ومحضورة داخل جنوب إفريقيا وخارجها مع الأخذ بعين الاعتبار أن القانون لا يتعرض للمواطنين الأجانب الذين يرتكبون جرائم خارج إقليم هذه الدولة، ومن جهة أخرى يجوز تقديم المساعدة العسكرية والتي تعرف على أنها خدمات عسكرية من قبل أفراد مرخصين وحاصلين على موافقة محددة من الحكومة على عقد من العقود التي

[1] علي حمزة عسل الخفاجي، مرجع سابق،ص.1262.

[2] المرجع نفسه،الصفحة السابقة.

[3] طالب ربيعة، مرجع سابق، ص.60.

[4] الجمعية العامة، مرجع سابق، ص.ص.12.11.

يبرمونها فقط.[1] وأصدرت أيضا لائحة عام 2005م بشأن حظر وتنظيم الأنشطة التي تنفذها قوات المرتزقة عالجت هذه اللائحة كافة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد والشركات التي تشارك في النزاعات المسلحة،كما ينص على العقوبات التي يتلقاها كل من الجنود النظاميين والمتعاقدين العسكريين الخواص في حالة قيامهم بأية مخالفة خارج الحدود الجغرافية الأمريكية بحق المدنيين.[2]

ثانيا– التّشريع القانوني الدولي لتنظيم عملها

تم تدشين عدة مبادرات دولية بهدف توضيح أو إعادة تأكيد أو تطوير معايير قانونية دولية تنظم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وبالأخص لضمان توافقها مع معايير السلوك التي يحددها كل من القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حيث أنشأت لجنة حقوق الأنسان مبادرة هامة من 1987 إلى 2005 قامت بتكليف فريقين مقررين خاصين للنظر في مسألة استخدام المرتزقة وطرح المقررون عدة مشاكل مرتبطة بالإفلات من العقاب القانوني مثل سجن أبو غريب أين لم يتعرض أفراد من عمال الشركات العسكرية الخاصة للإدانة أبدا رغم تورطهم في قضايا إساءة معاملة السجناء العراقيين، وكذلك القانون الصادر من طرف "بول بريمر" الحاكم الإداري للعراق الذي منح الحصانة ضد الملاحق للشركات العسكرية والأمنية الخاصة وللموظفين العاملين بالعراق. [3]

بالإضافة إلى ذلك هناك آليات حاولت تنظيم عمل شركات الأمن الخاص تتمثل في:

–وثيقة مونترو التي تتضمن الممارسات السلمية ذات الصلة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تعمل أثناء النزاع المسلح زيادة على استخدامها وتزايد الطلب معها على إيضاح الإلتزامات القانونية الدولية في هذا المجال، وتهدف هذه الوثيقة إلى ضرورة التزام الدول بكفالة امتثال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في النزاعات المسلحة لأحكام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. من جهة أخرى بين أيضا "فليب بشوري" مدير القانون الدولي في اللجنة الدولية أن جميع البلدان التي تلجأ إلى خدمات القطاع الخاص في المجال الأمني تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن سلوك تلك الشركات إذ ما قامت بخرق القانون الدولي الإنساني أو قانون حقوق الإنسان.[4]

---

[1] طالب ربيعة،المرجع السابق، ص.62.

[2] طالب ياسين، المرجع السابق،الصفحة السابقة.

[3] الجمعية العامة، المرجع السابق،ص.12.

[4] اللجنة الدولية للصليب الأحمر،**وثيقة مونترو المتعلقة بالشركات العسكرية و الأمنية الخاصة**، 2015/08/25،تم الإطلاع عليه يوم :2025/04/09،على الساعة 10:00،على الرابط:https//www.icrc.org>pmsc-faq-50908.

كما أشار إلى أن وثيقة مونترو تمنح أساسا قويا يمكن أن تستند إليه اللجنة الدولية لمناقشة القضايا الإنسانية من جميع البلدان التي تعمل فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وبناء على ذلك، صرح أنه لاتوجد حصانة بالنسبة للذين يلجؤون إلى خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو لموظفيها في حالة حدوث انتهاكات خطيرة للقانون الدولي أو قانون حقوق الإنسان، حيث يمكن محاسبة هؤلاء الموظفين إما في بلدانهم أو في البلدان المسجلة بها تلك الشركات والذين ارتكبوا تجاوزات ممنوعة فليس هناك مجال لفرارهم، ومنه يسري القانون الدولي الإنساني على كل من الدولة والمتعاقد الخاص ويجب على هذه الدول التي تعتمد على هؤلاء الموظفين أن تنظم عمل هذه الشركات في أراضيها وتحدد مسؤوليتهم الجنائية.[1]

المطلب الثالث: المسؤولية القانونية لها أثناء النزاعات المسلحة

سنتناول في هذا المطلب دراسة المسؤولية القانونية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاعات المسلحة، لما لهذا الموضوع من أهمية متزايدة في ظل توسع دور هذه الشركات في مناطق النزاع، فقد أصبح تدخلها يؤثر بشكل مباشر على مسار العمليات العسكرية وحقوق الإنسان، ويثير ذلك تساؤلات جدية حول مدى خضوعها للقوانين الدولية.

أولا–المسؤولية الجنائية لموظفيها

من المؤكد أن المرتزقة وموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عند عملهم في مناطق مختلفة من العالم أثناء النزاعات المسلحة يقومون بذلك بما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية التي تعتبر نشاط الارتزاق فعل محظورا دوليا، وبالتالي فإنهم يتحملون المسؤولية الجنائية الفردية عن مجرد اشتراكهم في النزاعات المسلحة كما أكدت الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة لعام 1989م المسؤولية القانونية للمرتزقة في حال اشتراكهم اشتراكا مباشرا في الأعمال العدائية، حيث يعد هذا السلوك جريمة في حكم الإتفاقية[2]، وانطلاقا من ذلك فإنه من المتصور أن موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عندما يشتركون أو يساهمون في الأعمال العدائية فإنهم معرضون لتحمل المسؤولية الجنائية الفردية

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر،المرجع نفسه.

[2] علي عبد الله علي خلف الله،مرجع سابق،ص.436.

عن هذه الأفعال، حيث اعتمدت اتفاقية جنيف لعام 1949م على مبدأ مسؤولية الفرد الجنائية عن الأفعال التي يعد ارتكابها بمثابة انتهاكات خطيرة وفقا لمفهوم تلك الاتفاقيات.[1]

ومن جانب آخر، إن المسؤولية الفردية لا تتوقف هنا فقط على موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المتورطين في مخالفات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، بل تشمل أيضا الرئيس المباشر الذي يتمتع بسلطة ونفوذ فعلي على الأشخاص المتهمين بممارسة الأفعال المحرمة، لذلك يمكن أن تتم محاكمة هؤلاء أمام محاكم جميع الدول خصوصا تلك الدول التي وقعت فيها الجرائم أو تلك التي تحمل جنسية الضحايا أو المتهمين أو الدول التي تحمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة جنسيتها.[2] ورغم كل ذلك إلا أن دولا تتأخر ولأسباب مختلفة عن محاكمة هؤلاء الاشخاص بل وتغطي على أفعالهم وجرائمهم وكمثال على ذلك الأمر 17 الذي صدر عن سلطة التحالف المؤقتة في العراق بتاريخ 2024/06/27 والذي أعطى بموجبه المتعاقدين وموظفي الشركات الخاصة حصانة بتجنب الامتثال للقوانين العراقية وتقديم دعاوى قضائية ضدهم لأفعال وانتهاكات ارتكبوها مع الدول التي أرسلت أفراد أو طائفة كبيرة من أشكال المساعدة الأخرى لسلطة الائتلاف المؤقتة أو للقوات متعددة الجنسيات في العراق أو للجهود الدولية في المجال الإنساني.[3]

من الواضح أن هذا الأمر قد جاء مخالفا للمبادئ الدولية المستقرة ولا يلزم الدول الأخرى والتي يحق لها ملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب من المرتزقة والعاملين بالشركات الخاصة في العراق، فمن المهم الإشارة إلى أنه رغم تجريم نشاط الارتزاق إلا أن المحاكمات عن هذه الجرائم يبدو ضئيلا جدا مثل محاكمة "أنجولا" عام 1976،حيث حكم على بعض الأشخاص بأنهم مرتزقة قد تورطوا في حرب ارتزاق عدوانية نفذت بغرض القضاء على استقلال البلد واستغلال ثرواته لصالح الدول الاستعمارية المعروف في الأوساط العالمية Bobe Denard،كما أنه في العام2006م أدانت المحكمة الفرنسية المدعو بلقب(المرتزق)الذي كان متورطا مع عصابات تآمرت بارتكاب جريمة نظرا لتأثيره الكبير في محاولات انقلابية متكررة في جزر القمر، ورغم ذلك لم يحاكم بتهمة الإرتزاق. وتكمن الإشكالية في أن ما تصدره المحاكم الوطنية للدول من أحكام ضد المرتزقة وموظفي هذه الشركات قد لا يشكل السوابق القضائية التي يمكن

[1] ماهر جميل أبو خوات،**الوضع القانوني للمرتزقة وموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة اثناء النزاعات المسلحة** ،منشور في دراسات علوم الشريعة والقانون،مجلد 39،العدد الأول،2012،ص.170 وما بعدها.

[2] ماهر جميل أبو خوات،ا لمرجع السابق ، لصفحة السابقة.

[3] علي عبد الله علي خلف الله،مرجع سابق،ص.437.

الاستعانة بها في ملاحقة وتجريم المتورطين منهم، كما أن غياب إعلان أحكام هذه المحاكم إعلانا بشكل فعال قد لا يكون رادعا لهم.[1]

ثانيا– مسؤولية الدول عن أعمال موظفيها

إن القانون الدولي الإنساني لا يعفي تلك الدول التي تقوم باستئجار خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقيام ببعض المهام خلال النزاعات المسلحة من المسؤولية القانونية سواء الجنائية أو المدنية بخصوص التزام أفراد هذه الشركات بقواعده، وفي حال كانت الدول تتحمل تبعية المسؤولية الدولية عن الأفعال غير المشروعة التي يرتكبها أفراد قواتها المسلحة النظامية إذ أن هذا الالتزام لا يقتصر على القوات المسلحة للدولة بل يتسع ليشمل الأشخاص الأخرين الذين يعملون باسم الدولة أو تحت سيطرتها وإلى الهيئات التي تنفذ أو تشارك في العمليات العسكرية بما في ذلك الشركات الأمنية الخاصة، كما نصت اتفاقية جنيف 1949 في مادتها الأولى: "على الدول احترام قواعد القانون الدولي الإنساني وأن تتخذ الخطوات الضرورية لكفالة امتثال قواتها المسلحة لأحكام وقواعد هذا القانون وإرساء آليات تعنى بمراقبة وضمان إحترام تلك القواعد".[2]

ثالثا– مسؤوليات موظفيها بمقتضى القانون الدولي الإنساني

من مسؤولية موظفي هذه الشركات –بغض النظر عن وضعهم – أن يلتزموا مثل جميع الأشخاص في بلد يعاني من نزاع مسلح بالقانون الدولي الإنساني ويلزمون بتحمل المسؤولية الجنائية الفردية عن أية مخالفات جسيمة قد يرتكبونها أو يأمرون بارتكابها، وعليه يمكن مقاضاة موظفي هذه الشركات أمام محاكم دول عديدة منها الدولة التي وقع فيها الجرم المزعوم والدولة التي ينتسب إليها ضحايا الجرم، والمتهم بارتكاب الجرم والتي تحمل جنسيتها الشركة الأمنية الخاصة التي يوظف لديها مرتكب الجرم،كما يجب على الدول الأطراف في إتفاقيات جنيف أن تلاحق الأشخاص المشتبه بهم في إرتكاب إنتهاكات جسيمة للإتفاقيات أو للبروتوكول الإضافي الأول بالنسبة للدول التي صادقت عليه. [3]

وبناءا على الموقف التقليدي القائل أن القانون الدولي لا يحدد مسؤوليات على الأشخاص المعنوية لم تعط أي محكمة دولية حتى الآن اختصاصا قضائيا على الشركات رغم وجود التزامات قانونية واضحة من قبل المحاكم الوطنية قد يكون لها اختصاص النظر في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني،

[1] المرجع نفسه، الصفحة السابقة.

[2] علي عبدالله علي خلف الله، المرجع السابق،ص.438.

[3] محمد صالح جمال ، مرجع سابق،ص.105.

فإن الدعاوى التي قدمت ضد موظفي الشركات الأمنية الخاصة كانت محدودة جدا حتى اللحظة، ويعود السبب إلى عوامل مختلفة بعضها قانوني وبعضها الآخر عملي وسياسي بشكل أوسع وهي كما يلي: قد تكون الشركات وموظفوها قد تلقوا حصانة تحول دون مقاضاتهم أمام محاكم الدول التي يعملون فيها، المحاكم في البلدان التي تنشط فيها الشركات العسكرية هي المكان الذي يرجع التوجه إليه لاتخاذه الإجراءات القانونية، أو هناك دول تحمل جنسيتها الشركة الأمنية الخاصة أو موظفيها والدولة التي أبرمت اتفاقا مع الشركة.[1]

رابعا– مسؤوليات مديريها وكبار موظفيها

إن مديري هذه الشركات وربما مسؤوليها الأعلى منزلة قد يواجهون أيضا المسؤولية القانونية وهذا ما اعترفت به المادة 86 من البروتوكول الإضافي الأول صراحة بالمسؤولية التي يتحملها الرؤساء عن المخالفات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، ويمكن أن يتحمل الرئيس هذه المسؤولية إذا كانت لديه معلومات تساعده على أن يستنتج أن مرؤوسا له كان يرتكب انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ولم يبذل كل مافي وسعه من إجراءات مستطاعة لتفادي هذا الانتهاك، ومازال هذا الطريق ممكنا لتحميل المسؤولية لمدراء الشركات الأمنية الخاصة وكبار موظفيها بحاجة إلى تعميق الاستكشاف في الممارسة العملية بحيث لم يتم تطبيقه من قبل على الرؤساء الذين لايرتبطون بدولة أو مجموعة مسلحة معنية، ومن الجدير بالذكر أن ذلك أصبح مقبولا لدى الجميع أن الرئيس المقصود يمكن أن يكون مدنيا وأن علاقة القائد المشترط قيامها يمكن أن تكون علاقة بحكم الواقع وليست علاقة بحكم القانون، أي وجود سيطرة على أفعال المرؤوس.[2]

خامسا– مسؤولية الدول عن كفالة احترام هذه الشركات للقانون الدولي الإنساني

لقد كرست نصوص هذا الأخير التزام الدول ذات الصلة بنشاط الشركات الأمنية الخاصة بضمان امتثال هذه الشركات للقانون الدولي الإنساني وعليه لا يمكن أن يكون التعاقد مع هذه الشركات وسيلة تتخلى الدول من خلالها عن هذه الالتزامات، ويظهر التزام الدول بضمان امتثال الشركات الأمنية الخاصة العاملة لصالحها في سياق النزاعات المسلحة لأحكام القانون الدولي الإنساني وبما أقره هذا

[1] محمد صالح جمال، مرجع سابق،ص.106.

[2] المرجع نفسه،ص.ص.108.107.

القانون من قيود لا تسمح للدول المتحاربة أن تعهد بمهامها لكيانات غير حكومية وذلك ضمانا لحقوق الأشخاص المحميين ويتجلى ذلك التفسير الموسع لالتزام الدول باحترام وكفالة الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وبالتالي ينجم عن هذا الالتزام في العلاقة بالشركات إمكانية نسبة انتهاكات العاملين فيها لهذا القانون إلى هذه الدول المستخدمة لهم.[1]

ومن جهة أخرى يمكن التطرق إلى نتائج مسؤولية الدول في العلاقة بالشركات الأمنية الخاصة وأن نصوص القانون الإنساني لا ينتج التخلي للدول من الالتزامات بكفالة احترام القانون الدولي الإنساني في العلاقة بالشركات الأمنية الخاصة إلا أن نصوص هذا القانون التي ربطت مسؤولية الدول عن انتهاكات هذا القانون بأعمال القوات المسلحة وذلك باعتبارها واحد من أجهزتها, حيث نصت المادة الثالثة من لائحة لاهاي للحرب البرية لعام 1907على مسؤولية الدول عن أعمال القوات المسلحة وبذلك ووفقا لهذا النص فإن وجود الشركة كصلة وصل بين الدولة والمتعاقدين مما قد يفقد ظاهريا صلة الدولة بهم وعدم إمكانية اعتبار هذه الشركات مخاطبة مباشرة بقواعد القانون الدولي الإنساني لا يحول دون نسبة المسؤولية عن مخالفات هؤلاء من مخالفات للقانون الدولي الإنساني إلى الدول المستخدمة لهم من خلال هذه الشركات.[2]

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة

يتناول هذا المبحث دراسة المقاربات النظرية المفسرة لدور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إدارة النزاعات، وذلك من خلال التركيز على أربع مقاربات رئيسية بما فيها المقاربة الواقعية التي تنظر إلى هذه الشركات على أنها أداة لخدمة الدولة أو أنها عامل تهديد لها، في حين تركز المقاربة الليبيرالية الجديدة على الأبعاد الاقتصادية لخصخصة الأمن معتبرة أن صعود هذه الشركات ناتج عن التحولات النيوليبيرالية، أما المقاربة الماركسية التي تفسر هذه الظاهرة في سياق الرأسمالية والخصخصة المتزايدة للأمن وأخيرا المقاربة البنائية التي تنظر إلى هذا الدور كتجسيد لتغير في الأفكار والمعايير المتعلقة بخصخصة الأمن، وسوف نتطرق إلى تحليل كل مقاربة بالتفصيل فيمايلي.

[1] المرجع نفسه، ص.109.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.112.101.

المطلب الأول: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وفق المنظور الواقعي: أداة في خدمة الدولة أم عامل تهديد لها؟

يعالج هذا المطلب دراسة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وفق المنظور الواقعي وفي هذا السياق سيتم دمج الأفكار الرئيسية للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية مع الأدوار العملية التي تلعبها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الوقت الحاضر وسوف نناقش في هذا المطلب دراسة إشكاليتين :الأولى دراسة جدوى الدولة في السياسة الدولية في ظل وجود هذه الشركات وإن كانت هذه الأخيرة تزيد من أهمية الدولة أو تنقص منها، أما الثانية تتمحور حول مقدرة الواقعيين في الخوض في دراسة موضوع هذه الشركات ومدى واقعية هذه الدراسات.

أولا– الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أداة في خدمة الدولة

يرى أنصار هذا الرأي أن تزايد تعداد الشركات العسكرية والأمنية ما هو إلا دليل على تآكل احتكار الدولة الوطنية للوظيفة الأمنية والعسكرية، مما أدّى إلى تراجع أهميتها في السياسة الدولية كفاعل أساسي في تفاعلات العلاقات الدولية ، ورغم بقائها متمسكة بالبقاء والسلطة في العصر الحالي يبدو ذلك غير مبرر في ضوء التعداد الهائل للذين يمارسون السلطة في النظام السياسي الدولي والنمو السريع للشركات العسكرية و الأمنية في النظام الدولي.[1] وكان رد الواقعيين على ذلك بأن الشركات العسكرية والأمنية لا تعد بحد ذاتها ظاهرة جديدة في النظام الدولي الحالي، فقد كانت موجودة ومتورطة حتى في أثناء الحرب العالمية الثانية ويبرزون في ذلك بأن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا كانت تعتمد بشكل أو بآخر على الشركات العسكرية والأمنية منذ حرب الفيتنام وتزايد اعتمادها هذا بشكل كبير وحتى الآن، وقد ارتفع عدد من المتعاقدين الخاصين مع الشركات العسكرية والأمنية من مئة ألف إلى أكثر من مليون ونصف مليون متعاقد في حرب الفيتنام سنة 2003خصوصا مع التدخل الأمريكي في العراق والذي هيمنت فيه الشركات العسكرية والامنية بحصة الأسد في الحرب ليس فقط بخصوص حراسة الأماكن المهمة كالساحة الخضراء والتخطيط اللوجستي بل تتعداه إلى تكتيكات مثيرة للجدل.[2]

ويرون أيضا أنه لم يكن بالإمكان تنفيد العمليات العسكرية للتحالف مثلا في العراق بدون الشركات العسكرية والأمنية عوضا من القوات المسلحة الوطنية مع ذلك فإن حكومات الولايات المتحدة

[1] فهيم رملي، الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة وإستخداماتها،رؤية منظار نظريات العلاقات الدولية ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،المجلد 11،العدد الأول ،جانفي2022،ص.187.

[2] المرجع نفسه،الصفحة السابقة.

الأمريكية والمملكة المتحدة ليست الوحيدتان اللتان تستخدمان الشركات العسكرية والأمنية أي أنهما توظفان هذه الأخيرة كأنهما ملكية للدولة وليست خاصة ويتضح ذلك في الحالة الأفغانية والعراقية، ومن جهة أخرى يؤكد الواقعيون بأن الشركات العسكرية والأمنية لا تزال إلى الوقت الراهن تعود إلى الدول من أجل اختيارها وتوظيفها في أي مكان تريده تلك الدولة على الساحة الدولية وبالإضافة إلى ذلك يمكن القول أن هناك علاقة تشعب بين حكومات الدول والشركات العسكرية والأمنية لا تدل على تراجع في دور الدولة بل في الحقيقة ما هو إلا تعبير عن صورة مبسطة للغاية، فالشركات العسكرية والأمنية أغلبها لها روابط وثيقة وعلاقات جيدة مع الدولة كما أن أغلب الموظفين الإداريين وأصحاب الشركات العسكرية والأمنية هم جنود سابقون أو أصدقاء مقربون من السياسيين أي أنهم لايتنازلون عن واجباتهم ومسؤلياتهم السياسية قبل الإنخراط في عالم التعاقد الخاص ومعظم المتعاقدين الخاصين هم من العسكرين السابقين الذين لا تختفي روابطهم بالجيش الوطني مع انتقالهم للعمل في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.[1]

ثانيا– الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عامل تهديد للدولة

اهتم نيكولا ميكيافيلي بدراسة جدوى استخدام ظاهرة الارتزاق السياسي، وأكد ذلك من خلال تخصيص ثلاثة فصول كاملة في مؤلفه الشهير الأمير والتي حذر فيها من تبعات الاعتماد على هذه الكيانات والمنتسبين تحت عباءتها والذين أسماهم بالمرتزقة ويعود ذلك إلى أن ولائهم الوطني غير مؤكد وذهب إلى أبعد من ذلك عندما وصفهم بأنهم عديمي الفائدة وخطيرون وإذا كان أحدهم يمثل دولته على أساس هذه الكيانات و أفرادها"المرتزقة"فإنه لن يكون قاسيا ولا مستقرا لأنهم متحدون وطموحون لكن من دون إنضباط وغير مخلصين، فحسبه تكمن الحقيقة في أنه ليس لديهم أي سبب للحفاظ على الدولة في حال تعلق الأمر بالجانب المادي ما يضعهم في موقف غير مستعدين للموت من أجل الأمير.[2]

كما يظهر الكثير من الواقعيين المؤيدين لمركزية مفهوم الدولة الوطنية في العلقات الدولية أقل اهتماما بجدوى دراسة استخدام الشركات العسكرية والأمنية، فبحسبهم أنها جماعات محلية غير تابعة للدولة بل يتخطون ذلك بالقول أنها ليست بالمهمة كونها لا تقود السياسة الخارجية لدولة ما، ورغم استخدامها من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل شامل لمتابعة سلطة الدولة، فبرأيهم أن هذه الشركات لم تغير بشكل ملحوظ الطريقة التي تتصرف بها الدولة كما في حرب العراق، أي أن الدولة لا تزال تسعى

[1] فهيم رملي، المرجع السابق، الصفحة السابقة.

[2] المرجع نفسه،ص.188.

إلى السلطة والبقاء في عالم دولي فوضوي، ومن جهة أخرى يؤكدون بأن الدول ستستعين بهذه الجيوش عندما يكون من مصلحتها القيام بذلك.

فالدول وفقا لهذه النظرة لم يتم إعاقتها وتوقيفها نتيجة للمخاوف الأخلاقية التي انتهكت جراء الشركات العسكرية والأمنية ويستندون في ذلك إلى أن سلطة التحالف الدولي كانت قد منحت حصانة قانونية كاملة في العراق للشركات العسكرية والأمنية ولكي تتمكن هذه الاخيرة من متابعة مصالح دول الحلفاء بفعالية أكثر وتجنب الخضوع للمساءلة القانونية ماحدث في أكثر من سبعين دولة بالمصادقة على وثيقة مونترو التي تضع الخطوط العريضة للممارسات الأخلاقية لتلك الدول التي تستعين بالشركات العسكرية والأمنية وفي الحقيقة هذا الأمر لا يحمل أية قوة غير التوقيعات على الاوراق.[1]

المطلب الثاني: المقاربة الليبيرالية الجديدة والأبعاد الاقتصادية لخصخصة الأمن

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة المقاربة الليبيرالية الجديدة والابعاد الاقتصادية لخصخصة الأمن وذلك من أجل فحص الافتراضات لهذه النظرية باعتبارها إحدى نظريات العلاقات الدولية، والعمل على إسقاطها على موضوع الدراسة المتعلق بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة من خلال محورين: محور الشركات العسكرية والأمنية في سياق النظرية الإقتصادية الليبيرالية ومحور إمكانية إستخدامها في سياق التدخل الإنساني.

أولا–الشركات الأمنية والعسكرية والنظرية الإقتصادية الليبيرالية الجديدة

يرى الليبيراليون والنيوليبيراليون أن تزايد الشركات العسكرية والأمنية دوليا يعود إلى السياسات الاقتصادية الليبيرالية الجديدة، ومع أن هذه الشركات موجودة منذ عقود فقد ازداد الاعتماد عليها بشكل كبير في ثمانينيات القرن الماضي، ومن وجهة نظرهم فإنه يمكننا نسب هذا الانفجار للشركات العسكرية والأمنية واستعمالها إلى عاملين رئيسيين متقاربين هما: نهاية الحرب الباردة وصعود النظرية الإقتصادية الليبيرالية الحديدة.[2] وإستنادا إلى منطلق إرشادي إقتصادي مؤداه أن اليد الخفية للسوق الحرة التي طرحها "آدم سميث" ستؤدي بلا شك إلى نتائج أفضل وأكثر كفاءة للحكومة.

مغزى هذا الكلام أنّ "ريغان وتاتشر" كانا يسعيان إلى تقليل حجم الحكومة التي ينظر إليها على أنها آلة بيروقراطية غير فعالة، ونقل هذه الخدمات إلى مجال الشركات المملوكة للقطاع الخاص ومن ضمنها الشركات العسكرية والأمنية التي لم تكن بعيدة عن كل هذه التطورات، وبعد نهاية الحرب الباردة عام

[1] المرجع السابق، الصفحة السابقة.

[2] فهيم رملي، المرجع سابق،ص189.

1989 تراجعت الحاجة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإنفاق الدفاعي الكبير والآلة العسكرية الواسعة التي تم تطويرها على مدى سنوات طويلة، وظهرت في السوق العسكرية ثغرة مهمة شغلت على الفور من قبل الشركات العسكرية والأمنية. هذه الأخيرة التي شرعت في تقديم كل من الدعم اللوجيستي والعملي للبعثات العسكرية خصوصا لحكومتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكذا المملكة المتحدة، وتتداخل الشركات العسكرية والأمنية في نظر بعض الليبيراليين نتيجة حتمية لوجود فجوة في السوق العسكرية.[1]

ثانيا– إمكانية استخدام الشركات العسكرية والأمنية للتدخل الإنساني

رغم الجدل الكبير الذي أثاره استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلا أن هناك من يطالب بتعزيز الاعتماد على المتعاقدين الخاصين بهدف توسيع نطاق التدخل الليبيرالي حول العالم، مثلا يمكن للمرء أن يتصور استخدام الشركات العسكرية والأمنية للعمل كقوات لحفظ السلام في إقليم "دارفور" الذي تدور فيه عجلة حرب طاحنة دون أن يرى في الأفق أي ملامح لنهايتها، لذلك فإن نشر القوات الوطنية حول العالم بأمر من الديمقراطيات الليبيرالية لهو أمر مثير للجدل للغاية من عدة جوانب منها الناحية المالية والسياسية والأخلاقية.[2] كما أن القوات الوطنية في السياق ذاته تخضع لمسائلة سياسية صارمة ومتواصلة وأي حكومة ترسلها إلى الخارج في مهام لاينظر إليها مباشرة على أنها مصلحة وطنية تضع نفسها في مأزق سياسي كبير ومثال روندل على ذلك، فقوات الأمم المتحدة كانت نتيجة عدة أسباب عادة ماتكون ضعيفة في وجه العنف الذي شهدته،لذلك يعتقد الليبيراليون المدافعون عن هذه الشركات أنه يمكن إستخدام هذه الأخيرة بدلا من القوات العسكرية الوطنية لتعزيز البعثات التي تنطوي على مخاطر سياسية عالية للغاية بالنسبة للحكومات. وبالتالي طبقا، لهم فإن المتعاقدين الذين هم تحت قيادة الشركات العسكرية والأمنية يعتبرون بمثابة خيار وحل سهل للمآزق السياسية الكبرى التي سبق ذكرها، فهذه الشركات بحسب "دافيد إيزينرغ"تعمل على ملء الفجوة بين الأهداف الجيوسياسية والوسائل العامة،كما أن التكلفة المنخفضة للمتعاقدين مع الشركات العسكرية والأمنية تدعم أولئك يتبعون ويؤيدون وجودا عسكريا أمريكيا عالميا.[3]

[1] فهيم رملي،مرجع نفسه،الصفحة السابقة.

[2] فهيم رملي،المرجع السابق، الصفحة السابقة.

[3] المرجع نفسه،ص.190.

المطلب الثالث: المقاربة الماركسية وإشكالية المصالح الاقتصادية للقوى الرأسمالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة المقاربة الماركسية وإشكالية عسكرة المصالح الإقتصادية للقوى الرأسمالية من حيث الأسس التي تقوم عليها والإفتراضات التي تنطلق منها بالإضافة إلى أبرز روادها ومفكريها،كما سيتم تقديم معالجة تحليلية تسلط الضوء على إحدى أهم النقاط التي يركز عليها الماركسيون في تفسيراتهم وذلك من خلال علاقة الشركات العسكرية والأمنية بالمجمع الصناعي العسكري واستخدامات هذه الشركات للحفاظ على الموارد الاولية والمصالح الاقتصادية الاستعمارية.

أولا– الشركات العسكرية والأمنية والمجمع الصناعي العسكري

في نظر الماركسيين، تبرز ضرورة ملحة للإشارة إلى القطاعين العام والخاص والتميز بينهما ويعد هذا التمييز من أبرز النقاط التي يثيرها النقاد الماركسيون في معرض نقدهم للرأسمالية الليبيرالية إذ يرون هذا الفصل تجسيدا لفكرة السيطرة الطبقية وإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية، وحجتهم في ذلك أن الشركات العسكرية والأمنية تركز على فكرة ثنائية القطاع العام وعلاقته بالخاص، ففي ظل النظام الرأسمالي تعتبر الدولة هي الحامي(العام) للقوة الاقتصادية المعرفة بأنها خاصة بحيث يمكن لمالكي وسائل الإنتاج استخراج قيمة الفائض والتي هي الثروة من هذه المصالح، وبناء على النظرية الماركسية فإن الصورة الكلاسيكية للدولة كحائز للاحتكار الشرعي لاستخدام القوة العامة في حدودها والقادرة على تعبئة الموارد من داخل الدولة لم تكن أبدا انعكاسا معقولا للواقع فالواقع شيء آخر تماما.[1] ويبرزون نقطة أخرى وهي التميز الخاطئ بين القطاعين العام والخاص بحجة أن العديد من أعضاء مجلس الإدارة في بعض الشركات العسكرية والأمنية هم مسؤولون حاليون أو سابقون، فبالتالي العلاقة بين الحكومة(العامة)وهؤلاء المتعاقدين (الخاصين)لاشك أنها مثيرة للجدل، واستنادا إلى ما تقدم يظهر أن المقاربة الماركسية مقنعة للغاية عندما نستخدمها لتحليل ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية فالشركات التي تنتج معدات عسكرية تساعد في خدمة الجيش تحقق أرباحا قليلة ،علاوة على ذلك توظف الشركات العسكرية والأمنية أعدادا هائلة من الناس في الولايات المتحدة الأمريكية وتجني المليارات من الدولارات سنويا هذه الأخيرة التي يعتمد عليها الإقتصاد الأمريكي ليبقى مزدهرا. [2]

ثانيا:إستخدام الشركات العسكرية والأمنية للحفاظ على النفط والمصالح الإقتصادية الإستعمارية

[1] مرجع سابق،الصفحة السابقة.

[2] المرجع نفسه،الصفحة السابقة.

تلجأ بعض الشركات متعددة الجنسيات إلى إستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على غرار الدول لحماية مصالحها الإقتصادية مثل حقول النفط حول العالم مثلا نجد أن شركة تستخدم شركات عسكرية خاصة لحراسة حقولها النفطية في نيجيريا في ظل بيئة أمنية متوترة وغير مستقرة،لذلك يجادل الماركسيون بأن النفط ذو أهمية خاصة لأن قيمة الإقتصاد للدول الغربية تجعله المحرك الرئيسي وراء الإستراتيجية العالمية وهذا مايفسر دفع الماركسيون إلى القول بأن شركات مثل "شل" قادرة على التصرف دون مساءلة سياسية بخصوص إستخدامها للشركات العسكرية والأمنية.فضلا على ذلك فإن هذه الشركات الغربية الكبرى غالبا ما تعمل في بلدان تسجل نموا إقتصاديا وسياسيا ضعيفا(كنيجيريا) وفي مثل هذه البلدان نجد أن سكانها المحلين لايملكون إلا القليل من السيطرة ،لكن عادة ما يتم تركهم في وضع سيء للغاية على كل المستويات نتيجة لممارسة هذه الشركات،هذه الأخيرة التي تستخدم عمالا غربيين عوضا من توظيف المحليين الذي يؤدي إلى مزيد من ضعف الاقتصاد المحلي بسب قلة الأرباح والعوائد التي تذهب مباشرة إلى حسابات الشركات متعددة الجنسيات.[1] علاوة على ذلك فعلى الرغم من أن الشركات العسكرية والأمنية تقوم بتوظيف العديد من الغربيين بمرتبات عالية جدا من أجل العمل في مناطق حرب خطرة لكنهم في المقابل يستخدمون الأشخاص الذين لا يتلقون تدريبا، فهؤلاء الموظفين بحسب الرؤية الماركسية لا يكسبون بشكل ضئيل فقط بل كذلك لا يملكون إلا القليل من القوة، ويصل الأمر إلى فقدانهم للقوة اللازمة للمطالبة بممارسات عمل عادلة وحقوق التوظيف والتمثيل القانوني، فهم وفق النظرية الماركسية موضوعون في نظام التبعية الذي يديم التفاوتات العالمية الموجودة بالفعل في النظام الدولي.[2]

المطلب الرابع: المقاربة البنائية وإشكالية البحث عن القيم والمعايير الضابطة لظاهرة خصخصة الأمن

سنتناول في هذا المطلب المقاربة البنائية بوصفها إطار يسلط الضوء على دور القيم والمعايير في تشكيل الظواهر السياسية وشرعية الشركات العسكرية والأمنية في ظل القانون الدولي من وجهة هذه المقاربة.

أولا– تبسيط المعايير

[1] فهيم رملي،المرجع السابق،ص.191.

[2] فهيم رملي،المرجع سابق،ص.192.

هذا التبسيط له أساس واضح فهو يستند إلى اتفاقية دولية اعتمدتها الأمم المتحدة سنة1989 لتوظيف واستخدام المرتزقة كما يمكن اعتبارها وثيقة مفصلة تحدد تعريفا لكل ما من شأنه أن يتشكل تحت مسمى المرتزقة، فبموجب اتفاقية جنيف الدولية وبموجب القانون الدولي فإن المرتزقة غير قانونين فقد كانوا موجودين ويتم استخدامهم منذ قرون عدة، فالجنود الذين تم تعينهم للقتال اعتبرهم ميكيافيلي معرضون للخيانة لزعماء دول المدن الإيطالية في حال توظيفهم لذلك يوصي ميكيافيلي في كتابه "الأمير" أن يتم استخدام جيش وطني مجند يناضل من أجل الولاء الوطني والشرف بدلا من المرتزقة إذا أراد أي قائد سياسي أن يكون ناجحا حقا.[1]

ووفقا للبنائين، فإن القواعد القانونية الدولية عمدت إلى تسميتهم بالمرتزقة من أجل الإسهام في الفهم السلبي لممارسات الشركات العسكرية والأمنية والتسهيل بالتالي من أجل وضع قانوني دولي ملزم ضد استخدامها لكن الواقع يوحي وكأن هذه المعايير أخذت في التهاوي في الحالتين العراقية والأفغانية ودليلهم في هذا أنه على كثرة الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الشركات العسكرية والأمنية بسبب ممارستها في العراق وأفغانستان وتصرفاتها تجاه المدنيين ، فإنها لا تمثل إلا جزءا صغيرا جدا من الأصوات في دول الغرب والمطالبة بإطلاق يد هذه الشركات ويرجع ذلك أن المسؤولين الحكوميين يتعمدون في حديثهم عن الشركات العسكرية والأمنية والابتعاد عن استعمال المصطلحات ذات المعاني السلبية "كالمرتزقة" وتسليط الضوء على أنهم جنود تابعون لشركات تعد بدورها تابعة للدول مهمتها العمل على إحلال الأمن ونشر الديمقراطية في البلدان الديكتاتورية التي تشهد توترا أمنيا من شأنه تهديد مصالحها.[2]

ثانيا– شرعية الشركات العسكرية والأمنية في ظل القانون الدولي من وجهة نظر البنائيين

في بادئ الأمر، قد يعتقد أن تطوير معايير دولية تنظم استخدام الشركات العسكرية الأمنية الخاصة يمثل تحديا بالغ الصعوبة، فمن الصعب تطبيقها جراء الضغط في الاتجاه المعاكس وقد نجحت الشركات العسكرية و الأمنية إلى حد كبير في عدم الاصطدام بالتنظيم الدولي وذلك بالعمل على الالتفاف حول تعريف دولي موحد للمرتزقة، ورغم ذلك توجد العديد من الدعاوى القضائية ضد الشركات العسكرية والأمنية من قبل المدنيين الذين أصيبوا أو تم قتل ذويهم من قبل هذه الشركات يقدمون شكاويهم ضد الممارسات التي تقوم بها هذه الشركات.[3] وبناءا على ما تم ذكره وفقا للبنائيين فإنه بات لزاما وضع قوانين

[1] فهيم رملي،المرجع نفسه،ص.193.

[2] فهيم رملي،مرجع سابق،ص.194.

[3] فهيم رملي،المرجع نفسه،الصفحة السابقة.

دولية ومحلية من شأنها تنظيم مجال الشركات العسكرية والأمنية وهذه الضرورة تنطلق من تقديم فكرة للحكومات محتواها النظر إلى هذه الكيانات(الشركات الأمنية) برؤية مغايرة تماما، أي الانتقال من القدرة على الاستخدام إلى شرعية الاستخدام فهذه النظرة والطريقة في التفكير وفق البنائين هي السبيل الأمثل للتقليل من سلطان الشركات العسكرية والأمنية، ليس في الوقت القريب طبعا فالأمر يتطلب مدة طويلة جدا.[1]

في نهاية هذا الفصل، يتضح أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أصبحت لاعبا رئيسيا في النزاعات، مع امتلاكها خصائص قانونية وإثارة قضايا سياسية تتعدى الأطر التقليدية للدولة والسيادة، وقد تم عرض الإطار المفاهيمي لهذه الشركات، وتحليل الأسس النظرية التي تحكم نشأتها وتطورها، بالإضافة إلى التحديات القانونية الدولية التي تفرضها. كما تبين أن هذه الكيانات تستخدم كأدوات لخدمة المصالح الجيوسياسية بعيدا عن الأطر الرسمية. وانطلاقا من هذا الإطار، سننتقل في الفصل الثاني إلى دراسة حالة تطبيقية تجسد هذه الإشكالية، من خلال تحليل دور مجموعة فاغنر في إدارة النزاع الليبي حيث سنتناول خلفيات تدخلها، الآليات المعتمدة والتداعيات الإقليمية والدولية المترتبة عن وجودها.

[1] فهيم رملي،المرجع نفسه،الصفحة السابقة.

الفصل الثاني: مجموعة فاغنر وإدارة النّزاع في ليبيا: الخلفيات، الآليات المنتهجة والتّداعيات

سيدرس هذا الفصل دور مجموعة فاغنر في إدارة النزاع في ليبيا، الخلفيات والآليات المنتهجة والتداعيات المترتبة على ذلك، وسوف نتطرق فيه لدراسة ثلاثة مباحث، يختص المبحث الأول بالتعريف بمجموعة فاغنر الروسية وخلفيات تواجدها في ليبيا، والمبحث الثاني بدراسة مجموعة فاغنر وآليات إدارة النزاع في ليبيا أما المبحث الثالث فيدرس تداعيات تدخل فاغنر على مسار بناء الدولة في ليبيا، وسنحاول دراسة كل مبحث على حدى وبكل تفاصيله.

المبحث الأول: التعريف بمجموعة فاغنر الروسية وخلفيات تواجدها في ليبيا.

سيتناول هذا المبحث التعريف بمجموعة فاغنر الروسية التي تعتبر وحدة تتمتع بالاستقلالية تابعة لوزارة الدفاع الروسية، والتي تستخدمها الحكومة الروسية في النزاعات. وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول يدرس نشأة وتطور شركة فاغنر وتحولها إلى الفيلق الإفريقي، المطلب الثاني يتناول السياق السياسي والأمني لتدخل مجموعة فاغنر في ليبيا، أما المطلب الثالث فيتناول أهداف ودوافع التدخل الروسي عبر فاغنر في ليبيا.

المطلب الأول: من شركة فاغنر إلى الفيلق الإفريقي: النشأة والتطور

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتطور مجموعة فاغنر الروسية وتحولها إلى الفيلق الإفريقي، حيث ظهرت كمجموعة عسكرية خاصة ثم أعادت تشكيل نفسها بعد مقتل زعيمها "يفغيني بريغوجين"، وتطور نشاطها ليشمل عدة دول إفريقية. فمجموعة فاغنر: هي مجموعة عسكرية شبه رسمية إلا أن صحيفة نيويورك تايمز صنفتها بأنها وحدة عسكرية تتبع وزارة الدفاع الروسية رغم استقلاليتها الشكلية وجاءت تسمية فاغنر نسبة إلى مؤسسها الذي كان يستخدم الإسم الرمزي "فاغنر"ويقال إنه استلهمه من اسم الموسيقار الألماني ريتشارد فاغنر[1].

ويعتقد أن هذه المجموعة تم تأسيسها على يد الضابط الروسي "ديميتري أوتكين" المولود عام 1970، والذي شارك في حربي الشيشان الأولى والثانية، وخدم كقائد لفرقة العمليات الخاصة " سبتستياز" ضمن اللواء الثاني التابع للاستخبارات العسكرية الروسية، ترك أوتكين الخدمة العسكرية عام 2013 وعمل لاحقا في شركات أمنية خاصة، قبل أن يؤسس شركة فاغنر عام 2014، وتولى أوتكين قيادة المجموعة عسكريا وميدانيا، وبعد اتساع نفوذها في روسيا، برز اسم رجل الأعمال الروسي " يفغيني بريغوجين" بوصفه الممول الرئيسي لفاغنر، ولم يكن لبريغوجين أي خلفية عسكرية أو أمنية، وكل ما هو معروف عنه أنه أمضى فترة من حياته في السجن بتهمة الاحتيال والسرقة، وبعد خروجه عمل مديرا لمطاعم فاخرة، ثم أصبح المتعهد المسؤول عن توريد الطعام إلى الكرملين، ما أكسبه لقب "طباخ بوتين"[2].

---

[1] الموسوعة: مجموعة فاغنر الروسية تمردت على بوتين فكان مصيرها التفكيك: 2024/06/24 14:30 على الرابط:
http:// www.aljazeera

[2] المرجع نفسه.

وظهرت المجموعة لأول مرة في عام 2014 خلال عملية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، حيث نفذت حنيها هجمات داخل أوكرانيا، في ذلك الوقت كان الكرملين بحاجة إلى طرف يقاتل نيابة عنه لتخفيف الضغوط الدولية، وفي عام 2015 شاركت مجموعة فاغنر في تنفيذ عمليات قتالية داخل مناطق نزاعات متعددة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، واتهمت بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، وجرائم حرب في المناطق التي وجدت فيها، إضافة لقيامها بعمليات اغتصاب في جمهورية إفريقيا الوسطى، وشاركت في الحرب في سوريا عام 2015 ، حيث ظهر دورها في مساندة الجيش لاستعادة مدينة "تدمر" من تنظيم الدولة الإسلامية عام 2016، وشاركت أيضا لمرة أخرى سنة 2017 وشكلت قواتها ثلاث سرايا استطلاع، وسرية دبابات ومجموعة مدفعية مشتركة ووحدات استخبارات وأعمال لوجستية[1].

وظهرت فاغنر في السودان في أعقاب زيارة الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير لموسكو نهاية عام 2017 حيث أنشأ لهم هذا الأخير معسكر في العاصمة أشرفت من خلاله قوات فاغنر على تدريب قوات إستخباراتية سودانية، ثم تدريب قوات الدعم السريع سنة 2018 وتطورت علاقاتها مع السودان، حيث منحها الرئيس السوداني حق التنقيب عن الذهب في عدد من المواقع داخل البلاد، وشاركت بالحرب في ليبيا عام 2016، حيث دعمت القوات الموالية للواء المتقاعد الخليفة حفتر، ويقدر عدد قواتها في ليبيا بنحو ألف مقاتل من قوات فاغنر شاركوا إلى جانب قوات حفتر في الهجوم الذي شنته على الحكومة الرسمية في طرابلس عام 2019. كما إنتشرت في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ عام 2017 لحراسة مناجم الألماس والذهب ويتوزع وجودها بين "مدغشقر وموزمبيق". ومن جانبها، اعتبرت وزارة الخزانة الأمريكية في عام 2020 أن وجود مجموعة فاغنر في إفريقيا يمثل غطاء لشركات التعدين المملوكة لبريغوجين. كما توسعت أنشطتها في 2019 ووصلت إلى أمريكا الجنوبية إذ تدخلت هناك لمساعدة رئيس فنزويلا "نيكولاس مادورو" في توفير الأمن، وشاركت أيضا في الهجوم على أوكرانيا واعتمدت عليها القوات الروسية بشكل كبير نتيجة الخسائر الفادحة التي وقعت في صفوف القوات الروسية إذ دخلت في الحرب مع أوكرانيا أواخر مارس عام 2022 مع تصاعد وتيرة القتال بين الجانبين[2].

---

[1] أحمد فريد مولنا، شركة فاغنر الروسية النشأة والدور والتأثير، والمعهد المصري الدراسات، 3 ماي2025، 15:00 على الرابط: Filpsiwapss.eg.org

[2] المرجع نفسه.

كما تعود جذورها إلى شركة أوريل (Orel) لمكافحة الإرهاب التي تأسست رسميا في مدينة أوريل عام 2003 باعتبارها مركزا للتعليم والتدريب غير الحكومي، تقوم بمهماتها تحت إشراف الدولة الروسية، وبالأخص جهاز الاستخبارات العسكرية، لكنها تملك قوات مسلحة خاصة تعمل بشكل مستقل، وبسبب الطبيعة السرية لنشاطاتها، يصعب تحديد هويات عناصرها أو تقدير أعدادهم بدقة.[1]

أما في إفريقيا، فبدأت وزارة الدفاع الروسية باتخاذ خطوات فعلية أواخر شهر ديسمبر لتشكيل الفيلق الإفريقي ليحل محل المقاتلين السابقين لمجموعة فاغنر في عدد من الدول الإفريقية مشيرة إلى أن هذا الفيلق من المتوقع أن يبدأ نشاطه الفعلي في منتصف عام 2024 في خمس دول: مالي، إفريقيا الوسطى، النيجر، بوركينافاسو، وليبيا. وأوضح الموقع الرسمي الروسي أن الفيلق سيكون تابعا للإدارة العسكرية الروسية وتحت إشراف نائب وزير الدفاع الروسي"يونس بك يفكوروف"، مشيرا إلى أن المقر الرئيسي للفيلق في ليبيا سيكون في المناطق التي تخضع لسيطرة قوات حفتر، وأكدت مصادر ليبية "الجيش الجديد" أن هناك مصادر عسكرية رصدت تدريبات في معسكر حفتر وبرلمانية في لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب وأضافت هذه المصادر أن الزيارات الأخيرة لليبيا التي قام بها وفد روسي برئاسة نائب وزير الدفاع الروسي تهدف إلى تعزيز التنسيق مع قيادة حفتر خاصة في ظل المساعي الروسية لتوسيع نفوذها في ليبيا عبر قوات بديلة عن فاغنر.[2]

ولفتت المصادر إلى أن تلك الزيارات الميدانية جرت لثلاث مرات بهدف تجهيز القواعد وإعدادات الارتباط بينها وبين مركز رئيسي للقيادة من المقرر أن يكون في قاعدة الجفرة، وتتواجد روسيا عسكريا في ليبيا منذ سنوات عبر مجموعة فاغنر التي وفرت الدعم لقوات الخليفة حفتر خلال معارك خاضتها بين عامي 2019 – 2020 قبل أن تنسحب من جنوب طرابلس وتتمركز في عدة مواقع إستراتيجية مثل سرت وسط شمالي البلاد والجفرة وسط الجنوب، وقد عادت القوات الروسية إلى الظهور مجددا في ليبيا بشكل رسمي من عام 2017، عندما رصدت حاملة الطائرات الروسية "الأمير كوزنيتشوف" في بنغازي، وظهر حفتر على متنها، لتتوالى الزيارات بين موسكو ومعسكر حفتر رسميا، وتصبح فاغنر عنوانا للشراكة

[1] أحمد فريد مولانا،المرجع السابق.

[2] ب.د.م ، انشاء روسيا للفيلق الإفريقي شعل الصراع الدولي في ليبيا، ورقة بحثية من مقدمة إلى المركز الليبي للدراسة الأمنية و العسكرية،18 يناير 2020.

والتعاون بينهما، وعقب مقتل زعيمها "يفغيني بريغوجين" في أغسطس الماضي، اتخذت موسكو خطوات لإعادة هيكلة المجموعة ودمج عناصرها ضمن الجيش الروسي.[1]

وقد قام "يونس بك يفكوروف" المسؤول الرفيع في وزارة الدفاع الروسية بعدة زيارات إلى معسكر حفتر، ويعد الشخصية الروسية الأعلى مرتبة التي تزور حفتر منذ بداية العلاقة بين الطرفين، وفي هذا السياق أشار الباحث في الشأن السّياسي "عيسى همومه" إلى أن البيانات المتوفرة من العمق الإفريقي توضح أن موسكو تقف خلف التغيرات الحاصلة في مواقف عدد من القادة السياسيين في عدة دول، كما أن وجودها في ليبيا ليس عبثيا، بل تفرضه ضروريات حماية مصالحها وأوضح " همومه" أنّ المشروع الروسي يتجاوز مجرد دعم حفتر، مشيرا إلى أن روسيا تنظر للأمر كجزء أساسي من استراتيجياتها، خصوصا في ظل النزاعات والانقسامات التي يعيشها معسكر حفتر، وعلاقته المتوترة مع أطراف أخرى، واعتبر أنّ تأثير مشروع الفيلق الروسي في ليبيا أكبر مما يظهر، مؤكد أن التحرك الروسي لا يتوقف عند حفتر، بل يشمل خطوات أوسع تسعى لتحقيق حضور عسكري دائم و الانطلاق نحو العمق الإفريقي بصورة أكثر قوة.

وقد عززت روسيا حضورها في ليبيا وإفريقيا عموما عبر دعم انقلابات عسكرية، غالبا ما شهدتها دول غير مستقرة مثل النيجر وبوركينا فاسو ومالي، ومن المرجح أن تصبح ليبيا مركزا أساسيا لتمركز هذا الفيلق ويبدو أن موسكو بعد مقتل القائد فاغنر "يفغيني بريغوجين" أدركت أهمية استمرار الاعتماد بشكل مباشر و رئيسي على هذه القوات، دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان فعاليتها لما حدث في السابق، ويفضل الكرملين تفادي تكرار أخطاء سابقة من خلال تقليص نفوذ فاغنر، خاصة مع بروز قادة يمتلكون نفوذا قويا قد يتجاوز قدرات القادة السابقين ويهدد سلطته.[2]

ويستمر الرئيس الروسي "بوتين" بالتنسيق مع القادة العسكريين في اتخاذ خطوات لإعادة هيكلة مجموعة فاغنر وشركاتها العسكرية التابعة، حيث سيتم استبدال شركة فاغنر بكيان جديد يحمل إسم " Africa corps" ، ومن المرجح أن يتكون من مقاتلين روس سبق أن خدموا في إفريقيا ، وقد أعلن عن استخدام اسم فيلق إفريقيا رسميا في أكتوبر 2023 عبر منصة تلغرام تابعة للدفاع العسكري الجديد لمجموعة فاغنر والتي تعرف باسم Two majors هذه الخطوة تعد جزءا من اتفاق مع وزارة الدفاع الروسية، يهدف إلى دمج أنشطة الشركة تحت إشراف الوزارة مع ضمان حقوق جميع الجنود والموظفين

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

العاملين في الشركة وذلك لضمان استمرار عملياتها والقارة الإفريقية لكن بإشراف مباشر من الدولة الروسية.[1]

الخريطة رقم1: فاعنر جيش الظل الروسي في إفريقيا

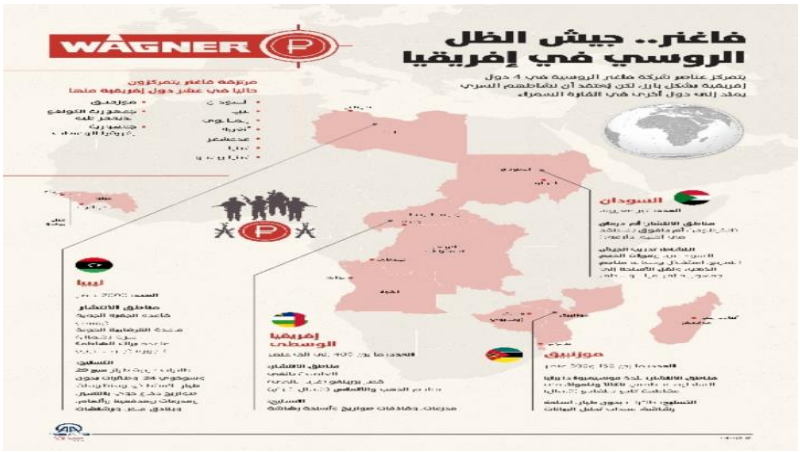

تظهر الخريطة اتساع نفوذ مجموعة فاغنر الروسية في إفريقيا، حيث تنشط بشكل مباشر في أربع دول هي: ليبيا، السودان، إفريقيا الوسطى، موزمبيق ويعتقد أن لها وجودا غير معلن في عدة دول أخرى يتركز نشاطها في مناطق النزاع أو الغنية بالموارد، خاصة مناجم الذهب، وتعمل تحت غطاء تقديم الدعم العسكري أو الأمني للأنظمة الحاكمة أو لمواجهة جماعات متمردة، تتمتع هذه المجموعة بتسليح متطور يشمل طائرات بدون طيار، مدرعات، صواريخ، ما يعكس دورها كذراع غير رسمي للسياسة الروسية في القارة. الهدف الأبرز لفاغنر هو توسيع النفوذ الروسي من خلال النفاذ إلى الثروات الطبيعية وتعزيز مواقع إستراتيجية، دون التدخل المباشر للدولة الروسية مما يجعلها أداة فعالة للحرب بالوكالة وتحقيق المصالح الجيوسياسية لموسكو في إفريقيا.

[1] ب.د.م. سياقات، كيف تؤثر إعادة هيكلة فاغنر على عملياتها و نفوذ روسيا في إفريقيا، العدد 165، فبراير 2024، ص 1.

المطلب الثاني: السياق السياسي والأمني لتدخل مجموعة فاغنر في ليبيا

شهدت ليبيا بعد سنة2011 فوضى سياسية وأمنية، مما فتح المجال لتدخل أطراف خارجية في هذا السياق، فتدخلت مجموعة فاغنر الروسية إلى جانب قوات الخليفة حفتر، مستغلة الانقسام الداخلي والفراغ الأمني، وجاء هذا التدخل في إطار صراع إقليمي ودولي على النفوذ داخل ليبيا.

وتمتد العلاقات الروسية الليبية إلى ما قبل إنشاء روسيا الإتحادية، حين كانت روسيا ضمن الإتحاد السوفيتي حيث بدأت العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وطرابلس عام 1955[1] وكانت هذه العلاقة ذات طابع رسمي، إلا أنّها كانت فاترة إلى حد بعيد بين الطرفين، حيث أن ليبيا آنذاك كانت ترتبط بعلاقات مباشرة مع الغرب وعلى وجه الخصوص مع الو.م.أ، وشهدت العلاقات بين موسكو وطرابلس تحولا ملحوظا بعد التغيرات في ليبيا التي أعقبت انقلاب العقيد معمر القذافي عام 1969 خاصة بعد زيارته للاتحاد السوفيتي والتي اعتبرت بداية تعاون وثيق بين البلدين، بلغ ذروته خلال الفترة 1976 – 1985، حيث تميزت العلاقات خلالها بالنشاط الكبير والدعم السوفيتي الواسع لليبيا في مجالات متعددة، أبرزها العسكرية، الاقتصادية والفنية، إضافة إلى توافد الخبراء السوفييت وتدريب الليبيين سواء في المجالات العسكرية أو المدنية.[2]

تطورت العلاقات الليبية والروسية بشكل ملحوظ منذ عام 2000 في عهد الرئيس "فلاديمير بوتين" حيث بذلت موسكو جهودا كبيرة لتفعيل وتشيط علاقاتها مع ليبيا، وبدأت هذه الجهود بزيارات متبادلة من كبار بين المسئولين من الجانبين خلال عامي 2000 و2001 تركزت في التعاون في مجال الطاقة النووية السلمية وإطلاق تعاون إقتصادي وتجاري واسع.[3]كما استمر تطور العلاقات بين الطرفين، وتعمقت بشكل ملحوظ، حتى بلغت ذروتها في عام 2008، حيث قام الرئيس فلاديمير بوتين بزيارة إلى ليبيا في شهر أفريل من العام نفسه، وكانت هذه الزيارة أول لقاء بين الرئيس بوتين والقذافي، وقد تم خلالها التوقيع على العديد من الوثائق الهامة، والتي شملت بيانا مشتركا كتقوية علاقات الصداقة وتعزيز التعاون بين البلدين، كما أبرمت مذكرة تفاهم بشأن تطوير التعاون في المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى اتفاقية التعاون التجاري والعلمي، وتوقيع اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، ومذكرة تفاهم حول التعاون

[1] عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية اتجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ 2011-2014، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2015، ص 79.

[2] المرجع نفسه، ص 80.

[3] المرجع نفسه، ص 82.

التقني، وأخرى حول التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك اتفاقات تعاون بين شركتي غاز بروم الروسية وشركة النفط والغاز الليبية.

كما قام الرئيس اللّيبي آنذاك معمر القذافي بزيارة إلى روسيا في شهر أكتوبر من عام 2008، وتعد هذه الزيارة الأولى للرئيس الليبي منذ عشرين عاما، وقد تم خلالها توقيع اتفاقية بين الحكومتين الروسية والليبية بشأن استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية.[1] وتجدر الإشارة إلى أن روسيا وليبيا تعدان من الدول النفطية الكبرى، فليبيا تعد من أكبر الدول الإفريقية الغنية بالنفط، بينما تفتقد روسيا إلى بعض أنواع الاحتياجات النفطية، مما يجعل من التعاون بين البلدين في هذا المجال أمرا منطقيا ومفيدا. وتعد روسيا ذات خبرة وكفاءة عالية في مجالات الطاقة، وإذا ما أتيحت لها الفرصة، فإنها قادرة على تقديم إنجازات كبيرة في هذا القطاع، وفي هذا السياق، تخطط شركة غاز بروم الروسية للمشاركة في مد خط أنابيب جديدة لنقل الغاز إلى أوروبا عبر ليبيا، إضافة إلى تعزيز التعاون بين شركتي غار بروم وشركة الغاز النفط الليبية في مجالات الاستكشاف والإنتاج والتسويق.

أما بالنسبة للتعاون العسكري، فقد كان بدوره محط اهتمام في تطوير العلاقات، حيث بدأ التعاون الفعلي منذ عام 2005، وتم توقيع عقود بين الطرفين لتحديث بعض أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية الموجودة لدى الجيش الليبي، وقد حصل تطور لافت في العلاقات العسكرية بين البلدين منذ عام 2008 بزيارة القائد الروسي لليبيا وتوقيع عدة عقود في هذا المجال، كما أن روسيا كانت ترغب في دخول السوق الليبية من بوابة السلاح، خاصة بعد تعرض ليبيا لعقوبات من قبل بعض الدول الغربية، مما فتح المجال لروسيا لتكون هي الدولة الأولى التي تدخل في صفقات تسليحية مع ليبيا، وقد سعت روسيا إلى توقيع صفقة تسليحية مع ليبيا منذ العام 2010، حيث كان حينها رئيسا لروسيا "ديميتري مدفيديف"، وقعت فيها ليبيا اتفاقية تسليح بقيمة 1.8 مليار دولار، وأوضح بوتين أن الصفقة لا تشمل فقط الأسلحة التقليدية والخفيفة، إنما تدخل في إطار خطة لتطور وتحديث الجيش، ولكثرة تطوير العلاقات منذ 2008، كما أبدت روسيا استعدادها لإبرام صفقة مع ليبيا كانت تقدر بقيمة 2 مليار دولار تشمل دبابات ومقاتلات ومنظومات صواريخ "إس 300" الروسية ،كما لمحت روسيا أن بإمكان ليبيا مستقبلا امتلاك أحدث الأسلحة الروسية مثل المنظومة " أس 400 " وغواصات متطورة.[2]

[1] المرجع نفسه، الصفحة السابقة.

[2] المرجع نفسه، ص. 83.

شهدت ليبيا عام 2011 انطلاق حراك شعبي مناهض لنظام الحكم القائم آنذاك، وسرعان ما تطور إلى صراع مسلح نتج عنه انقسام الجيش الليبي بين مؤيدين ومعارضين، يتقاتل كل منهم ضد الآخر، وقد حظي هذا الحراك، الذي بدأ في فبراير 2011 بدعم حاسم من الغرب (دول حلف الناتو) ومعه العديد من الدول العربية (الإمارات العربية، قطر)، وظهر هذا الدعم بوضوح على الأرض من خلال مساندة المعارضين لنظام الحكم بمختلف أنواع الدعم السياسي، والإعلامي والعسكري. ومن الناحية السياسية، ساعدت القوى الغربية والعربية على تشكيل المجلس الوطني الانتقالي والاعتراف به كممثل شرعي للشعب الليبي، ودعمه سياسيا، بالإضافة إلى دعمه بالسلاح والعتاد[1].

ومع اندلاع الأزمة الليبية في بداياتها وصفت روسيا ما يجري بأنه "حرب أهلية" ورفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي على الرغم من اتساع وتوالي الاعتراف الدولي به، كما أنها رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا والتي كانت تضم حوالي 40 دولة بالإضافة إلى ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي، وهذا ما صنع الاعتقاد العالمي السائد حينها، أن روسيا تتخذ موقفا مؤيدا للسلطة الحاكمة في ليبيا.[2] فبالرغم من أنّ مشروع القرار الأممي تضمن فرض منطقة حظر طيران لحماية المدنيين، فإن رئيس الوزراء الروسي أنذاك "فلاديمير بوتين" أبدى تشككه بالنوايا الغربية، إذ أشار إلى أنه قلق من تصرفات بعض من وصفهم بـ" المتسللين الجدد" في إشارة إلى الغرب، حيث أظهر أن هناك خلافات بين رئيس كان يسعى للتقارب مع الغرب فيما يخص الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا، بينما كان رئيس الوزراء بوتين يركز على حماية المصالح الروسية العليا، خصوصا في الجانب الاقتصادي مع ليبيا، حيث تم توقيع عقود بين الطرفين بلغت قيمتها 8 مليار دولار أمريكي.[3]

أوكل إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو" دور مهم تمثل في فرض منطقة حظر الطيران، ونظرا للحساسية الشديدة التي يثيرها هذا التحالف، والذي يتأسس في الأصل على مبادئ تتعارض مع التوجيهات الغربية اتجاه روسيا الإتحادية، فقد شكَّل منذ نشأته خصما مباشرا للاتحاد السوفيتي سابقا ولاحقا لروسيا الإتحادية، وقد ازدادت هذه الحساسية بعد التدخل العسكري للحلف في كوسوفو عام

[1] المرجع السابق، الصفحة السابقة.

[2] الشيخ نورهان: موقع مجلية السياسة الدولية مؤسسة الأهرام 12/ 05/ 2025 ،15:00 ،على الرابط http://www.sigassa.org.eg/ncwcontent

[3] عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الفخار، المرجع السابق، ص 86.

1999، وهي الدولة التي تعد موسكو جزءا من مجالها الإستراتيجي، وقد تزامن هذا مع تسريبات حول دراسات أمريكية تفيد بأنّ القوات الروسية قد تلجأ إلى التصعيد العسكري، بما في ذلك استخدام الأسلحة النووية، للدفاع عن أمنها القومي في حال قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتكرار سيناريو كوسوفو معها، وبدأت بتطبيق سياسات لا تخفي نيتها في التدخل.[1]

وبهذا، انخرط حلف شمال الأطلسي بشكل مباشر في الصراع الليبي، حيث لم يقتصر دوره على تنفيذ ضربات جوية ضد النظام، بل تجاوز ذلك إلى تبني مواقف إستراتيجية واضحة ضده، بالإضافة إلى تقديم دعم متزايد لقوى المعارضة بمختلف أشكال الدعم العسكري، السياسي، الاستخباراتي والاقتصادي، وكان من الواضح أنّ هذا الدعم تجاوز الإطار المخصص لحماية المدنيين، متعارضا بذلك مع صلاحيات الأمم المتحدة، إذ أصبح الهدف الرئيسي هو إسقاط النظام الليبي وسيطرة المعارضين على طرابلس العاصمة.[2] حيث سارعت العديد من الدول في الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كممثل شرعي في ليبيا، عقب وصول المعارضة إلى طرابلس، غير أن موسكو لم تعترف بشكل مباشر، فقد أشارت وزارة الخارجية الروسية إلى أن الوضع في ليبيا لا يزال غامضا، وأعلن الرئيس الروسي أنه وبالرغم من نجاحات المعارضة وهجومها على طرابلس، فإنّ القذافي وأنصاره لا يزالون يمتلكون قدرا من النفوذ وبعض القدرات العسكرية وأشار إلى أنها تسعى إلى التوصل لاتفاقات حول وقف إطلاق النار بين الجانبين، لكن انهيار النظام وعدم قدرته على التأثير أصبح الاعتراف بالمجلس الوطن الانتقالي الليبي أمرا لا مفر منه فاعترفت به كسلطة شرعية في 2011.[3]

وما إن بدأ النظام الليبي بالانهيار تماما حتى شرع المسؤولون الروس ومنهم الرئيس "ميدفديف" وبعض الرؤساء في توجيه انتقادات للسياسة الروسية معتبرين أن موسكو فشلت في حماية القذافي ونظامه و أنها لم تمارس ضغطا كافيا على المناطق التي سيطر عليها النظام لوقف ما سمي آنذاك بعملية إنقاذ المدنيين، واعتبر هؤلاء أن الغرب لم يساعد المعارضين فقط، بل سهل إسقاط النظام الليبي عبر الدعم العسكري والسياسي والإعلامي الكبير، كما عبروا عن استيائهم من أن روسيا لم تكن حازمة في موقفها، بل اكتفت بإدانة التدخل الغربي دون اتخاذ خطوات عملية تمنع الغرب من القيام بذلك.[4]

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة السابقة.

[2] المرجع نفسه، الصفحة السابقة.

[3] الشيخ نورهان، المرجع السابق، ص87.

[4] عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الفخار، المرجع السابق، ص 87.

كما أكدت القضية الليبية أن روسيا لا تقدم دعما غير مشروط للأنظمة التي تتعرض لضغوط غربية، بل إنها تتعامل مع كل حالة على حدة رغم عدم تبنيها للنهج الغربي، وبشكل عام، يلاحظ أن موقف روسيا اتجاه النظام الليبي السابق لم يكن مشابها لمواقفها اتجاه بعض الأنظمة الأخرى التي واجهت تحولات سياسية في العالم العربي خلال عام 2011 ، فقد كان النظام الليبي عقد تسوية شاملة مع الغرب عام 2003، قام بموجبها بتسليم أسلحته الكيميائية، بالإضافة إلى تقديم تنازلات تجارية واسعة النطاق مع أوروبا، والتي أسهمت في زيادة حجم تبادل ليبيا مع روسيا، ويمكن من هذا المنظور تفسير الموقف الروسي على أنه محاولة الحفاظ على مصالحها في ليبيا من خلال بناء علاقة مستقبلية مع أي نظام قادم، هذا المستقبل الذي يمكن أن لا يحقق المصالح الروسية أو يهددها، وفي ذات الوقت من الممكن اعتبار الخطوة التي اتخذتها روسيا وتمريرها لقرارات مجلس الأمن هي الانهيارات المتلاحقة للنظام الليبي خاصة التصدعات الداخلية في صفوف النظام بالإضافة إلى التراجع العسكري له.[1]

خرج الليبيون من حكم القذافي دون رأي موحد سواء على التوافق الاجتماعي فيما بينهم أو مع حكومتهم، فجرت انقسامات عميقة حول أسئلة أساسية مثل تشكيل حكومة مركزية فيدرالية وتراوح أعمار أكثر من نصف السكان بين 15 و40 عاما مما يخلق مشكلة خاصة تتعلق بالبطالة والمواطنين غير المضمونين اقتصاديا، التحق الكثير من الليبيين بمليشيات أو جماعات مسلحه ، وكان هناك نزوح لأكثر من 800,000 ليبي مع الاعتماد على المساعدات الإنسانية أو الهجرة إلى الخارج أو القتال إلى جانب فصائل أجنبيه وعدد مماثل بحاجة إلى مساعدات إنسانية.[2]

أما الموقف الروسي من ليبيا فقد أبرزته تقارير روسية تؤكد أن انهيار النظام الليبي أضر بالمصالح الروسية في المنطقة، خاصة مع تعقيد المشهد السياسي والأمني، وأشارت التقارير إلى أن روسيا لا تملك أدوات نفوذ كافية في ليبيا ما بعد القذافي مقارنة بالغرب وأن هذا الأخير هو من يملك وسائل التأثير الواقعية على القوى الحاكمة الجديدة هناك بالإضافة إلى أن القلق الروسي كان واضحا بسبب الفوضى العامة والانهيار التام في البلاد، وترى موسكو أن استعادة الدولة تتطلب توحيد مؤسساتها ومكافحة الفصائل المتنازعة، مع التركيز على المصالح الاقتصادية والعسكرية، بما في ذلك صيانة المخزون الكبير من السلاح الروسي

[1] المرجع نفسه، ص 88.

[2] قادة بن عبد الله عائشة، المعضلة الأمنية في ليبيا وإشكالية بناء الدولة، مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية 2023، ص 55.

لدى النظام السابق.[1] وظلت ليبيا ما بعد القذافي، ساحة للصراع سواء على الأرض أو في السياسة حيث تتنازعها مليشيات متباينة وفصائل سياسية تعمل دون عقاب، وقالت " كوديا جارتنر" وهي محللة بالمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات إن الانقسامات السياسية والعسكرية والجهود المبذولة لتأجيل الجولة الانتخابية التنافسية إلى الطاولة فشلت ولا توجد وصفه سريعة لإنهاء الأزمة الليبية متعددة الجوانب.

من جانب آخر، يلاحظ وجود ضغوطات خارجية تشكل عائقا كبيرا أمام مسيرة البناء وتعرقل بشكل ملحوظ إستتبات الأمن في ليبيا وهو ما يوسع من دائرة الإنقلابات الأمنية فيها، وقد أفرز هذا الوضع سوءا في تدخل القوى الخارجية التي تسعى للعب دور في الأزمة الليبية من خلال التحالفات والولاءات والإصطفاف خلف أطراف داخل الصراع، وقد أسهمت هذه التدخلات في تقوية المقاتلين عبر أعدادهم وتدريبهم وتسليحهم مما أدى إلى زيادة تعقيد الوضع الأمني وخلق حالة من الفوضى تعيق جهود بناء دوله قويه قوامها جيش وشرطه فعالة.[2] ومن جهة أخرى فإن أوضاع المهاجرين غير النظاميين في ليبيا إزدادت تعقيدا حيث تحولت الدولة إلى ساحة صراع مسلح بين حكومات و ميلشيات تتنافس على السيطرة وقد أدى إنهيار الخدمات العامة إلى تدهور أوضاع المهاجرين الذين لا يملكون أوراق إقامة قانونيه أو مستندات رسميه مما جعلهم عرضه للإعتقال والتعذيب والإحتجاز القسري وكونهم يعبرون ليبيا كمحطة أو وجهه نهائيه فإن الكثير منهم يتعرضون لسوء المعاملة والإستغلال مما يزيد من معاناتهم ويعمق من تكلفه الأزمة وتفاقمها.[3]

المطلب الثالث: دوافع وأهداف التّدخل الروسي عبر فاغنر في ليبيا

من أهمّ الأهداف التّي كانت وراء التّدخل الرّوسي عبر فاغنر في ليبيا نذكر:

1. العلاقات التي تربط بين روسيا الإتحادية ودول إفريقيا، فقد كان الوضع الإقتصادي والسياسي والداخلي الصعب في روسيا بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي ودخول الشركات الروسية في مشاريع إستثمارية كبرى في إفريقيا منذ بداية القرن 21.وهذا ما نتج عنه سعي روسيا إلى عقد مجموعة من القمم مع الدول الإفريقية لتعميق هذا التعاون، ويتعلق الأمر بقمة روسيا إفريقيا الأولى 019 ، وقمة روسيا إفريقيا الثانية في 2023 والتي سعت إلى ترسيخ مفاهيم جديدة في السياسة الروسية اتجاه

[1] عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الفخار، المرجع السابق، ص 87.

[2] المرجع نفسه، الصفحة السابقة.

[3] المرجع نفسه، ص52.

إفريقيا وتعزيز الخطاب السياسي الروسي الموجه لإفريقيا الذي يتضمن رفض الأحادية القطبية وانتقاد السياسات الغربية.

2. منطلقات عقيدة بوتين الفكرية، إذ لا يمكن فهم السياسة الخارجية الروسية بمعزل عن فهم شخصية بوتين وطريقه تفكيره الذي يعتقد أن الهوية الروسية أمر بالغ الأهمية ويرى أن روسيا فقدت حوالي 300 عام من تاريخها نتيجة لإنهيار الشيوعية، مع إحترام بوتين للجغرافيا السياسية وتقدير الجانب الجيو السياسي لها.[1]
3. سعي روسيا إلى إقامة القواعد العسكرية لنيل مكانة الدولة العظمى التي تتيح لها منافسة الدول الغربية وبسط السيطرة على الإتصالات البحرية في شمال الأطلسي وإمتلاك التحالف لعدد من المواقع التي تجمع القواعد.
4. السيطرة على الموارد الطاقوية إذ تعمل روسيا بشكل منهجي على وضع إستراتيجية الطاقة الروسية 2030 بمحل التنفيذ لربط كافة الأسواق المستهدفة في روسيا بخطوط غاز طبيعي والتحكم في معظم الأسواق، بهدف فرض نفوذها وهيمنتها من خلال شركاتها على خطوط إمدادات الغاز المستقبلية من مصادر مختلفة، لتصبح المتحكمة الأبرز في هذا السوق.[2]

أمّا فيما يخص أهم الدوافع التي أدّت إلى توجه فاغنر إلى ليبيا، فتتمثل فيما يلي:

1. إستأنفت العلاقة الروسية مع ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث سعى ستالين للتمركز في طرابلس دون نجاح، لاحقا، وطدت روسيا علاقتها مع نظام القذافي ووقعت معه إتفاقيات أبرزها صفقة تسليح عام 2008، شاملة إستخدام الأسطول الروسي لميناء بنغازي.
2. تحرس روسيا على إستغلال الفراغات المتاحة والإستفادة من الأزمات المستمرة في المنطقة لتعزيز نفوذها، وزيادة حضورها وسيطرتها في المنطقة.
3. تسعى روسيا لتعزيز وجودها في مركز للوحدات البحرية التابعة لها، وتحقيق إنتشار دائم في البحر المتوسط عبر ليبيا لما تمثله من أهمية إستراتيجية، ولما يتيح لها من توسيع نفوذها في أوروبا

[1] أحمد دهشان، النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والاستراتيجيات والأدوات، أبعاد الدراسة الاستراتيجية، يناير 2024، ص 12.
[2] المرجع نفسه، ص ص.13- 14.

وإفريقيا، وتشكل القواعد البحرية الليبية خاصة في طبرق ودرنة، مركزا لوجستيا مهما يعزز قوتها البحرية ويربطها بطرطوس السورية[1].

4. ترى روسيا في حفتر حليفا مناسبا لحماية مصالحها في ليبيا، وخاصة في مجال الطاقة فدعمت طلبه بإنشاء قاعدة عسكرية روسية، ووفقا لتصريحات لجنة الإتصال الروسية فإن الأزمة الليبية تعالج بفعالية محدودة حسب ما ذكرت سبوتنيك الروسية.
5. تحاول روسيا بسط نفوذها في ليبيا بالسيطرة عن طريق اللاجئين إلى أوروبا وتسعى إلى استخدام ورقه الهجرة كأداة ضغط وابتزاز سياسي باتجاه الدول الأوروبية.
6. كانت تهدف روسيا في بداية الأزمة الليبية لحماية مصالحها في سوريا واستخدام ليبيا ورقة للمساومات السياسية بالأخص أن بعض الأطراف الفاعلة في الملف الليبي أنفسهم الموجودين في سوريا.[2]
7. تسعى روسيا للدخول إلى إفريقيا عبر ليبيا لما تملكه من ثروات معدنية كاليورانيوم والمغنيسيوم والكروم ولأهميتها النفطية، حيث تملك احتياطا يقدر ب 46.4 مليار برميل.
8. تسعى موسكو لتعزيز دورها في الإقتصاد الليبي من خلال اتفاقيات مع الحكومة لإنشاء نظام للخدمات الطّبية والتّعليم، مستفيدة من تقنيات الإتصالات الحديثة.[3]
9. تسعى روسيا لأن تكون ليبيا نقطة إنطلاق نحو الفضاء الإفريقي من خلال توسيع علاقاتها مع الدول الإفريقية على مختلف المستويات مما يخدم مصالحها الإستراتيجية، وتشمل الجهود تعزيز الحوار السياسي والعلاقات الاقتصادية والتجارية، والتعاون في المجال الأمني والعسكري والتقني والإنساني، والتعليم.[4] مع تركيزها على التعاون مع عدد من الدول الإفريقية مثل ليبيا، السودان، إفريقيا الوسطى، أنغولا متجاوزة مبيعات السلاح لدول مثل فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، والصّين، وكانت الجزائر ومصر وأنغولا على رأس قائمة المستوردين كما ساهمت

[1] ب.د.م. التدخلات الروسية في ليبيا والتحذيرات الأمريكية، الدوافع وحدود التأثير، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص ص.4- 5.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] فريد عيدة، التدخل الروسي في ليبيا، مجلة الفكر، المجلد 18، العدد1، جامعة الجزائر، 2023، ص 293، ص294.

[4] رضوى الشريف، التحركات الروسية في ليبيا: الدوافع والأدوات، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، 6 يناير 2024، مرجع سابق.

عوامل عدة في ذلك منها إنخفاض كلفة السلاح الروسي وعدم فرض موسكو شروطا تتعلق بحقوق الإنسان.[1]

المبحث الثاني: مجموعة فاغنر وآليات إدارة النزاع في ليبيا

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة دور مجموعة فاغنر وآليات إدارتها للنزاع في ليبيا لما لهذا الدّور من تأثير مباشر على تعقيد الصراع الليبي الداخلي، وسنقوم بدراسة الآليات التي اعتمدتها فاغنر لتحقيق أهدافها حيث سيتم التطرق لها عبر ثلاثة مطالب، سيدرس المطلب الأول الآليات الأمنية والعسكرية المتمثلة في دعم قوات الخليفة حفتر، والمطلب الثاني دراسة الآليات الدعائية والسياسية من خلال الحملات الإعلامية والدعائية وأثرها على تعطيل المسار الانتخابي في ليبيا أما المطلب الثالث فسيتناول الآليات الاقتصادية التي تمثلت بالدّرجة الأولى في السيطرة على منابع النفط.

المطلب الأول: الآليات الأمنية والعسكرية:

سنتناول في هذا المطلب الآليات الأمنية والعسكرية التي جعلت فاغنر تدعم قوات الخليفة حفتر خلال النزاع اللّيبي، فقد شكّل هذا الدّعم أحد العوامل الرئيسية في تعزيز قوة هذه القوات ميدانيا وسياسيا، فقد أصبح تأمين الحدود الليبية يشكِّل واحدا من أبرز التحديات التي تواجه ليبيا والدول المجاورة لها، إذ تحولت ليبيا إلى مركز رئيسي لبيع الأسلحة وتهريبها عبر الحدود إلى جانب عملية الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبضائع،كما أصبحت ليبيا منطقة لتسليح مرور الشبكات الإرهابية مما بات يشكل خطرا على المناطق المجاورة وعلى العالم بأسره.[2]

واستنادا إلى تقارير القيادة العسكرية والأمنية الأمريكية الإفريقية (أفريكوم) فإن روسيا قد نقلت طائرات عسكرية روسية من سوريا إلى أحد المطارات الليبية لدعم المرتزقة الروس الذين يقاتلون إلى جانب قوات المشير خليفة حفتر، بينت تلك الطائرات أنها تعمل على تقديم الدعم الجوي كما أشارت إلى وجود قاعدتين عسكريتين روسيتين فعالتين بالفعل في طريقي سرت وبنغازي كما تشير أيضا تقارير أمنية إلى أن مصنع مجموعة فاغنر الروسية في ليبيا يتعدى وجود 800 إلى 1200 عنصر من المرتزقة يعملون

[1] رضوى الشريف، التحركات الروسية في ليبيا: الدوافع والأدوات، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية،6 ماي 2025،16:00 ،على الرابط **http :llshafcenter. org**.

[2] فريدعيدة، المرجع السابق، ص296.

في ليبيا منذ أكتوبر 2018 الذين يقدمون الدعم العسكري لقوات حفتر ويوفرون التدريب العسكري ويشاركون في العمليات القتالية وكذلك في إدارة الدفاعات الجوية ومراقبه الطائرات.[1]

ومن جانب آخر تقوم بعض الدول في مقدمتها الإمارات العربية المتحدة بتقديم دعم عسكري لوجستي لقوات الخليفة حفتر، حيث قامت بتزويد قواته بأسلحة متطورة وذخائر حديثة إلى جانب نشر طائرات (الدرون) التركية الصنع،[2]كما سعت إلى دعم حفتر أيضا لضمان سيطرته على المواقع الليبية ومن جهة أخرى قدمت كذلك مصدر دعم جوي لقوات حفتر من خلال قصف مواقع خصومه بالغازات الجوية، إضافة إلى تزويده بالدعم العسكري على الأرض وإرسال عدد من الخبراء العسكريين المتخصصين في مجال الطيران الحربي إلى قاعدتي الوطنية والجفرة وذلك لتعزيز النفوذ وضمان تحقيق المصالح في المنطقة ،كما تسهم بعض الدول العربية في ضخ الأموال لدعم ميليشيات المرتزقة السودانيين بقياده اللواء "محمد حمدان حميدتي" وهو من أبرز القادة العسكريين الذين أيدوا الانقلاب على الرئيس السوداني السابق "عمر البشير" وتؤدي هذه التدخلات الإقليمية إلى تعقيد المشهد وزيادة التوتر وإعاقة جهود التوصل إلى حلول مما يهدد أمن واستقرار المنطقة بأكملها ويدفع نحو اتساع رقعة الصراع وتجاوز الخطوط الحمراء.[3]

وتعد فرنسا من أبرز الدول الفاعلة في الملف حيث يعود دعمها للواء الخليفة حفتر إلى بداية شهر أيار مايو 2014، عقب إعلان حفتر عن حملة "الكرامة" التي هدفت إلى "مكافحة الإرهاب"، فقد أرسلت فرنسا خبراء عسكريين إلى بنغازي لدعم حفتر في تخطيط العمليات العسكرية وتقديم الدعم الإستخباراتي اللازم كما ساهم العسكريون الفرنسيون منذ عام 2016 بشكل فاعل في بناء قوه حفتر وتدريبها عسكريا، ولعبت فرنسا دورا محوريا في ترسيخ نظام سياسي يخدم مصالحها في ليبيا، ويعتقد المسئولين الفرنسيين أن اللواء حفتر يمثل القائد القوي القادر على فرض الأمن والإستقرار و تعزيز علاقاتهم به يمكنهم من الحصول على إمتيازات إقتصاديه مهمة في مجال النفط وعقود الإستثمار.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 297.

[2] بعيو لعلي، ليبيا: تحديات نباء الدولة الوطنية الجديدة بعيدا عن التدخلات الأجنبية، مجلة الدراسات، المجلد 13، العدد 2، جامعة قسنطينة 2022، ص 255.

[3] بعيو لعلي، المرجع السابق، ص 256.

[4] المرجع نفسه، ص 257.

وفي الوقت الحاضر، تدعم اللجان الشعبية قوات حفتر في الهجوم على طرابلس إنطلاقا من جنوب شرق طرابلس ، وقد شاركت عده كتائب ذات توجه سلفي مدخلي في الصراع إلى جانب قوات حفتر بعد فتوى أصدرها الشيخ ربيع المدخلي بدعم هذا الأخير، وأهم الكتائب ذات التوجه السلفي التي قاتلت قوات حكومة الوفاق الوطني هي كتيبه التوحيد وكتيبه أولياء الدم وقد أدت هاتان الكتيبتان دورا أساسيا في قتال سرايا صور بني غازي التي كانت تحاصر جنوب حفتر في منطقه نفوذه ببغازي عام 2014 قبل أن يسيطر حفتر على المدينة عام2017 بعيدا عن إنقلاب موازين القوى لصالحه.[1] إنّ الدّعم الكبير الذي توفره موسكو لحفتر لا يأتي في سياق شراكة دائمة أو تحالف إستراتيجي ثابت بل يفهم في إطار مقاربة برغماتية تسعى موسكو من خلالها إلى تثبيت مواقع نفوذ لها ضمن الهياكل الأمنية والسياسية في ليبيا، ويتجلى ذلك من خلال الحضور العسكري والرمزي الروسي المتزايد الذي يهدف إلى خلق توازنات جديدة تمكن موسكو من فرض وجودها كفاعل رئيسي في المشهد الليبي والتحكم في مسار التسويات الممكنة خاصة في ظل علاقاتها المتوترة أو المحدودة مع بعض القوى الإقليمية ، وتسعى روسيا من خلال ذلك إلى توسيع مجال تأثيرها خارج مناطق نفوذها التقليدية لتصبح طرفا أساسيا في لعبة تقاسم النفوذ في المنطقة.[2]

كما تعمل موسكو على ترسيخ وجودها في ليبيا متجاوزة دعمها التقليدي للمشير خليفة حفتر، حيث تتجه أيضا نحو تعزيز علاقاتها مع الأطراف السياسية في غرب ليبيا، كما تجلى ذلك من خلال إستضافتها لرئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد نكالة" في زيارة إلى موسكو يوم 2 ديسمبر 2023، جاء هذا التطور بالتزامن مع اللقاء الرابع للمشير خليفة حفتر في بنغازي مع نائب وزير دفاع الروسي "يفكيروف " ، ويذكر أن اللقاءين الأول والثاني بينهما تم في بنغازي يومي 17 سبتمبر، بينما كان اللقاء الثالث خلال زيارة حفتر إلى موسكو في 27 سبتمبر 2023حيث التقى بالرئيس "فلاديمير بوتين" لأول مرة منذ عام 2019.

وتظهر روسيا جهودها من خلال إقامة قنوات اتصال مع مختلف الأطراف في كلا الجانبين بهدف تعزيز نفوذها في المسار السياسي الليبي، كما تعمل على نسج علاقات مع الفاعلين السياسيين والإجتماعيين بما في ذلك إتصالها بنجل القذافي سيف الإسلام مما يعكس نهجها البرغماتي الرامي إلى تحقيق تأثير

[1] المرجع نفسه، ص 251.

[2] يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا التاريخ، المقاربة والسلوك، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، 2021/4/5، ص 29.

إستراتيجي يتعدى الواقع السياسي الحالي، ويرسخ شبكة علاقات دائمة على المدى الطويل، ويأتي ذلك في ظل تراجع ثقة الأطراف المحلية في أساليب بعثه الأمم المتحدة والمبادرات الأوروبية، وهو ما يهيئ بنية مواتيه للنفوذ الروسي.[1]

وقد برزت نتائج إجتماع كبار ضباط الدفاع الروسي "برغوجين" مع المشير خليفة حفتر خلال محاولته إقتحام طرابلس عام 2019 حيث ظهر دور مجموعه فاغنر بشكل واضح لأول مرة، قدمت موسكو دعما عسكريا كبيرا عبر مشاركة المجموعة في العمليات القتالية بعدد يقدر ب 2500 مقاتل على الأقل خلال مراحل الحرب وفقا لتقديرات المفتش العام للبنتاغون، كما شمل الدعم إرسال معدات وأسلحة بشكل مكثف حيث سجل تقرير أممي 2020 وصول 338 رحلة جوية عسكرية روسية بين نوفمبر 2019 وجوان 2020.[2]

المطلب الثاني: الآليات الدِّعائية والسياسية

سنتناول في هذا المطلب الآليات الدعائية والسياسية ولا سيما الحملات الإعلامية والدعائية ودورها في التأثير على تعطيل المشهد الانتخابي في ليبيا، فقد شهدت البلاد توظيفا واسعا للإعلام في توجيه الرأي العام مما أسهم في خلق انقسامات وتشكيك في نزاهة العملية الانتخابية.

أدركت روسيا في عهد بوتين أن النهج الذي يتبعه الإتحاد السوفيتي السابق في رؤيته للعالم والقائم على القوة العسكرية والتوسع الجغرافي، لم يعد مناسبا وأن المرحلة الراهنة تتطلب إعتماد منطق مختلف، يتمثل في منطق الدولة الكبرى التي ترتكز أساسا على القوة الإقتصادية والتنافس في الأسواق العالمية، وسعى للعودة إلى الساحة الدولية عبر البوابة الإقتصادية وفي هذا الإطار قدمت وزارة الخارجية الروسية عام2000م ورقة أفكار حول السياسة الخارجية الروسية أكدت فيها على ضرورة تخلي الدولة عن فكرة الاتحاد السوفيتي السابق والتركيز بدلا من ذلك على تعزيز مصالحها الإقتصادية، ومع ذلك أشارت الورقة ذاتها أنّ روسيا محاطة بقوة معادية في إشارة إلى الغرب ويجب التصدي لها مما يعكس أن روسيا الجديدة ما زالت تراقب الغرب الذي تعتبره متربصا بها.[3]

كما أن الهدف من التدخل الروسي لم يعد مقتصرا فقط على نشر المواقف المؤيدة لروسيا، كتلك المرتبطة بالحرب في أوكرانيا بل تجاوز ذلك إلى تعزيز المصالح الجيو السياسية لروسيا وزعزعة إستقرار الدول

[1] رضوى الشريف، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الفخار، المرجع السابق، ص 60.

التي يراها الكرملين خصوصا، ولتحقيق ذلك تعمل روسيا على تأجيج النقاشات المثيرة للإنقسام داخل الديمقراطيات وتعزيز الإنقسامات القائمة في هذه المجتمعات، وهذا لغاية تقديم الدّعم المالي والدّعائي للأحزاب السياسية المتطرفة على أطراف الطيف السياسي. وفي عام 2022 ، كشفت "واشنطن بوست" أنّ روسيا أنفقت 300 مليون دولار على الأقل لدعم أحزاب مواليه لها عالميا حتى في دول صغيره مثل ألبانيا والجبل الأسود ومدغشقر والإكوادور. وبحسب أجهزة الإستخبارات الأمريكية فإن بيانات مرتبطة بالكرملين تستخدم شركات وهمية ومراكز أبحاث وآليات أخرى للتأثير في المشهد السياسي غالبا لصالح الجماعات اليمينية المتطرفة.[1]

كما تشكِّل القضية الراهنة حلقة في سلسلة طويلة من المحاولات الروسية المستمرة للتأثير على الإنتخابات في الدول الديمقراطية على الرغم من الإنكارات المتكررة من موسكو لهذه الإتهامات، وتكشف الأدلة عن إستراتيجيات روسيا الرامية إلى تقويض الثقة في العمليات الإنتخابية عالميا مما يعزز دورها في إثارة الإضطرابات السياسية داخل الدول المستهدفة. في هذا السياق توضح " جوليا سمير نوفا" من مركز "CEMAS"في برلين، المتخصص في تحليل الحملات التضليلية والإيديولوجية المتطرفة عبر الأنترنت:"تعمل روسيا منذ سنوات على التدخل في الإنتخابات الديمقراطية كالإنتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 والإنتخابات الفرنسية عام 2017."[2] ، ومن جهة أخرى أشار تقرير أمريكي صدر في أكتوبر 2023 وزع على أكثر من 100 دولة حليفة إلى إعتماد روسيا على أدوات متنوعة مثل الوكلاء السريين، منصة التواصل الإجتماعي ووسائل الإعلام التابعة للدولة لتحقيق أهدافها في التلاعب بالرأي العام وهز ثقة المواطنين في نزاهة الإنتخابات ، وخلال الفترة ما بين 2020 تعرضت تسع دول على الأقل لهذه التدخلات بالإضافة إلى 17 دولة أخرى شهدت نشاطات روسية أقل وضوحا عبر وسائل التواصل الإجتماعي بهدف تضخيم المخاوف الداخلية حول نزاهة الإنتخابات المقبلة كما ظهرت تقارير مشابهة عن التدخل الروسي خلال الإنتخابات الأوروبية في جوان 2024 إلى جانب ذلك صدر قانون رقم 3 في جانفي 2012.

كما إعتمدت روسيا أدوات للتأثير على الإنتخابات عن طريق مجموعة من التّكتيكات المتنوعة للتدخل في الإنتخابات الديمقراطية منها الترهيب والتضليل في إحدى الإنتخابات الأوروبية عام 2020 ، ولعبت

[1] توماس لاتشان، التضليل الإعلامية سلاح روسيا الناعم لزعزعة الديموقراطيات، ترجمة: علاء جمعة ،2025/05/5، على الساعة 17:15، على الرابط: httpp://amp.dw.com/ar/%AA/a.70170531.

[2] المرجع نفسه.

وسائل الإعلام المملوكة للدولة دورا رئيسيا في نشر مزاعم كاذبة حول تزوير الإنتخابات في دول ديمقراطية عدة وفي إحدى دول أمريكا الجنوبية سعت روسيا إلى زرع الشكوك حول إستقلاليه العملية الإنتخابية.[1] وتشرح أيضا "جوليا سمير نوفا" الخبيرة في قضايا التضليل أيضا، أن روسيا تعتمد على أدوات مثل الهجمات الإلكترونية حيث تقوم بنشر وثائق سياسية داخلية سواء كانت أصلية أو مدمجة مع مواد مزيفة كما حدث في الإنتخابات الفرنسية لعام 2017 .

بالإضافة إلى ذلك تستخدم موسكو وسائل التواصل الإجتماعي لتوجيه الرأي العام عبر حسابات وهميه ومنصات إعلامية مثل روسيا اليوم ومن أبرز الأمثلة على أساليب التّضليل الروسية ما يعرف بحملة التشبه، حيث قامت روسيا بإنشاء مواقع إلكترونية مقلدة لمنصات إعلامية معروفة مثل بي بي سي، واشنطن بوست، وفوكس نيوز لكنّها كانت تحتوي على محتوى مؤيد لروسيا ثم يتم نشر روابط لهذه المقالات المزيفة عبر وسائل التواصل الإجتماعي وحتى في التعليقات على المغالطات الحقيقية بهدف تضليل الجمهور والتأثير على توجهاتهم. وكشفت الإستخبارات التشيكية (BIS) في مارس 2024 عن شبكه نفوذ روسية تورطت في تمويل نائب ألماني من "حزب البديل من أجل ألمانيا" المتطرف "بيتر سيترون" عبر بوابة إلكترونية موالية لروسيا ومقرها براغ تدعم "صوت أوروبا"، كما شمل التمويل أحزابا متطرفة في عدة دول أوروبية منها فرنسا، بولندا، بلجيكا، هولندا، والمجر، وبحسب تقرير استخبارات أمريكي صدر في أكتوبر 2023 تسعى روسيا من خلال تدخلاتها إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: تشويه مصداقية الانتخابات الديمقراطية، وإضعاف شرعية الحكومات المنتخبة لزعزعة استقرار الأنظمة الديمقراطية عالميا.[2]

لكن الدول المستهدفة لم تبقى ساكنة حيث اتخذت إجراءات مضادة مثل مصادرة 32 نطاقا إلكترونيا إستخدم في حملات التضليل الروسية، غير أنّ الحل الأكثر إستدامة يتمثل في تعزيز مناعة المجتمعات الديمقراطية عبر تحسين التعليم الإعلامي والتفكير النقدي لدى الشباب والبالغين، لزيادة وعيهم بإحتمالية إستهدافهم بمحاوله التأثير الروسي. توضح جوليا سمير نوفا رغم إنفاق روسيا موارد كبيرة سنويا على هذه الحملات فإن نجاحها غير مضمون بالكامل يجب التعامل مع محاولات التأثير بجدية مع الأخذ بإعتبار أن روسيا لا تحقق أهدافا دائما.[3]

[1] توماس لاتشان، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

وقد برهنت العمليات الإعلامية الروسية في ليبيا أنها منظمة بشكل جيد ومتقدمة للغاية حيث تجمع بين منصات الوسائط التقليدية والإجتماعية مع تنسيق فعال بينهما على الصعيد التقليدي، وتدعم روسيا شبكتين تلفزيونيتين محليتين وصحيفة مطبوعة واحدة على الأقل، ويبقى التدخل الروسي في هذه المنصات غير مرئي تقريبا للجمهور المستهدف بالإضافة إلى ذلك تقديم سبوتنيك روسيا اليوم (RT) محتوى باللغة العربية مما يوسع نطاق التأثير الروسي، وإن كان بصوت أقل أصالة، مقارنة بالمحتوى المنتج محليا في ليبيا.

أما في مجال وسائل التواصل الإجتماعي فإن الحملات المدعومة من روسيا تعتمد على الفيسبوك، أنستقرام وتوتير، واليوتيوب، حيث تقيد المشاركات بتكرارها وديناميكياتها مع قدرة مواكبة الإتجاهات الحالية كما هو الحال في الجهود الدبلوماسية، وتستخدم روسيا عمليات المعلومات لدعم حفتر وتعزيز مكانة "سيف الإسلام القذافي" كمنافس محتمل، ورغم إتباع سياسة المرونة إلّا أن هذه العمليات الإعلامية تهدف إلى تركيز الإنتباه على مصالح الكرملين أو حشد الدعم لها بدلا من خلق إنقسامات واسعة كما يحدث في الحملات الغربية، وأخيرا تعزّز فعالية هذه العمليات الإعلامية وجود " تقنيين سياسيين" داخل ليبيا بشكل عام.[1]

المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية

سنتناول في هذا المطلب الآليات الاقتصادية للسيطرة على منابع النفط، والتي تعد من أهم أدوات النفوذ الاقتصادي والسياسي في العالم، حيث تعتمد الدول الكبرى والشركات العابرة للقارات على التحكم في إنتاج النفط وتسويقه لضمان هيمنتها على الأسواق العالمية، كما تلعب هذه الآليات دورا محوريا في تشكيل التحالفات الإستراتيجية وسنتطرق لدراسته في النقاط التالية:

- **أمن الطاقة:** إحتياطات ليبيا من النفط تقدر بأكثر من 48 مليار برميل من النفط الخفيف عالي الجودة وهو ما يمثل 2.9% من الإحتياط العالمي وتقدر إحتياطات الغاز فيها بحوالي 1.5 تريليون متر مكعب، ويمكن أن تغطي صادرات الطاقة الليبية في أحسن أحوالها 17% من احتياج أوروبا حيث توفر في فترات إستقرار البلاد وإستمرار الإنتاج 8% من احتياج ألمانيا، 13% من إحتياج فرنسا، 16% من إحتياج إسبانيا و 23% من إحتياج إيطاليا من واردات النفط، وتعتبر هذه الأخيرة الأكثر إعتمادا على الواردات النفطية من ليبيا والأكثر إستثمارا في قطاع الطاقة الليبي حيث تمتلك شركتها

[1] فريد عيدة، المرجع السابق، ص. 298.

الحصص الأكبر في هذا القطاع، وعلى سبيل المثال تمتلك شركه " ايني" الإيطالية إستثمارات ضخمه في مجال الغاز بمنطقه طبقة مليتة الغنية به وتنقله إلى صقليه عبر خط " جرين ستريم" كما تمتلك شركة " توتال" الفرنسية حقوق إمتياز حصرية في حوض غادس بينما تمتلك شركة " وينترس هال" الألمانية و" ماراتون" الروسية حصصا في حقول نفطية حيث تمتلك هذه الأخيرة نسبه 49% منها.[1]

تكمن الأهمية الجيو السياسية لليبيا في القرن الحادي والعشرين في كونها لاعبا رئيسيا في مجال أمن الطاقة الذي يعد أحد ركائز الأساسية، فضمان إمدادات النفط والغاز يشكل هاجسا رئيسيا للدول ويؤثر في صياغة المواقف والسياسات الداخلية والخارجية من المنظور الأوروبي، فأوروبا تعتمد على روسيا في لإستيراد ما يقارب 30% من إحتياجها من النفط و40% من إحتياجها من الغاز عبر شبكه أنابيبها المعتمدة من الشمال مثل "خط نورد ستريم "والجنوب مثل "خط ترك ستريم" وأوكرانيا وتسعى أوروبا باستمرار إلى تنويع مصادر إمداداتها إذ تشير التقديرات إلى أن إعتمادها على الغاز الروسي قد يصل إلى 70% بحلول عام 2050 وهو ما تسعى له روسيا التي تعتمد على تعديد مصادر وطرق نقل الغاز لأوروبا لتعزيز هيمنتها على ملف أمن الطاقة الأوروبي.

وبالرغم من أن قدرة ليبيا الإنتاجية قد تراجعت بشكل كبير ولم تعد على رأس قائمة الدول المصدرة للنفط والغاز، إلا أنها تكتسب أهمية متزايدة في هذا الملف على خلفية تراجع الصادرات من موردين أساسيين كالنرويج والجزائر وتوقف آخرين تماما كهولندا وتعطل مشاريع دول وسط آسيا وإرتفاع تكلفة الواردات القادمة من أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا).[2]كما تولي روسيا إهتماما أكبر بليبيا كونها تمتلك 46.4 مليار برميل من إحتياطي النفط المؤكد وهو الأكبر في إفريقيا والعاشر عالميا، وليبيا مع موانئها ومنشآتها النفطية كانت على مدى عقود المصدر الرئيسي للطاقة لإيطاليا وجنوب فرنسا ودول أخرى في جنوب أوروبا، ونظرا لإنخفاض تكلفة إستخراج النفط وتوصيله إلى الأسواق الأوروبية مقارنه بمصادر أخرى مما يجعل ليبيا منافسا لروسيا في السوق الأوروبية، بالإضافة إلى ذلك فان أي توقف لإنتاج النفط الليبي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية مما يفيد روسيا بشكل غير مباشر وتعمل موسكو على تعزيز دورها في الاقتصاد الليبي والرعاية الصحية والتعليم.[3]

---

[1] يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا التاريخ، المقاربة والسلوك، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، 2021/4/5، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص ص.20-21.

[3] فريد عيدة، التدخل الروسي في ليبيا، مجلة الفكر، المجلد 18، العدد1، جامعة الجزائر، 2023، ص 293، ص294.

فالحفاظ على التقدم الاقتصادي يعد من أهم الأهداف الإستراتيجية لروسيا فلا يمكن أن تكون لها مكانة عالمية بينما وضعها الداخلي يعاني من تردي، وقد كان هذا الهدف في مقدمة أولويات الرئيس بوتين بعد توليه الرئاسة، ويعتمد الاقتصاد الروسي على عدة ركائز رئيسية أهمها قطاع الطاقة، حيث تعد روسيا عضوا فعالا في منظمه "الأوبك" ومن أكبر مصدري النفط والغاز عالميا، كما يشكل الغاز موردا رئيسيا للعديد من الدول خاصة الأوروبية مما يمنح لروسيا ورقه ضغط سياسية تستغلها في كثير من الأحيان بالإضافة إلى ذلك يساهم هذا القطاع في توفير العملة الأجنبية عبر تصدير وجذب الاستثمارات الخارجية ورؤوس الأموال وتنشيط علاقاتها الاقتصادية مع مختلف الدول والسعي للحصول على معاملة تفضيلية وزيادة صادراتها، ويعتبر تحقيق المنفعة الاقتصادية أحد المحاور الأساسية للسياسة الروسية حيث يظهر التصلب الروسي في قضايا إقتصاديه حيوية مثل أسعار النفط.[1]

ولا زالت روسيا تتجه نحو ليبيا إقتصاديا خارج قطاع النفط، من خلال عديد المجالات الإقتصادية والتجارية، وتاريخيا هناك جوانب يمكن أن تعتمد ليبيا التعاون فيها مع روسيا مثل التجارة والكهرباء والمشاريع الحديثة، رغم أن التحولات قد قضت على مشروع سكة حديد "سرت" ببنغازي المذكور سابقا، وتؤكد وثيقة مركز بحوث الشرق الأوسط أن هناك وسيله مهمة لإستعاده ثقة الليبيين وهي من خلال شطب الديون ليبيا البالغة 4.2 مليار دولار و إعادة تنشيط مجلس الأعمال المشترك الروسي الليبي ومنتدى الأعمال الروسي الليبي، كما تلاحظ الوثيقة أيضا أن السلطات الليبية الجديدة تبدو مرحبة بالإستشارات الروسية لكن التحدي الرئيسي يتمثل في الضغوط الغربية الكبيرة التي تمارس نفوذها لمنع روسيا من العودة إلى السّوق الليبي بهدف احتكار القوى الغربية لهذا السوق لذلك ترى الوثيقة ضرورة استخدام القوة الناعمة الروسية لمواجهه هذه الضغوط الغربية على ليبيا.[2]

وتتجلى مجالات التعاون الإقتصادي والمصالح بين روسيا والدول الإفريقية في الصناعة النفطية، حيث أن روسيا لها إستثمارات كبيره جدا في إفريقيا على غرار حقول الذهب في جنوب إفريقيا التي جلبت حوالي 1.12 مليار دولار سنة 2004 فضلا عن كونها إستثمرت في مجال الفحم في ساحل العاج وغانا وباجمالي عائدات من هذا الإستثمار بلغت 900 مليون دولار عام 2010م.[3] الإضافة إلى ارتفاع

---

[1] عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية إتجاه ليبيا وسوريا و أثرها على التحولات و التنمية السياسية في البلدين منذ 2011-2014، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2015، ص 79.

[2] المرجع نفسه، ص 89.

[3] ب.د.م. المصالح الروسية في إفريقيا قراءات وتوقعات مستقبلية، ورقة بحثية مقدمة لمركز سمت للدراسات، 16 سبتمبر 2019.

أسعار النفط العالمية بنسبه 50% تقريبا هذا العام إلى 110 دولار للبرميل ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تبعات الغزو الروسي لأوكرانيا كما ساهم في هذه الزيادة إرتفاع إنتاج ليبيا خلال الفترة الأخيرة والذي يعود جزئيا إلى إستئناف الإنتاج في حقل الشرارة، أكبر حقل نفطي في البلاد وهو ما قد يؤثر على المشاريع التنموية فيها.[1]

ويعود الإهتمام الإيطالي بتحقيق الإستقرار في ليبيا إلى الرغبة في تأمين الحصول على المصادر المختلفة للطاقة، حيث تحتفظ ليبيا بمخزون كبير من إحتياطات النفط الخام المقدر بحوالي 48.36 مليار برميل كما تمتلك أكبر إحتياطي من الغاز الطبيعي في إفريقيا، وبالتالي فإنّ المنطقة الجنوبية الغربية من ليبيا ذات إمكانيات هائلة لضخ أكثر من 400,000 من النفط الخام يوميا، أضف إلى ذلك احتياطي كبير من الغاز الطبيعي يصدر معظمه إلى ايطاليا من خلال أنبوب "الصداقة" الذي يمر تحت الماء إلى صقليه مما يجعل صناعه النفط محوريه في إقتصاد جنوب غرب ليبيا، وهو ما يفسر التواجد الإيطالي في السوق النفطي الليبي عبر شركه "ايني" التي تعتبر أكبر منتج أجنبي للمحروقات في ليبيا.[2]

ومن هذا المنطلق فان النفط يشكل عاملا حاسما يضيف إلى ليبيا أهمية إقتصاديه كبرى بالنسبة للدول الصناعية الأوروبية والقوى العالمية الرئيسية ويمتد أثار ذلك إلى المستقبل البعيد، إذ تمتلك ليبيا إحتياطا نفطيا يقدر ب 48 مليار برميل بالإضافة إلى وجود النفط الصخري الذي قد يرفع حجم الإحتياطي إلى 70 مليار بحسب المستشار الليبي في قطاع الغاز والنفط عبد الجليل المعيوف، وتتميز ليبيا بجوده النفط وتكاليف إستخراجه المنخفضة نسبيا إلى جانب إمتلاكها إحتياطا من الغاز الطبيعي يقدر بأكثر من 1.5 تريليون متر مكعب وتقع مواقع تصدير النفط والغاز في ليبيا على مسافة لا تتجاوز 650 كلم من أوروبا مما يعزز من أهميتها الإقتصادية.[3]

المبحث الثالث: تداعيات تدخل فاغنر على مسار بناء الدولة في ليبيا

سنتناول في هذا المبحث تداعيات تدخل مجموعة فاغنر الروسية على مسار بناء الدولة في ليبيا لما لهذا التدخل من آثار سياسية وأمنية بالغة فقد ساهم وجود هذه القوات في تعقيد المشهد الليبي وأدى إلى تفاقم الانقسامات الداخلية، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب سيدرس المطلب الأول: التداعيات السياسية المتمثلة في إشكاليه تعميق الانقسام السياسي وأزمة بناء الدولة فيما يتناول المطلب

[1] قادة بن عبد الله عائشة، المرجع السابق، ص59.

[2] المرجع نفسه، ص62.

[3] رضوى الشريف، مرجع سابق.

الثاني: التداعيات الأمنية من خلال دراسة أزمة الجيش في ليبيا، المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في نهب الموارد والاستقرار الاجتماعي وأخيرا يتناول المطلب الرابع دراسة التداعيات على الأمن الإقليمي وتوسيع النفوذ الخارجي في المنطقة.

المطلب الأول: التداعيات السياسية

بسبب تدخل فاغنر وغيرها من الفواعل الخارجية تعمقت إشكالية الإنقسام السياسي وأزمة بناء الدولة في ليبيا، وسنتطرق في هذا المطلب لدراسة التداعيات السياسية التي تتجلى في تعميق الانقسام السياسي بين القوى الليبية المتنافسة مما يؤدي إلى غياب التوافق الوطني ويعرقل مسار بناء مؤسسات الدّولة وبالتالي تصبح عاجزة عن تحقيق الاستقرار ووضع أسس الحكم.

تتسم التركيبة السكانية في ليبيا بتعدد القبائل والعائلات العربية والأمازيغية والفينيقية والطرقية والإفريقية والتركية والشركسية والإيطالية إذ يصعب حصر العدد الدقيق للقبائل الليبية مع هيمنة الطابع العربي الإسلامي على المجتمع حيث يعتنق معظم السكان الديانة الإسلامية مع وجود أقلية يهودية ويتحدث الأغلبية العربية بجانب لهجات محلية والأمازيغية والترقية، ومع ذلك حافظت كل قبيلة على تراثها الثقافي وعاداتها وتقاليدها ولغتها مما أدى إلى تباين في التركيبة السكانية والعادات حيث أسهم هذا التنوع القبلي في تعزيز شعور السكان بالتباين بينهم وهذا الأمر الذي إستغله نظام معمر القذافي لتعزيز سيطرته وضمان استمراره في الحكم لأطول مده ممكنة.[1]

ومنذ سقوط نظام معمر القذافي في عام 2011، تعيش ليبيا أزمة عميقة أدت إلى إنهيار النظام السياسي القائم مما جعلها تعاني حاله إنقسام شديد وتدهور في مؤسسات الدولة حيث إنقسمت البلاد إلى فصائل متنازعة تتصارع على السلطة وشكلت حكومتان متنافستان، الأولى حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا برئاسة فايز السراج وتتخذ من العاصمة طرابلس مقرا لها والثانية بقياده عبد الله الثني في مدينه البيضاء والمدعومة من البرلمان المنتخب عام 2014 بالإضافة إلى دعم اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي ساندته كل من مصر والإمارات وسيطر على معظم مناطق الشرق الليبي بما في ذلك نحو 90% من حقول النفط.[2]

وقد إستغلت روسيا في بداية الأزمة علاقتها بجميع الأطراف لبناء شبكة نفوذ داخل المشهد الليبي لخدمه مصالحها حتى في دعمها لحفتر، ولا تقتصر موسكو على التواصل معه شخصيا رغم محاولته الهيمنة

[1] بعيو لعلي، مرجع سابق، ص 246.

[2] قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سابق، ص 53.

على التمثيل السياسي والعلاقات الخارجية لشرق ليبيا وحكومته التابعة له.[1] وقد إنحازت حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بالإعتراف الدولي إلى التشكيلات التي أطلقت عملية فجر ليبيا في مايو 2014 كرد فعل مباشر على عمليه الكرامة التي قادها الخليفة حفتر آنذاك، ومن بين تشكيلات غرف عمليات فجر ليبيا توجد ما يعرف بالدروع وهي قوات نظامية تابعة للجيش الليبي الذي تم تشكيله وتدريبه بعد سقوط نظام معمر القذافي، إضافة إلى كتائب ثوار مصراته وثوار الزاوية، إلى جانب ذلك تحقق قوات حفتر حماية طرابلس مع حكومة الوفاق الوطني وهي قوات تأسست في ديسمبر 2018 بعد أن شن اللواء السابع هجوما على طرابلس تتألف هذه القوى من فصائل منها: كتيبه ثوار طرابلس ولواء النواصي، وقوه الدرع والتدخل المشتركة، وكتيبة تاجوراء والكتيبة 92 مشاة والكتيبة 155 مشاة وكتيبة يوسف اليوني، وتعد قوات الدرع الخاصة التابعة لحكومة الوفاق الوطني والكتيبة 301 التابعة لرئاسة الأركان في الحكومة القوة الضاربة التي كان لها دور حاسم في صد هجوم حفتر على طرابلس، بفضل الدعم الواسع من عدة دول تمكنت حكومة الوفاق من السيطرة على أجزاء واسعة من ليبيا كما أنها تمتلك الشرعية وحق تمثيل ليبيا على الصعيد الخارجي.[2]

وإنحاز التيار السلفي المدخلي إلى حفتر بسبب خلافاته الفكرية مع الأطراف الإسلامية الأخرى التي أيدت حكومة الوفاق الوطني مثل: حزب العدالة والبناء، وتتلقى قوات الخليفة حفتر دعما متعدد الجوانب من مصر والإمارات وروسيا ودول أخرى، بينما تحظى حكومة الوفاق بدعم سياسي من الأمم المتحدة ودول عديدة بما فيها الولايات المتحدة وتركيا وقطر ودول الإتحاد الأوروبي، وفي بيان صادر عن وزيره الخارجية الأمريكية "مورغان أورناغوس" بتاريخ 25 ديسمبر 2019 أعربت عن قلقها إزاء تهديدات قوات حفتر باستخدام القوه الجوية والميزانية التي توفرها الدول الداعمة لاستهداف مدينه مصراته، ووفقا لخبراء غربيين فإنّ مشاركة1400 عنصر من المرتزقة الروس العاملين في شركه فاغنر المتخصصة في الأمن والحماية العسكرية الخاصة إلى جانب قوات حفتر ساهمت في تغيير موازين القوى لصالح هذه القوات التي تتقدم نحو أطراف العاصمة طرابلس.

ومما سبق نستنتج أن حكومة الوفاق الوطني والجيش الليبي بقياده فائز السراج تدعو الى حل النزاع بالطرق السلمية عبر الوساطة الدولية وهو ما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وخاصة المادة 33 التي تؤكد

[1] يوسف لطفي، مرجع سابق، ص 27.

[2] بعيو لعلي، مرجع سابق، ص 252-254.

على تسويه النزاعات بالوسائل السلمية كالمفاوضات والوساطة والتوفيق والطرق القضائية، على عكس الجنرال خليفة حفتر الذي رفض التفاوض ولجأ إلى الحل العسكري مستعينا بشركة فاغنر الروسية.[1]

وفي الجنوب الليبي، تأثرت المنطقة بالتحديات الأمنية التي شهدتها البلاد مما زاد من حدة المعاناة التي تعانيها هذه المنطقة، ومن أبرز التحديات التي يواجهها الجنوب إنقطاع إيرادات محلية خاصة في القطاع الأمني وإدارة البلديات بالإضافة إلى صراعات الهوية وأصالة الإنتماء والجنسية، وتشمل الإرث الذي خلفته السياسات التي إعتمدها معمر القذافي وتفضيله الأشخاص المنتمين إلى بعض القواعد القبلية لتجنيدهم في أجهزه الأمنية على حساب الآخرين.[2] إضافة إلى ذلك النظرة الخاطئة للمنطقة الجنوبية التي تقوم على إفتراض وجود صراع بين القبائل خاصة الطوارق الذين كانوا يعانون من التهميش طوال فتره حكم الراحل معمر القذافي، حيث عاشت مناطقهم في الجنوب أوضاعا متردية وتخلفا شديدا رغم وجود النفط في محيطهم،كما أن قبيلة التبو عانت من العزلة والإقصاء من قبل نظام القذافي الذي إستبعدهم من مشروعه السياسي وإستخدمهم كأداة في صراعه مع تشاد بل وحرمهم من الجنسية بعد خلافه مع تشاد ومنعهم من الحصول على وظائف أو السفر.[3]

أما من جانب أزمة الإنتخابات فعقب سقوط نظام معمر القذافي الذي حكم البلاد لأزيد من أربعة عقود، جرت في ليبيا في صيف 2012 إنتخابات لإختيار 200 عضو في المؤتمر الوطني العام قبل تنظيم إنتخابات بلدية في خريف 2013، وفي عام 2014 عقدت ليبيا إنتخابات برلمانية لم تشهد مشاركة واسعة نتيجة لتفشي العنف آنذاك، ومع بداية عام 2021 تطلع الليبيون إلى إجراء إنتخابات برلمانيه ورئاسية عقدوا عليها الآمال لوضع حد للإنقسامات إلا أن العملية الإنتخابية تأجلت أكثر من مرة بسبب الخلافات العميقة بين القادة المحليين ومنذ ذلك الحين يسعى المجتمع الدولي والأطراف المتنازعة إلى التوصل لاتفاق يفضي الى وضع خارطة الطريق لتنظيم إنتخابات جديدة.[4]

فقد مرت ليبيا بعدة مراحل إنتقالية إتسم جميعها بضعف البناء والأداء المؤسسي، ويمكن لمتابع الشأن الليبي أن يلاحظ هذا الضعف بداية من المجلس الوطني الإنتقالي والتنفيذي مرورا بالمؤتمر الوطني

---

[1] فوزي خلف الله، وآخر، خصخصة الحرب في ليبيا دراسة كنموذج شركة فاغنر الروسية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 2، جامعة معسكر، 2022، ص 539، ص 540.

[2] قادة بن عبد الله عائشة، المرجع السابق، ص54.

[3] المرجع نفسه، ص54.

[4] أمال مجمدة، انتخابات ليبيا العامة، الحرة، واشنطن، 15 افريل2025، على الساعة18:30، على الرابط: http://www.alhurra.com.

العام والحكومة الإنتقالية إلى مجلس النواب والحكومة المؤقتة وحكومة الإنقاذ وحكومة الوفاق حيث مثلت المرحلة الأخيرة حاله من الإنقسام السياسي والمؤسسي الحاد وعدم قدره المؤسسات القائمة على القيام بوظائفها في قياده الدولة[1] .

فإلى جانب التدخل الدّولي المتمثل في التدخل العسكري من قبل حلف شمال الأطلسي الذي زاد من حدّة الإنقسام الداخلي في البلاد والتدخلات المختلفة للدول الإقليمية والذي أدى إلى زيادة تعقيد عملية الإنتقال الديمقراطي في ليبيا إلى وقتنا الحاضر، ناهيك عن ظهور مؤشرات توضح وجود جماعات إسلاميه متطرفة تحمل رؤيتها الخاصة عن عملية بناء الدولة وكان من أول مؤشرات وجود تلك الجماعات إغتيال اللواء عبد الفتاح يونس رئيس أركان الجيش الليبي للمعارضة مما جعل أنصار الشريعة تعمل بشكل علني في بعض من مناطق البلاد خاصة في بنغازي حيث حاولت السيطرة على أغلب مواقع المدينة وهو ما منع أي محاولة من شأنها إعادة بناء مؤسسات الدولة الرسمية خاصة الجيش والشرطة.[2]

في جانفي 2012، صدر قانون الإنتخابات عن المجلس الإنتقالي، وتم تنظيم أول إنتخابات برلمانية منذ عقود في 7 جويلية 2012، مما أسفر عن إنتخاب المؤتمر الوطني العام لقيادة المرحلة الإنتقالية الثانية. غير أن خلافات سياسية وأيديولوجية سرعان ما ظهرت داخل المؤتمر، خاصة بين جماعة الإخوان المسلمين، والجماعات المقاتلة، والتحالفات المدنية، ما أدى إلى إنشاء ميليشيات مسلحة وتزايد نشاط الجماعات المتطرفة كأنصار الشريعة وتنظيم القاعدة وداعش، التي شنت هجمات على المقرات الأمنية.

في 25 جوان 2014، جرت انتخابات جديدة أفرزت مجلس النواب، الذي واجه رفضًا من المؤتمر الوطني للاعتراف بشرعيته، مما أدى إلى أزمة سياسية واقتصادية عطّلت مؤسسات الدولة وهددت السيادة والوحدة الوطنية.

الخريطة رقم 02: ليبيا المنقسمة تتنافس على تركة القذافي

وتظهر الخريطة الانقسام الحاد في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، حيث تتنافس قوى محلية ودولية على السيطرة

[1] أحمد الزروق الرشيد وعبد الكريم مسعود آدبيتش، إشكالية التدخل الروسي في ليبيا :تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016،مجلة مدار سياسية، قسم العلوم السياسية،كلية الإقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، ديسمبر2017،ص 96.

[2] المرجع نفسه.

والنفوذ، تنقسم البلاد بين حكومة الوحدة الوطنية في الغرب، ومقرها طرابلس، والمدعومة من تركيا ومرتزقة سوريين وبين قوات "الجيش الوطني الليبي" بقيادة خليفة حفتر في الشرق، والمدعومة من روسيا عبر مجموعة فاغنر. وتبرز الخريطة تنوع القوى المسلحة في طرابلس، مثل مجموعة غنيوة المسلحة، وقوات الردع الخاصة، واللواء 444، وكلها تتقاسم السيطرة على العاصمة. كما تسلط الضوء على صعود عائلة حفتر في الشرق، حيث يظهر أبناؤه في مناصب عسكرية مؤثرة. ويعكس هذا المشهد انقساما واسعا في البلاد، مع تدخلات خارجية عمقت الأزمة وأعاقت مسار الاستقرار.

المطلب الثاني: التداعيات الأمنية

تميّز الجيش الليبي ما قبل إنتفاضة فبراير 2011 بمتوسط تسليح وأداء جيد تسانده تشكيلات شبه نظامية عديدة من الحرس الثوري والحرس الجمهوري وتشكيلات نظاميه أمنية خاصة ترتبط بالنظام مباشرة وتنتشر في أغلب مناطق البلاد، مع بداية تصاعد الإحتجاجات حدثت إنقسامات في صفوف الجيش خلقت خلافا في وسط تشكيلاته العسكرية الموالية التي خاضت حربا غير متكافئة دفاعا عن إستمرارية النظام لمده تزيد عن ستة أشهر مقابل معارضة مدعومة من حلف شمال الأطلسي مما أدى إلى إنهيار الدولة وتفكيك أجهزتها العسكرية والأمنية.[1]

وبإنتهاء الحرب دخلت البلاد في مرحله إنتقالية أصبح فيها الإنقسام والولاء للنظام السابق مصير أغلب أفراد الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية من الضباط، بإستثناء من إنشق عن النظام وحارب في صفوف المعارضة، وفي ذات الوقت فتح المجال أمام تشكيل مليشيات مسلحة خارج الإطار القانوني للمؤسسة العسكرية مدعومة من أطراف محلية ودولية بهدف تعطيل عملية الإنتقال الديمقراطي في البلاد، ومن الجدير بالذكر أن عدد الأفراد الذين إنضموا إلى الميلشيات المسلحة فاق بكثير عدد أفراد الجيش النظامي حيث بلغ عدد المنضمين إلى هذه الميليشيات نحو 350,000 وهو ما يتجاوز عدد أفراد الشرطة قبل إنتفاضة فبراير 2011 بكثير، بالإضافة إلى ذلك واجهت عملية بناء الجيش الليبي عقبات تتعلق بصعوبة تنفيذ الحظر المفروض من مجلس الأمن على إستيراد الأسلحة للمنظمات المتطرفة بالحصول على الدعم والسلاح بمساعده أطراف داخليه وخارجية كما تشير بعض الأدلة إلى أن تدخل بعض الجهات في دمج الميليشيات في الجيش والشرطة يعود لإعتبارات إيديولوجية وإرتباطات سياسية حيث

[1] المرجع نفسه، ص99.

مثلت هذه الإرتباطات معضلة رئيسية في بناء الجيش خلال أعمال المؤتمر الوطني العام [1].ومن جهة أخرى يعتبر عقيل عبد الكريم أن أي صدام محتمل بين هذه القوات والجيش الأمريكي أو قوات حلف الناتو سيلقي بضلاله على دول الإقليم من بينها الجزائر وتونس.[2]

وتتمثل أيضا التداعيات الأمنية في الفشل في السيطرة على المنافذ الحدودية أي أن ليبيا تشترك في حدود بريه تمتد نحو 4300 كلم مع ست دول إفريقية وهي: تونس، الجزائر، والنيجر وتشاد والسودان ومصر، وتتميز هذه الحدود بوجود تضاريس طبيعية متصلة وحواجز جغرافية مما يجعل عملية ضبطها ومراقبتها واحدة من أكبر التحديات التي تواجه البلاد .كانت المنافذ الحدودية تاريخيا خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية حيث تعتمد إدارتها على قدرة وسيطرة بعض القبائل في تلك المناطق خاصة في قضايا التهريب والحركة غير الشرعية لكن بعد انتفاضة فبراير 2011، وبسبب عجز الدولة أصبحت معظم الحدود الجنوبية خارجة عن سيطرة السلطات بشكل أو بآخر كما تم إستغلال هذه الحدود المفتوحة من قبل أطراف متعددة كمصدر للتمويل عبر استغلال تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتهريب السلاح وانتشار عصابات الجريمة المنظمة بشكل غير مسبوق[3].

ومع ذلك إستمرت أزمة رئاسة أركان الجيش الوطني الليبي حيث تواجه قيادة 34 كتيبة ولواء خلافات عميقة، وفي ظل تداعيات الأزمة التي أثرت على بناء قوه ليبية موحدة قال الشيخي: "إنّ بناء جيش بدماء جديدة يأخذ وقتا وأنه من ضمن خططهم إستيعاب الثوار والجنود."[4] وكذلك من التداعيات الأمنية ظهور التنظيمات والميلشيات المسلحة وإستخدامها للعنف والمتمثلة في:

أ- الميلشيات الإسلامية المتطرفة ومأزق السلطة المدنية إذ اجتذبت الأوضاع في ليبيا منذ 2011 الإرهابيين من كل مكان للتدريب في معسكرات تنشئها وظهرت جماعات إرهابية أبرزها جماعة أنصار الشريعة التي سيطرت على مدن مثل بنغازي ودرنا وسرت مستغلة الفراغ الأمني وحاجة الناس للحماية، وإستخدمت الجماعة شعار تنظيم القاعدة لكن تورطها في هجمات مثل السفارة الأمريكية عام 2012 جعل مجلس الأمن الدولي يدرجها على قوائم الإرهاب، ولاحقا

[1] المرجع نفسه، ص 100.

[2] زيد الزايدي، بعدما حدث في ليبيا، موقع حرة، 10 فبراير 2025، تونس، 16:00، على الرابط: http://www.alhorra.com

[3] المرجع السابق، الصفحة السابقة.

[4] الموقع الالكتروني : http://www.aljazeera.net، 2025/05/07، على الساعة: 20:15.

إنضم بعض أعضائها لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي توسع في ليبيا بين 2013 و2014 مستغلا ضعف الميليشيات والصراعات والسيطرة على مدن مثل درنة وسرت خاصة بعد إنشقاقات داخل أنصار الشريعة ورفض السكان للميليشيات التابعة لمصراته في سرت.[1]

وعلى الرغم من إختفاء وطرد خلايا تنظيم الدولة الإسلامية ومقاتليه من سرت، درنة وبنغازي ومصراته عام 2016 إلاّ أن بوادر النشاط عادت للظهور في مناطق أخرى كما تشير بعض التقارير إلى محاولة هذا التنظيم لإعادة توحيد صفوفه في معسكرات صغيرة على غرار تلك التي قصفتها الولايات المتحدة الأمريكية في 18 جانفي 2017 مستخدمة الإتجار بالبشر والتهريب عبر الحدود كمصدر أساسي من مصادر التمويل.

ب- المليشيات القبلية والمطالب الجهوية أي تلك التي برزت في شكل واضح في خضم أحداث فبراير 2011 حيث شهد المجتمع الليبي نوعا من الإنقسام على أسس قبليه وجهوية نتيجة لإستغلالها سياسيا في الصراع الذي دار بين النظام السياسي القائم والمعارضة المسلحة المدعومة من قبل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما تم الترويج لها من قبل بعض النخب السياسية المعارضة وبسببها دخلت البلاد مرحلة خطيرة من التفتت وما إن إنتهى الصراع، وما ترتبت عليه من إنهيار الدولة وتفكك جهازها الأمني حتى برزت على إثر ذلك ميليشيات جهوية وقبلية متوافقة مع الإنقسامات القبلية السائدة في المجتمع أبرزها ميليشيات تنتمي إلى مصراته والزنتان وميليشيات أخرى كان يقودها إبراهيم الجدران تحت مسمى حراسة المنشآت النفطية حيث أعلن الأخير عن تشكيل جيش وحكومة موازية في إقليم برقه وقامت هذه الحكومة بمحاولة تصدير النفط خارج سلطة الدولة المركزية في طرابلس في 26 مارس 2014 مما أثار ردود فعل داخلية وخارجية خشيه إنقسام البلاد وتفككها.[2]

المطلب الثالث: التداعيات الإقتصادية والإجتماعية

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة التداعيات الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن نهب الموارد، حيث يعد الإستغلال غير العادي للثروات الطبيعية أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم الفقر وتراجع التنمية المستدامة في ليبيا، كما أن إنعدام الاستقرار الإجتماعي يضعف التماسك المجتمعي ويزيد من حدة الصراعات مما يعيق تحقيق العدالة والنمو الاقتصادي الشامل.

[1] أحمد الزروق الرشيد وعبد الكريم مسعود آدبيتش، المرجع السابق، ص ص. 101-102.

[2] المرجع نفسه، ص 103.

لقد شهد الإقتصاد الليبي خلال السنوات الماضية مشاكل كثيرة تمثلت في التراجع في الإنتاج النفطي وصادراته اليومية حيث بلغ حجم الإقتصاد الليبي في عام 2010 نحو 80 مليار دولار وهو يعتمد على قطاع النفط فقط، بالإضافة إلى التحول الإشتراكي الذي أدى أيضا إلى تراكم العديد من المشاكل الإقتصادية أوصلت النشاط الإقتصادي إلى حالة من الشلل كان لها أكبر أثر على تدني مستويات المعيشة لدى شريحة واسعة من الليبيين إرتبطت بشكل مباشر بتحول غالبية السكان إلى عبء على الدولة من خلال إرتباط مصدر رزقهم بالمرتبات والمعاشات التي تصرف من الخزانة العامة أو عن طريق الشركات التابعة للقطاع العام والتي فشلت في النجاح وفق المعايير الإقتصادية المعروفة.[1]

وبالرغم من التحولات التي يشهدها الإقتصاد الليبي خلال الأعوام الخمس الماضية إلا أن النشاط الإقتصادي لا يزال ضيق جدا ولا زال هناك العديد من القيود على حركه رؤوس الأموال والسلع كما أن الأوضاع المعيشية لمعظم الليبيين كانت تعتمد على دعم أسعار عدد من السلع الغذائية الأساسية حيث تباع للمواطنين بأقل من سعر التكلفة ويتم أيضا دعم أسعار الوقود والكهرباء كما أن الخدمات التعليم والصحة تقدّم مجانا.[2]

ومن جهة أخرى ، أنتج الشغل الدولي في ليبيا وما صاحبه من حرب وقتال بين الليبيين بدعم من أطراف دولية عديدة تدفعها مصالح متضاربة تداعيات قضت على الإقتصاد الوطني الهش الذي يساهم فيه النفط والغاز بنسبة كبيرة تشير إلى أكثر من 70% من الناتج المحلي وما يزيد على 95 % من إجمالي الصادرات وما يقارب 90% من الإيرادات الحكومية وتعرض بذلك إقتصاد البلاد لمخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى جانب تعزيز عمليه الإنتاج والتصدير نتيجه لعدم الإستقرار والقروض التي عمت معظم مناطق البلاد بشكل غير مسبوق فمن بين هذه التداعيات نذكر ما يلي:

أ- تآكل البنية التحتية لإستخراج النفط والغاز ورأس المال الإنتاجي حيث إمتد ذلك إلى الحقول والخزانات والمنشآت النفطية والموانئ والطرق والشبكات الكهربائية وخدماتها، وتعطيل الكثير من المنشآت الصناعية والإنتاجية والزراعية.

ب- مغادرة أعداد كبيرة من العمالة الوافدة وتأثير ذلك على مستوى ونوعية الأنشطة الإقتصادية غير النفطية بإعتبار أن هذه العمالة عنصر أساسي في هذه الأنشطة، الى جانب نزوح أعداد كبيرة من الليبيين داخل البلاد وخارجها.

---

[1] الموقع الالكتروني: تاريخ التصفيح:2025/05/10، على الساعة 21:15،على الرابط:http://ar.wikipedia.com

[2] المرجع نفسه.

جـ- توقف معظم مرافق الإنتاج عن العمل مما أدى إلى تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي حيث إنخفض النمو الحقيقي من معدلات مرتفعه بلغت 47.7% في عام 2014 ، نتج بشكل أساسي انخفاض حاد في إنتاج النفط الذي سجل 960. 4000 برميل يوميا في العام نفسه كما امتد هذا التأثير إلى القطاعات غير النفطية التي شهدت بدورها تراجعا حادا في معدلات نموها بلغ 25.8% في نفس العام.[1]

إلى جانب هذا يركز التدخل الإقتصادي الروسي في ليبيا على تأمين فرص الإستثمار طويلة الأجل إلى جانب تعزيز ولاء حفتر كعميل مخلص، بينما يستفيد حفتر من الدعم المالي الروسي على المدى القصير ،وتهدف روسيا على المدى البعيد إلى السيطرة على الموارد الليبية وإحياء الصفقات التجارية التي كانت قائمة في عهد القذافي، كما ذكر سابقا تتراوح الأنشطة الإقتصادية الروسية بين المشكوك في قانونيتها وتلك غير المشروعة تماما، ومن جهة أخرى أبرمت شركات روسية عدة صفقات في قطاع الطاقة بدرجات متفاوتة من النجاح مع خروج شركة واحدة على الأقل من السوق إشتملت الدعم الروسي غير المشروع لحفتر دفعات نقدية مزيفة وربما مصادر تمويل أخرى، كما سيطرت مجموعة فاغنر على حقل السدر النفطي الليبي في أغسطس 2020 من خلال قوه السلاح واستولت روسيا فعليا على المركز المهيمن في قطاع الطاقة الليبي.[2]

إضافة الى التداعيات المذكورة سابقا فهناك تداعيات أخرى تتمثل في الإرتفاع الحاد في معدل التضخم الذي إتخذ منحى تصاعديا خلال الفترة 2010- 2017 حيث سجل معدل 2.4% عام 2010 وليرتفع الى 15.9% عام 2011 ثم بلغ 25.9% عام 2016 مسجلا أعلى مستوى له في الربع الثالث من عام 2017 حيث وصل الى 26.3% ويعزى ذلك الى تراجع الأمور الحقيقية وضعف القدرة الشرائية للدينار الليبي مما أدى إلى تدهور مستويات المعيشة للمواطنين خاصة أصحاب الدخول الثابتة والعاملين في القطاعات التقاعدية والأساسية مع ارتفاع معدلات البطالة حتى وصلت إلى 19% أي 358,300 فرد عام 2012 وهو معدل مرتفع بكل المقاييس خاصة بين الشباب الذين بلغت معدلاتهم بين 51.2% للفئة العمرية من 15 - 24 و 27.3% للفئة العمرية 25-34 عام 2012م، وهو العام الذي سجل أعلى ميزانية في تاريخ ليبيا منذ ذلك الحين فإنه من المتوقع تزايد هذه

[1] المرجع نفسه، ص106.

[2] فريد عيدة، المرجع السابق، ص ص. 293-297.

المعدلات تبعا لتراجع النشاط الإقتصادي إضافة إلى تدهور الأوضاع التجارية الخارجية في الإقتصاد الليبي وإستمرار حاله العجز في الميزان في ميزان المدفوعات ولعدد من السنوات مع تفاقم أزمة نقص السيولة المحلية التي يعاني منها الإقتصاد الليبي.[1]

أما التداعيات الاجتماعية فتتمثل في النقاط التالية:

أ- إنتشار عصابات منظمة تقوم بالسلب والنهب والخطف لغرض الإتجار أوالحصول على المال مع إنتشار القتل والتعامل خارج القانون مما أدى الى فقدان المواطن الليبي للأمان وسيادة الخوف في مختلف مناطق البلاد.

ب- خلل في منظومة القيم وتراجع القيم الدينية والإجتماعية لصالح القيم الإقتصادية بسبب إنتشار العنف بجميع أشكاله الجسدية والنفسية مما زاد من حدة الإنقسام الإجتماعي على مستوى المجتمع والأسرة.

ج- إنتشار المخدرات والإدمان والأمراض الفتاكة بين الشباب كإحدى نتائج الصراعات والحروب حيث يتعرض الشباب لظروف قاسية يصعب تحملها مع عجز الدولة عن حماية حدودها وضبط حركة التهريب مما ساهم في تفاقم هذه المشكلة إضافة إلى ظهور شرائح إجتماعية مستحدثة في المجتمع الليبي مثل ضحايا الحرب والأرامل والأيتام والعاطلين عن العمل بسبب الهجرة أو النزوح.[2] ومن جهة أخرى يروج المسئولون الروس بإنتظام لفكرة أن الفوضى في ليبيا وعدم الإستقرار نتجت عن تدخل الناتو عام 2011 الذي سببته التدخلات الأمريكية والغربية.[3]

المطلب الرابع: التّداعيات على الأمن الإقليمي وتوسع النفوذ الخارجي في المنطقة

سنتناول في هذا المطلب التداعيات الخطيرة لوجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على الأمن الإقليمي بسبب توسع النفوذ الخارجي الذي يزيد من حدة التوترات ويضعف الاستقرار وسوف نسلط الضوء في هذا المطلب على إثر تنافس القوى والصراع الموجود في ليبيا.

من المصالح السياسية التي تسعى موسكو إليها تجديد علاقتها في المنطقة وتعزيز تأثيرها السياسي لتمكن نفسها من منافسة أمريكا والصّين والقوى الأخرى، ويعد الجانب السياسي من العوامل الرئيسية التي دفعت روسيا إلى تعزيز علاقتها مع القارة السمراء، وتحاول موسكو أن تلعب دور الوساطة بين

[1] أحمد الزروق الرشيد وعبد الكريم مسعود آدبيتش، المرجع السابق، ص 107.

[2] المرجع نفسه، ص 108.

[3] فريد عيدة، المرجع السابق، ص 295.

الأطراف المتصارعة في إفريقيا الوسطى لتحقيق السلام والدافع وراء ذلك هو ثورات إفريقيا الوسطى المعدنية مثل ألماس، اليورانيوم، الذهب، الغاز والنفط.

أما المصالح الإقتصادية فتتمثل في مجالات التعاون الإقتصادي بين روسيا والدول الإفريقية في مجال الطاقة والصناعة النفطية، حيث أنّ روسيا لها إستثمارات كبيرة جدا في إفريقيا على غرار حقول الذهب في جنوب إفريقيا التي جلبت حوالي 1.12 مليار دولار سنه 2004 فضلا عن إستثماراتها في مجال الفحم في ساحة العاج وغانا.[1]

أما المصالح العسكرية، فتتمثل في أن روسيا تستخدم العلاقات العسكرية مدخلا للعلاقات السياسية، إذا تهدف إلى أن تكون مصدرا أساسيا للأسلحة الروسية في إفريقيا وإستنادا للمعلومات الموثقة الصادرة من مركز ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي قدرت عائدات صادرات روسيا من الأسلحة للبلدان الإفريقية بنسبه 13% من إجمالي صادرات السلاح الروسية للعالم الخارجي خلال عام 2017 وما يعزز ذلك كون الجزائر تشتري نسبة لا تقل عن 80% من مبيعات السلاح الروسي للدول الإفريقية سنويا ويمكن القول أن القيادة الروسية تسعى من وراء تعزيز نفوذها في إفريقيا الى فرض نفسها على الساحة الإقليمية وبناء شوكة في ظهر حلف الشمال الأطلنطي جنوبا.[2]

صراع القوى الدولية في ليبيا:

أ- **الو.م.أ:** إتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بالعمل على تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط من خلال ثنائية الهيمنة والنفوذ على مصادر النفط والحفاظ على أمن إسرائيل، وبسبب ما حدث ومازال يحدث في المنطقة العربية من إنتفاضات شعبية وما نتج عنها من تداعيات، أصبح ليس بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية الإستثمار في دعم الأنظمة المخالفة للقيم الديمقراطية على حساب مطالب الشعوب التي تنادي بالحرية والديمقراطية وتحسين الأوضاع المعيشية. ولقد تميز الموقف الأمريكي بالحذر وعدم الإندفاع إتجاه الأحداث في ليبيا وذلك بسبب العواقب التي نتجت عن تدخلاتها السابقة في أفغانستان والعراق والصومال، هناك ثلاث عوامل رئيسيه توجه السياسة الأمريكية الأول هو رغبة الشركات النفطية الأمريكية في السيطرة على موارد النفط الليبي الذي يتميز بجودته في أسواق الإستهلاك في أوروبا وأمريكا مع أمان طرق نقله أما العامل الثاني فهو تحفظ وزاره الدفاع الأمريكية (pentagon) التي

[1] ب.د.م. المصالح الروسية في إفريقيا قراءات وتوقعات مستقبلية، ورقة بحثية مقدمة لمركز سمت للدراسات، 16 سبتمبر 2019.

[2] المرجع نفسه.

رفضت التّورط في حرب جديدة حتى لو كانت لمصلحة شركات النفط خشية التكرار سيناريوهات العراق بينما تمثل الموقف الثالث في موقف أعضاء من الإدارة الأمريكية أمثال سوزان رايس (Susan Rice) وهلاري كلينتون (Hillary Clinton) حيث أكدت هذه الأخيرة دعمها لمشاركه أمريكا في ليبيا وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك بأنها معنية أساسا بالجزء الأكبر من أي عمل عسكري في ليبيا وذلك للحفاظ على موقفها القيادي في العالم ولا يقتصر ذلك على دعم مصالح حلفائها في غرب أوروبا، وكما ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربات عسكرية حاسمة ضد دفاعات الجيش الليبي الجوية لها ودعمت قوة حلفائها بالدخان الذكية وتحملت مسؤولية تزويد الطائرات المشاركة في الحملة بالوقود الى جانب التقديم الدعم اللوجيسي للدولة التي تعود للحلف [1].

ب- **فرنسا** : لقد سارعت فرنسا منذ البداية إلى الإعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي في بنغازي إلى جانب دفع غيرها من دول العالم للإعتراف به لما سارعت إلى تعزيز موقفها في ليبيا، ويفسر هذا الإصرار من قبلها في الرغبة في الحصول على حصتها من الإستثمارات النفطية في ليبيا خاصة بعد أن حاولت ليبيا إعادة النظر في عقوده التي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات والتي أبرمت بين ليبيا وفرنسا خلال زيارة العقيد معمر القذافي إلى فرنسا عام 2008 م وكذلك للتخلص من منافس قوي لسياستها في دول الساحل والصحراء وغرب إفريقيا وحماية مصالحها الإقتصادية في تلك المناطق، بالإضافة إلى ذلك جاءت هذه الخطوة ردا على الإنتقادات التي وجهت لفرنسا كقوة رائدة في منطقه شمال إفريقيا خاصة وأنها تعتبر المنطقة ذات أهميه حيوية لأسباب إستراتيجية وهكذا يبدو موقف فرنسا الداعم للمشاركة الفعالة في دفع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتنفيذ القرارات المتعلقة بالأزمة الليبية خاصة قرارات سنه 1973 وسنه 2011 إلى جانب دورها في قيام القوات الجوية الفرنسية في تنفيذ ضربات جوية على القوات المسلحة الليبية التي كانت تحاصر مدينه بنغازي في 15 مارس 2011.[2]

[1] أحمد الزروق الرشيد وعبد الكريم مسعود آدبيتش، المرجع السابق، ص 89.

[2] موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن، بتاريخ2025/04/23، على الساعة16:00، على الرابط: http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid.

ت- **بريطانيا:** لها نفوذ تقليدي في ليبيا خلال العهد الملكي حيث قدمت الدعم للدولة الليبية وساعدت في إنهاء الوجود الإستعماري، إلا أن العلاقات توترت بعد ثورة سبتمبر 1969 مما أفقد بريطانيا جزءا من نفوذها الإقتصادي والسياسي ومع إندلا ع إنتفاضة فبراير 2011 رأت بريطانيا فرصة لتعزيز موقفها من خلال دعم المعارضة الليبية في الخارج، كما حاولت اللحاق بالركب الدولي إتجاه ليبيا لإعادة موقع سياستها متأثرة بالموقف الفرنسي ومبادئ الإستثمارات الشفافة والمشاريع البيئية الكبرى، وسارعت بالإعتراف بالتمثيل الوظيفي مبكرا ودعمت الحل الدولي من خلال المشاركة الفعالة في إصدار قرار مجلس الأمن رقم 1970 كما قدمت دعما ماديا ولوجيستيا للتمثيل الوظيفي لما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن وأفرجت عن أصول بنكية كانت خاضعة للعقوبات بالإضافة إلى ذلك سلمت 1.86 مليار دينار من العلاوات التربوية لمساعدة إحتياجاتهم الأساسية.[1]

ث- **إيطاليا:** تربطها علاقات إقتصادية وثيقة مع ليبيا رغم بعض التقلبات في العلاقات بين البلدين، فقد إستمر موقفهما بالتحفظ في بداية الإنتفاضة الليبية وذلك لعدة أسباب من أبرزها علاقات الجوار الجغرافي والروابط الإقتصادية التي تفرض نفسها على طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين فرغم المزاجية التي كان يعامل بها النظام الليبي السابق من قبل إيطاليا وعوامل الظهور التي كانت دائما ما تبرز النضال والدفاع عن حقوق الليبيين في المطالبة بالتعويض عن فتره الإحتلال الإيطالي، إلا أن إيطاليا وجدت نفسها في النهاية مضطرة للحفاظ على مصالحها الإقتصادية في ليبيا التي تتعدى مطالب معمر القذافي الشخصية، فبقيت العلاقات الليبية الإيطالية محافظه على أهميتها. ولقد إستمر الموقف الإيطالي بالتحفظ لعدة إعتبارات من أبرزها حساسية الإرث الإستعماري، والروابط الإقتصادية الإيطالية في ليبيا فهي شريك رسمي في مجالات النفط والغاز، إضافة إلى ذلك فقد تم التوقيع على معاهدة الصداقة الليبية الإيطالية في عام 2008 وساهمت في توطيد علاقات التعاون بين البلدين ومنحت إيطاليا مكانة تفضيلية عن غيرها من الدول كما أظهر معمر القذافي في تهديداته بأنه سيفتح أبواب أوروبا أمام تدفق المهاجرين غير الشرعيين في حاله إنضمامها للإنتفاضة مما

[1] أحمد الزروق الرشيد وعبد الكريم مسعود آدبيتش، المرجع السابق، ص 92.

جعل إيطاليا أكثر المتضررين من ذلك ورغم هذه العوامل تأثر الموقف الإيطالي بتشجيع من بعض الدول[1].

ج- **ألمانيا:** كانت إستجابتها على ما جرى من أحداث في ليبيا بطيئة نسبيا فرغم معارضتها للتدخل الدولي بسبب موقف العنف الذي مارسه نظام القذافي في مواجهة معارضيه ودعوتها إلى حماية المدنيين الليبيين، إلا أن إختلاف الموقف الألماني عن الفرنسي يكمن في كون الأخير حاول إستغلال الظروف الإنسانية لتحقيق مكاسب ومكانة سياسية وإستراتيجية لفرنسا، التي طالما حلمت بها وظهرت ألمانيا من خلال موقف قرار إمتناعها عن التصويت لصالح مجلس الأمن 1973 لسنه 2011 كطرف دولي مستقل الإرادة والقرار الرافض للخضوع للإتجاه العام القرار العالمي. كما يعكس هذا القرار أيضا توجيهات الرأي العام الألماني بعدم رغبة ألمانيا في إستخدام القوة العسكرية في حل النزاعات الدولية ، وهو ما يميز سياسة ألمانيا في محاولة النأي بنفسها عن إستخدام القوة في العلاقات الدولية[2] .

ح- **روسيا و الصين:** قد إرتبطت روسيا بعلاقات وثيقة وطيدة مع ليبيا في عهد العقيد معمر القذافي متخلية عن التحالف السوفيتي، وإستمرت هذه العلاقات على الرغم من قيام إتفاقية 17 فبراير 2011 التي إنسحبت فيها رسميا من هذا المشهد، قد يفسر ذلك سعيها لحماية صفقات إستثمارية كبرى تتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز ووجود مؤسسات وشركات عملاقة تقدم مليارات الدولارات كإستثمارات، ربما هذا يوضح إستمرار دعم روسيا لليبيا في مواجهة معارضها رغم عدم إعتراضها على قرارات مجلس الأمن المتعلق بالشأن الليبي، حاولت روسيا الموازنة بين مصالحها والظهور كدولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان تبتعد عن دعم الأنظمة الاستبدادية في المنطقة من جهة أخرى هذا ما دفعها للإستجابة للمطالب الدولية بالإبتعاد عن دعم العقيد القذافي، مما جعلها تمتنع عن الإعتراض على قرار مجلس الأمن 1970و 1973 ولعام 2011 رغم عدم إعترافها فعليا بهذين القرارين.

أما بخصوص الصين فقد شكلت الثورات العربية تحديا حقيقيا لسياستها الخارجية في المنطقة، حيث يتعارض دعمها للنظام السابق مع طبيعة تلك الثورات بجهة أخرى ومن المعروف أن الإقتصاد يعتمد أساسا على علاقات متوازنة مع أغلب دول العالم وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن، مما يجعلها

[1] المرجع السابق، الصفحة السابقة.

[2] المرجع نفسه، ص 93.

تتجنب المواقف الحادة التي قد تضر بمصالحها الإقتصادية ولذلك ارتبطت الصين بعلاقات كبيرة مع ليبيا خاصة في مجالات الإتصالات والإسكان حيث استثمرت ما يقارب 20 مليار دولار ويذكر أنه مع بداية الإنتفاضة الليبية كان هناك حوالي 30,000 عامل صيني يعملون في الشركات الصينية المنتشرة في مختلف أنحاء ليبيا ففي البداية إتخذت الصين موقفا محايدا من الصراع لكن مع تغيير موازين القوى لصالح الإنتفاضة سارعت لتغيير موقفها ودعم المجلس الوطني الإنتقالي دون تردد.[1]

خ–قطر: عملت قطر وبكل الوسائل لدعم المعارضة الليبية المسلحة في بيع النفط الليبي الواقع في المناطق خارج سيطرة النظام السياسي السابق، بالإضافة إلى الدعم المعنوي المتمثل في الدور الحيوي الذي قامت به قناة الجزيرة وإدارتها للحرب الإعلامية والدعائية ضد النظام السياسي السابق وبصفه عامه يمكن تفسير المواقف القطرية والسعودية والإماراتية للتأكيد على مصالحها بإعتبارها دولا غير ديمقراطية فقط حاولت هذه الدول التأثير في نتائج هذه الثورات لاحقا مما يخدم مصالحها إلى جانب توزيع الأدوار من خلال الرؤية الأمريكية لحلفائها في قطر والسعودية وغيرها من الدول العربية، ومن هنا إتجهت هذه الدول إلى سياسة تأييد حلفائها الإسلاميين مما يتطابق مع مصالحها ولقد نجحت الدبلوماسية القطرية والإماراتية والسعودية في دفع جامعة الدول العربية بطلب من مجلس الأمن بالتدخل لحماية المدنيين في ليبيا إلى جانب مشاركة السلاح الجوي القطري والإماراتي لاحقا في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم1973 سنه 2011.[2]

خ- **الجزائر** : كان هناك إنسجاما إلى حد كبير مع سياستها وفقا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومتوافقا مع العلاقات والإرث التاريخي الذي يربط بين شعبي البلدين ومع ما قدمه القذافي من دعم مادي ومعنوي خلال حرب التحرير الجزائرية بالإضافة الى البعد الإستراتيجي لدول المغرب العربي والإستقطاب بين هذه الدول وفي بعض القضايا خاصة قضيه الصحراء الغربية التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية، كذلك تعزى المخاوف الجزائرية إلى حساسيتها من خلال التدخل الأجنبي نظرا لإدراكها هذا التدخل وما قدمه وما من إنتقال المقاتلين المتطرفين الأجانب الى ليبيا ، وهو وضع عانت منه الجزائر

[1] المرجع نفسه، ص 94.

[2] أحمد الزروق الرشيد، (2013)، البعد الدولي لثورة 17 فبراير الليبية في التقرير الإستراتيجي الليبي 2012، طرابلس، هيئة دعم وتشجيع الصحافة، مركز البحوث السياسية والاجتماعية و الاقتصادية، ص 96.

وشكل تأثيرا خلال حقبه التسعينيات القرن الماضي المعروفة بالعشرية السوداء(1991،2002)[1].

د- **تونس ومصر**: لعل قيام الثورات الثلاثة في تونس ومصر وليبيا وما ترتب عنها من إنهيار التحالف في المصالح الذي كان قائما بين القذافي وحسني مبارك وزين العابدين بن علي من أهم عوامل نجاح الإنتفاضة في ليبيا حيث أفقد ذلك العقيد معمر القذافي القدرة على حصار المناطق المناوئة له وإستعادة السيطرة خاصة مناطق برقة في شرق ليبيا التي تحررت من سيطرته خلال شهر فبراير 2011 ، وقد باءت كل جهود النظام السابق بالفشل في إخماد الإحتجاجات وبذلك فإن نجاح الإنتفاضة في تونس ومصر وبالإضافة إلى الدعم الخارجي خاصة الفرنسي مكنا المعارضة المسلحة من الحصول على الدعم اللازم من السلاح والغذاء والأدوية ومستلزمات الطاقة كما سمحت الحدود البرية المصرية بدخول المساعدات المختلفة إلى مناطق الرقه في شرق ليبيا.[2]

ذ- **تركيا**: إنعكست العلاقات مع ليبيا على الموقف التركي الذي أصبح أكثر تحفظا اتجاه تدخل خارجي حيث عرض تركيا العقوبات والتدخل العسكري بقياده فرنسا وحلف الناتو وفضلت المساعدات الإنسانية يعود هذا للموقف إلى المصالح الإقتصادية حيث بلغت تبادل التجاري بين البلدين 9.8 مليار دولار عام 2010 أما على الصعيد السياسي تميزت العلاقات بين البلدين بتأييد ليبيا لتركيا خلال الأزمات مثل تدخل عسكري في قبرص عام 1974 وتعمقت العلاقات في عهد حزب العدالة والتنمية ،حيث دعى الرئيس أردوغان لقمة الرياض العربية عام 2010 لتعزيز السياسة التركية في العالمين العربي والإسلامي حيث ساعد تركيا لتعزيز دورها في شمال إفريقيا على حساب القوه التقليدية مثل فرنسا التي عرضت توسيع النفوذ التركية وعبر وزير الخارجية التركي داوود أوغلو عن هذا التوجه بقوله رفعنا رأسنا في إفريقيا سفارة تركية عليها العلم التركي مؤكدا على أولوية إفريقيا في السياسة الخارجية التركية.[3]

وفي الختام يتضح أن تدخل المجموعة في ليبيا يمثل تحولا في طبيعة التداخلات الدولية، حيث ساهم في تعقيد الوضع الأمني والسياسي إذ إستخدام أدوات غير تقليدية مثل المرتزقة والدعم اللوجيستي،مما زاد الإنقسام الداخلي والنفود الروسي في المنطقة، كما كشفت التجربة عن فشل النظام الدولي في ضبط تدخلات الفواعل

[1] علي عبد اللطيف حميدة، (2013)، ثورة 17 فبراير في السياق الإقليمي والدولي في التقرير الإستراتيجي الليبي 2012، طرابلس، هيئة دعم وتشجيع الصحافة، مركز البحوث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ص 59.

[2] أحمد الزروق الرشيد وعبد الكريم مسعود آدبيتش، المرجع السابق، ص 96.

[3] المرجع نفسه، ص 97.

غير الدولتية رغم المكاسب البسيطة لبعض الأطراف إلا أن هذا التدخل أضعف فرص الحل السياسي، بل وأصبح تهديدا للإستقرار الإقليمي مما يستدعي إعادة تقييم دور الفاعلين الخارجيين.

خـــــاتمة

لقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالتالي:

-الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي شركات تجارية هدفها تحقيق الربح ولو على حساب الأرواح البريئة، ذلك أنها تقتات وتستمر من تجارة الحروب والعنف والدمار.

-الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتميز بمجموعة من الخصائص تختلف عن باقي شركات القطاع الخاص، رغم نشوئها بنفس الشروط وفي ظل نفس التشريعات، حيث تقدم خدمات متنوعة ذات صلة بالمجالين الأمني والعسكري.

-الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لها دور كبير في خصخصة الأمن والحروب، ومايترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على مستقبل العلاقات الدولية، سيما وأنها أصبحت من أهم الفاعلين المؤثرين من غير الدول والمنظمات الدولية من جهة، والتطفل على الوظائف التقليدية للدول في مجال الأمن والدفاع من جهة أخرى.

-إن ما تقوم به هذه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها لا يختلف كثيرا عن عمل المرتزقة، وهذا ما يؤكده كثرة اللجوء إلى خدماتها، وما يفرق بينها إلا أنها نسخة متطورة وأكثر خطورة واتساعا.

-النزاع الليبي كان نزاع داخلي مسلح تطور ليصبح نزاع مدول بتدخل الأطراف الأجنبية، وكل نشاطات فاغنر الروسية في ليبيا كانت بتوجيه من النظام الروسي فهذه الشركات تنشط بما يخدم مصلحة دولتها الأم أو دولة الجنسية.

-ليبيا تعتبر نقطة ارتكاز بالنسبة للقوى الكبرى وتدخل ضمن نطاق إستراتيجياتها الرامية للسيطرة على المنطقة وبسط نفوذها العسكري من جهة، والاقتصادي من جهة أخرى نظرا لما تحتويه ليبيا من موارد الطاقة.

-إعطاء دور أكبر للمقاربة الجزائرية القائمة على الحل السلمي للأزمة، مع إمكانية تسويق تجربة المصالحة الوطنية للإدارة للمرحلة الانتقالية.

-التأكيد على أن حل الأزمة الليبية يأتي من تضافر القوى الوطنية وإيجاد أرضية للحوار والتصالح من جهة، وكذا ما يقدمه المجتمع الدولي من مساعدات لبناء الدولة في ليبيا.

أما أهم الاقتراحات التي يمكن تقديمها في الأخير فهي:

-ضرورة التزام كل الدول بوثيقة"مونترو" بإعتبارها محاولة جادة لتنظيم عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مجال صناعة الأمن، وترقيتها لأن تصبح إتفاقية دولية

- الاهتمام بدراسة دور الفاعلين غير الحكوميين المتمثلين في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول دور هذه الشركات في مجالات تحقيق السلم والأمن الدوليين.

-سن نصوص قانونية وتشريعات دولية لتنظيم الإطار القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتحديد عقود موظفيها وتحميلها المسؤولية عن أي انتهاك جسيم لقواعد القانونين الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

-على الحكومة الليبية العمل والتنسيق مع الأمم المتحدة في إطار جامع من أجل تجنب تضارب المصالح للدول الأخرى التي تبحث عن مصالحها فقط مع ضرورة التعاون مع الدول الجوار من أجل منع تدفق السلاح والمرتزقة.

-ضرورة إنهاء حالة الانقسام السياسي الذي امتد لسنوات في ظل وجود حكومات مختلفة من أجل السيطرة على إقليم الدولة والتحكم في ثروات البلاد مع توحيد الصفوف الداخلية (أحزاب سياسية، تنظيمات المجتمع المدني...) بما يخدم مصلحة ليبيا وإجراء انتخابات رئاسية في أقرب وقت.

قائمة المصادر والمراجع

I. الكتب

1. حسن الحاج علي أحمد. (2007). **خصخصة الأمن، الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

2. علي عبد اللطيف حميدة. (2013). **ثورة 17 فبراير في السياق الإقليمي والدولي.** مركز البحوث السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3. أحمد الزروق الرشيد. (2013). **البعد الدولي لثورة 17 فبراير الليبية.** مركز البحوث السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

II. المذكرات والرسائل الجامعية:

1.طالب ربيعة، **تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة،** كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف،2018.

2.طالب ياسين، **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سبتمبر 2018.

3.عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الغفار، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ 2011–2014،** أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2015.

III. الملتقيات والمجلات والرسائل البحثية:

1. بن عودية نصيرة، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وأساس المسؤولية للدولة عن أفعال موظفي هذه الشركات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد4،2020.

2. علي عبد الله علي خلف الله، الوضع القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في القانون الدولي الإنساني، مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، قسم القانون، كلية القانون، جامعة بني وليد– ليبيا، العدد الرابع عشر، ديسمبر2024.

3. عرسان خديجة، الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، المجلد 28، العدد الأول،2012.

4. لوكال مريم، خوصصة الحرب والقانون الدولي: من المرتزقة إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد7، العددالأول،2021.

5. محمد صالح جمال، دور الشركات الأمنية الخاصة في التدخل في النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد2، العدد السادس، جانفي2018.

6. علي عبد الله علي خلف الله، الوضع القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في القانون الدولي الإنساني، معامل التأثير العربي، ديسمبر 2024.

7. محمد بركات صعايدة، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد7، العدد الأول، 2022.

8. حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن، الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد مائة وثلاثة وعشرون، الطبعة الأولى،2007.

9. ماهر جميل أبو خوات، الوضع القانوني للمرتزقة وموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة اثناء النزاعات المسلحة، منشور في دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد 39، العدد الأول،2012.

10. فهيم رملي، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة واستخداماتها، رؤية منظار نظريات العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد الأول، جانفي2022.

11. ب.د.م، انشاء روسيا للفيلق الإفريقي شعل الصراع الدولي في ليبيا، ورقة بحثية مقدمة إلى المركز الليبي للدراسة الأمنية والعسكرية،18 يناير 2020.

12. بعيو لعلي، ليبيا: تحديات بناء الدولة الوطنية الجديدة بعيدا عن التدخلات الأجنبية، مجلة الدراسات، المجلد 13، العدد 2، جامعة قسنطينة 2022.

13. يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا التاريخ، المقاربة والسلوك، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، 2021/4/5.

14. ب.د.م، المصالح الروسية في إفريقيا قراءات وتوقعات مستقبلية، ورقة بحثية مقدمة لمركز سمت للدراسات، 16 سبتمبر 2019.

15. قادة بن عبد الله عائشة، المعضلة الأمنية في ليبيا وإشكالية بناء الدولة، مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية 2023.

16. علي عبد اللطيف حميدة، (2013)، ثورة 17 فبرايرفي السياق الإقليمي والدولي في التقرير الإستراتيجي الليبي 2012، طرابلس، هيئة دعم وتشجيع الصحافة، مركز البحوث السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

IV. مواقع إلكترونية:

- Le Document de montreux sur le obligatoirs juridique pertinents et les bonne partiques pour les états en ce qui concerne les opération des enterprises militaires et de sécurité privée pendant les conflits armés (05.03.2025),https://www-icrc.org>fre>icrc-001-0996.
- Janlita Vska,the challenges of private security sector in the new country, (on line),cite,center for euro -atlantic studies,fivrier,2025, in:http:www.ceas-serbia -org .

1. الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، رسالة مؤرخة في 13 جانفي 2012، موجهة إلى الأمين العام على الموقع:https://www.icoco.ch/sites/all/themes/icoco /asets/arabic 3.pdf .

2. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وثيقة مونترو المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، 2015/08/25، تم الإطلاع عليه يوم :2025/04/09، على الساعة 10:00، على الرابط:https//www.icrc.org>pmsc-faq-50908 .

3. الموسوعة مج فاغنر الروسية ..... تمردت على بوتين فكان مصيرها التفكيك: 2024/06/24 14:30 على الرابط: = http ://:www.aljazeera

4. أحمد فريد مولنا، شركة فاغنر الروسية النشأة والدور والتأثير، والمعهد المصري الدراسات، 3 ماي2025 ،15:00 على الرابط: Filpsiwapss.eg.org

5. الشيخ نورهان: موقع مجلية السياسة الدولية مؤسسة الأهرام 12/ 05/ 2025 ،15:00، على الرابط: http://www.sigassa.org.eg/ncwcontent

6. رضوى الشريف التحركات الروسية في ليبيا: الدوافع والأدوات، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية،6 ماي 2025،16:00، على الرابط: http: llshafcenter. org.

7. توماس لاتشان، التضليل الإعلامية سلاح روسيا الناعم لزعزعة الديموقراطيات، ترجمة: علاء جمعة ،2025/05/5، على الساعة 17:15، على الرابط: httpp://amp.dw.com/ar/%AA/a.70170531.

8. أمال مجمدة، انتخابات ليبيا العامة، الحرة، واشنطن، 15 افريل2025، على الساعة18:30، على الرابط: http://www.alhurra.com.

9. زيد الزايدي، بعدما حدث في ليبيا، موقع حرة، 10 فبراير 2025، تونس، 16:00، على الرابط: http://www.alhorra.com

10. الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net، 2025/05/07، على الساعة: 20:15.

11. الموقع الالكتروني: تاريخ التصفيح:2025/05/10، على الساعة 21:15، على الرابط:http://ar.wikipedia.com

12. موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن، بتاريخ2025/04/23، على الساعة16:00، على الرابط: http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid.

13. تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، المؤرخ في 5جويلية 2010 رقم: A/HRC/15/251 مجلس حقوق الإنسان.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهــداء ----------

شكر وتقدير ----------

قائمة المختصرات ----------

مقدمة ---------- 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الشّركات العسكرية والأمنية الخاصة (مقاربة سياسية –قانونية)

المبحث الأول: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية ----------9

المطلب الأول: تعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وخصائصها----------9

المطلب الثاني: نشأة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتطورها ----------14

المطلب الثالث: عوامل انتشارها وأدوارها في إدارة النزاعات الدولية----------17

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة ---------21

المطلب الأول: موقف الفقه الدولي من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة --------21

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لنشاطها في التشريعات الوطنية والدولية ----------24

المطلب الثالث: المسؤولية القانونية لها أثناء النزاعات المسلحة ----------27

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة----------31

المطلب الأول: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وفق المنظور الواقعي: أداة في خدمة الدولة أم عامل تهديد لها؟ ----------32

المطلب الثاني: المقاربة الليبيرالية الجديدة والأبعاد الاقتصادية لخصخصة الأمن -------34
المطلب الثالث: المقاربة الماركسية وإشكالية المصالح الاقتصادية للقوى الرأسمالية ------36
المطلب الرابع: المقاربة البنائية وإشكالية البحث عن القيم والمعايير الضابطة لظاهرة خصخصة الأمن ----------37

الفصل الثاني: مجموعة فاغنر وإدارة النّزاع في ليبيا: الخلفيات، الآليات المنتهجة والتّداعيات

المبحث الأول: التعريف بمجموعة فاغنر الروسية وخلفيات تواجدها في ليبيا. ----------41
المطلب الأول: من شركة فاغنر إلى الفيلق الإفريقي: النشأة والتطور----------41
المطلب الثاني: السياق السياسي والأمني لتدخل مجموعة فاغنر في ليبيا ----------46
المطلب الثالث: دوافع وأهداف التّدخل الروسي عبر فاغنر في ليبيا ----------51
المبحث الثاني: مجموعة فاغنر وآليات إدارة النزاع في ليبيا----------54
المطلب الأول: الآليات الأمنية والعسكرية: ----------54
المطلب الثاني: الآليات الدِّعائية والسياسية----------57
المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية ----------60
المبحث الثالث: تداعيات تدخل فاغنر على مسار بناء الدولة في ليبيا ----------63
المطلب الأول: التداعيات السياسية ----------64
المطلب الثاني: التداعيات الأمنية ----------68
المطلب الثالث: التداعيات الإقتصادية والإجتماعية ----------70

خـــاتمة ----------81

قائمة المصادر والمراجع ----------84

ملخص ----------

ملخص:

تتناول هذه الدراسة تسليط الضّوء على ظاهرة خصخصة الأمن التي تتزايد معها أدوار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة الداخلية، وذلك بوصفها من أهم الشركات التي أصبحت تتمركز بقوة في الدول التي تعاني من التدهور والانفلات الأمني للتعبير عن مصالح وأهداف قوى خارجية، وتعتبر هذه الشركات من الفواعل النزاعية العنيفة من غير الدول. كما تحاول هذه الدراسة البحث في مدى أسباب انتشار هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على الاستقرار الداخلي للدول، وأهم الإشكالات السياسية والأمنية والأطر القانونية المترتبة عن تداخلاتها. وعليه فإنها تسعى في الفصل التطبيقي لدراسة حالة تدخل مجموعة فاغنر الروسية ودورها في توسيع المعضلة الأمنية الداخلية في ليبيا وإعاقة مسار إعادة بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية: الشركات الأمنية الخاصة؛ الشركات العسكرية الخاصة؛ إدارة النزاع؛ النزاع الليبي؛ مجموعة فاغنر.

Abstract

This study examines the phenomenon of the privatization of security ,which is accompanied by the increasing role of private millitary and security companies in managing internal armed conflicts ,as they have become some of the most significant companies concentrated in countries suffering from deterioration objectives of external powers VNSA.Violent non -state actors in conflict.This study also attempts to in vestigate the reasons behind the spread of this phenomenon and its negative repercussions on the internal stability of countries,as well as the main political and security issues and the legal frame works resulting from its provid a practical section studing the case of the russian wagner group's intervention in exacerbating the internal srcurity dilemma in libya and hindering the process of state reconstruction.

Key words: private security companies; private military companies; conflict management; Libyan conflict; Wagner Group.